براءة الإسلام من براءة الاختراع

ديمقراطية أم تمكين؟ زيادة نسبة الملاك وصناعة الدواء كمثال

جميل أكبر

كما هو واضح من العنوان الفرعي لهذه المقالة، فإن الديمقراطية والتمكين قد لا يتحققان معاً. نعم ستؤدي الديمقراطية مقرونة بالرأسمالية لتمكين الناس أكثر من الاشتراكية وأكثر من النظم العربية والإسلامية المعاصرة المتخبطة بين تطبيق الإسلام والرأسمالية والاشتراكية في مزيج عجيب يدعي الديمقراطية. «لكن الديمقراطية والرأسمالية لن تقارنا بالإسلام إن طُبق من حيث التمكين». هذا ما قلته في أحد مواقع التواصل الاجتماعي ناقداً للرأسمالية. فدار حوار بنوع من التحدي تتوج بسؤال أحد المجادلين المدافعين عن الرأسمالية بالقول: كيف ستصنع الدواء الذي يكلف مئات الملايين إن لم توجد شركات كبرى ولها حق ملكية إبتكار الدواء؟ فكتبت هذه المقالة للرد على اشكالية فكرية وهي: كيف يمكن للإسلام ألا يحمي الملكية الفكرية؟ فكل ما حولنا من مؤشرات تدل على ضرورتها! فهل أخطأ الإسلام؟ وما ذا عن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي ذكر في المستدرك ومسند الإمام أحمد وسنن ابن ماجة و و و: ﴿من كتم علماً يعلمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار﴾؟ وماذا عمن يعملون في الشركات ويرون الفقراء يموتون وهم بحاجة للدواء الذي لا تبيعه الشركات إلا بأسعار مرتفعة لتكسب المال لابتكار أدوية جديدة ستنقذ الملايين مستقبلاً؟ فهل يؤثمون كما نص الحديث أم أن هناك استثناءات؟ أم أن الإسلام أخطأ وهو إذا غير مكتمل والعياذ بالله، أو غير صالح لحاضرنا؟

قبل البدء لابد من هذا التوضيح الذي وضعته لأهميته في مقدمة كتاب قص الحق. وهي شبهة لابد من الرد عليها: إن الكثيرين يرون أن الإسلام دين قد أفلح سابقاً لبساطة الماضي وسهولة تركيبته الاقتصادية السياسية، فجميع المجتمعات البشرية آنذاك كانت بسيطة التركيب وبطيئة الحركة وقليلة الإنتاج، لذلك صلُح الإسلام لها؛ أما الآن، وبتقدم المجتمعات وظهور مستجدات بين الأفراد من علاقات لم يأت الإسلام بتوضيحها فلابد من الأخذ من مجتمعات أخرى لحقن مجتمعاتنا بما قصر فيه الإسلام. هنا أقول: يجب علينا ألا نخلط بين السهولة والصعوبة في الحياة من جهة، والسلاسة والتعقيد من جهة أخرى. فمن الفروقات الجذرية بين واقعنا المعاصر والحياة في الماضي صعوبة الحياة. فقد كانت حياة من سبقونا صعبة جداً، فهم لم يملكوا البرادات التي نحفظ فيها الأغذية، بل كان عليهم الذهاب إلى السوق مرات ومرات للحصول على ضروريات الحياة، هذا إن لم يقوموا هم بمشقة إنتاجها، كإنتاج الرغيف في المنزل. أما الآن، فرحلة واحدة للسوق تكفي بحشو البرادات بقوت أسابيع. أما ترحالهم فقد

كان بالبهائم التي تحتاج لربط حتى لا ينفلت الخيل هارباً. أما الآن، فإن العربة (السيارة) لن ترفس ولن تنعق، وبها اقترب السوق المليء بالمستهلكات. وقس على ذلك كل أمور الحياة. فحياتنا الآن أكثر سهولة من الماضي الصعب وبالذات لمن ملك المال.

ومن جهة أخرى فقد اتسمت الحياة القديمة بسلاسة علاقاتها، فللفرد علاقات محددة مع أقاربه وجيرانه وعملائه في السوق ونحو ذلك من علاقات واضحة؛ وعلى النقيض من هذا، فحياتنا المعاصرة برغم سهولتها إلا أنها اتسمت بكثرة علاقاتها وتعقدها. فللإنسان علاقة مع وظيفته وبنكه ومؤسسات دولته، وهكذا من علاقات تزداد بزيادة نشاطه. وهنا الإشكالية، فالكل يعتقد أن لهذا التعقيد ضرورة لأننا نعيش في مجتمعات متقدمة علمياً وتقنياً وصناعياً، فظنوا أن هذا التقدم لن يتم إلا من خلال هذا التعقيد في العلاقات. فهل هذا صحيح؟ إن ما حاول كتاب قص الحق طرحه هو أن تطبيق الإسلام سيؤدي لمجتمع سلس العلاقات وغزير الإنتاج وسهل الحياة، وأن صعوبة الحياة في الماضي كان أمراً محتوماً لأن البشرية لم تكن بعد قد تقدمت معرفياً وتقنياً، فكانت الحياة سلسة في علاقتها، صعبة في طبيعتها، وغير غزيرة في إنتاجها. أما حياتنا المعاصرة فهي سهلة في طبيعتها ومعقدة في علاقاتها وكان بالإمكان أن تكون أغزر في إنتاجها إن طبقت الشريعة، وما يحتاجه البشر هو مجتمع سهل في حياته وسلس في علاقاته وغزير في إنتاجه، وهو ما يقدمه الإسلام إن طبق في ظل التقدم التقني المعاصر. فلننتبه لهذه الشبهة، فقد جابهتُ هذا كثيراً. فعندما أتحدث عن الإسلام، كما هو الحال في كتاب «عمارة الأرض» يقفز معظم الحاضرين ناقدين أن الإسلام كان صالحاً لماضٍ بسيط وليس لحاضرٍ معقد! وبالطبع لن يتسع المقام هنا للرد على هذا اللبس، فهو موضوع كتاب «قص الحق».

توضيح ثان: هذه المقالة مقتبسة من كتاب «قص الحق» من مواضع مختلفة. فهي مقالة عن اشكالية احتكار المعرفة. لذا أجدني غالباً ما أستخدم عبارة: «مقصوصة الحقوق» لأن العبارة أصبحت معياراً ألتزمت به بعد كتابة كتاب قص الحق بحمد الله، والذي أقصده بها هي منظومة الحقوق التي أتت بها الشريعة. وقد استخدمت عبارتي «قص الحق» و «مقصوصة الحقوق» تأويلاً وتفاؤلاً بقوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿قُلْ إِنِّى عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَكَذَّبْتُم بِهِۦ مَا عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾. وكأن الحق رقعة لن يستطيع قصها باتقان إلا الله عز وجل لقطع متباينة تعطي كل ذي حق حقه حتى لا يتصادم الناس في حياتهم نتيجة الإنطلاق الذي ضمنته الشريعة لهم. وفي هذا الإطار، فقد تنزعجون أحبتي من كثرة تكراري لاستخدام عبارة «العقل البشري القاصر». والقصد من هذا الاستخدام ليس بالطبع رفض استخدام العقل، فالشريعة تحث على استخدام العقل في كل مناحي الحياة كما وضحت في كتاب قص الحق إلا مع نصوص الشريعة (أي قال الله عز وجل وقال الرسول صلى الله عليه وسلم). فكتاب قص الحق يجادل أن استخدام العقل مع النصوص سيؤدي للظلم والتخلف والفساد والذل كما حدث باستخدام العقل في النظم البشرية كالاشتراكية والرأسمالية. ولعل التوضيح بإقناع في كتاب قص الحق.

توضيح ثالث: إن الاشكالية في كلمة «شريعة» هو أنها مع الزمن أخذت تصوراً خاطئاً في أفهام البعض. فعندما تقول شريعة، سيتصور بعض من في الخليج أنه رجل بلحية غير مهذبة يطارد النساء في الأسواق حتى لا يكشفن شعورهن كما في السعودية. وفي الجزائر كما لاحظت، فالشريعة مرتبطة بظهور الارهاب عند البعض،

وعند البعض الآخر بإمام مسجد مفصول عن الواقع، وفي مصر هم إما السلفيون الذين رفضوا المضي مع الثورة لأنهم يرفضون الخروج على الحاكم، أو هم الإخوان المتنفذون الذين تآمروا على مصر، أو أو أو، وبالطبع لا ننسى أن الشريعة للكثيرين ما هي إلا تطبيق الحدود كقطع اليد والرجم. وهكذا كل له تصوره الخاطئ. لكنني مما وجدته من البحث فإن من أهم ما تعنيه الشريعة هو التحرر التمكيني. التحرر لتكون العبودية لله، وهذا ما أغفله معظم الفقهاء ومن المعاصرين بالذات. كيف؟

لقد ركز كثير من الفقهاء والدعاة على الشعائر التعبدية مثل ضرورة الصلاة في المساجد والتصدق على الفقراء والإخلاص في العمل وما شابه من توصيات وقيم، حتى أن هناك من استعان بالسلطات لفرض الصلاة مثلاً بغلق المحلات التجارية لأداء الصلاة ما أدى لظهور تيار آخر مجابه يرى أن العبادات التي بين الإنسان وربه كالصلاة، ليست من مسؤوليات السلطات. فإن صلى الإنسان خوفاً من السلطات فصلاته كما يقولون ليست خالصة لله، بل هي بسبب الخوف من السلطات، ويستدلون بآيات مثل قوله تعالى: ﴿مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾، ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُ﴾، ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾، وبالطبع، ولأن هذا ليس تخصصي، فلن آخذ موقفاً من أي منهما، لكنني أثرت المسألة حتى أجلي مفهوم أن الشريعة ليست العبادات فقط لتقييد الناس كما يظن الكثير، بل على العكس، الشريعة هي تحريرٌ للناس، ولعل هذا هو الأهم في الشريعة الذي إن طبق لارتقت عبادات الناس وقيمهم وأخلاقهم. تفكر في شيء واحد: هل يمكن أن ينزل علينا الله الحق سبحانه وتعالى ديناً يبلور سلوكياتنا بطريقة يستعبد فيها بعضنا البعض لتضمحل العبودية لله ثم يطالبنا بعبوديته؟ هذا مستحيل. فالذي وجدته من البحث، هو أن الشريعة مجموعة من المبادئ تعمل معاً لتحرير جميع البشر من بعضهم البعض، عندها ستكون العبودية لله وحده. فهذا حتى لا تجتمع عبوديتان أو أكثر في نفس الفرد. ولا مجال هنا للتفصيل، فهي في كتاب قص الحق. ومن بين هذه التحررات مثلاً التحرر المالي والتحرر في اتخاذ القرارات. فإن كان على الفرد التزلف لوزير مثلاً للحصول على موافقة لإنشاء مصنع فهذا استعباد خفي يضعف التحرر المطلوب لتكون العبودية لله وحده، وهكذا من عشرات الاستراتيجيات التي وضعتها الشريعة في اتخاذ القرارات التمكينية والاقتصادية والعمرانية التي تؤدي لتحرير البشر لتكون العبودية لله وحده. وكلما تحرر البشر كلما زادت الابتكارات والمنتجات، إلا أن الشريعة لم تطبق إلا في زمن الخلافة ثم بالتدريج تلاشت الحريات حتى خنقت تماماً مع حكوماتنا المعاصرة (للمراجع يرجى الرجوع إلى كتاب «قص الحق»).

لأضرب مثالاً ولنبدأ بالسؤال: ما هي العلاقة بين إشاعة المعرفة وشركات الأدوية وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: ﴿الناس شركاء في ثلاث، الماء والكلأ والنار﴾؟ كما وضحت في فصل الخيرات في كتاب قص الحق، فهذا حديث واحد من عدة أحاديث توجد مبادئ تؤدي لملكيات الناس للموارد. والبديع في الحديث هو أن معناه جامع مانع لجميع الثروات الطبيعية. فإن تأملت اختيار الرسول صلى الله عليه وسلم لهذه الأعيان الثلاثة لاقتنعت بنبوته صلى الله عليه وسلم لأنها تغطي جميع خصائص الخيرات على الأرض وذلك حتى يتمكن الفقهاء من القياس عليها. وبهذا فلن يُترك معدن صلب أو مائع أو ملح أو نبات إلا وقد دخل فيهم. فالنار تمثل كل عين قد تكون حقيرة في ذاتها إلا أنها ذات فائدة قصوى للآخذ. فالنار شيءٌ يصعب استحداثه إن لم تتوافر للإنسان أدوات الاستحداث. فإن أعطاها محدثها لغيره فلن يفقد هو شيئاً يذكر مقابل منفعة الآخذ. فالشعلة لن تفقد من نفسها شيئاً إن أشعلت شيئاً

آخر. ومثال ذلك البكتيريا في أيامنا هذه. فهي تتكاثر بطريقة عجيبة من حفنة قليلة جداً. فإن أعطى مالك معمل كيميائي لآخر حفنة منها فسيستفيد منها الآخذ دون مضرة على المعطي (إلا في إطار رأسمالي احتكاري). وإن لم يتمكن المحتاج لها من أخذها فسيبقى من دون نفعها، وفي هذا مضرة عليه وبالتالي على المجتمع. فهي لا تؤخذ بسهولة من البيئة، بل تستنبط بنوع من المعرفة، لذلك كانت النار خير مثال لها.

وأما الماء فهو يمثل كل ما هو ضروري للنجاة، فالماء أغلى مفقود وأرخص موجود. ولا يعقل أن يُمنع إنسان الماء وبالذات إن كان مهدداً بالموت إن لم يحصل عليه. فحياة المسلم ذخر للأمة مقابل شفة ماء. لذلك كان مثالاً صارخاً لكل ما هو ضروري. وكذلك باقي المعادن بنوع من التفاوت. فكما أن الماء قد يكون ظاهراً كما في الأنهار، وباطناً كما في الآبار، فكذلك المعادن. لذلك كان في قياس الماء على المعادن في احتيازه وملكيته استنباط للأحكام في كل معدن يصعب الوصول إليه كالماء إن كان نادراً. فالوصول لقطرة ماء في وسط الصحراء بحفر بئر قد يكون شاقاً كالوصول لجزيء يورانيوم من منجم في منطقة نائية. فمن وصل للماء بمشقة فقد ملكه وله بيعه، إلا إن كانت حياة الآخر مهددة بالموت فعليه بذله، وللآخرين حق استحداث آبارهم من نفس الحوض تحت الأرض. وأما الكلأ فهو يمثل مجموعة المعادن المنتشرة الظاهرة على الأرض كالتي تُستأصل وتجمع ثم تملك، وللمالك بيعها. مثلها مثل الأملاح الظاهرة غير النادرة أو الألماس أو الذهب النادر الذي يصفى من حجارة الأنهار مثلاً. وكيفما فكرت في المعادن تجد نفسك تعود لخصائص هذه الأعيان الثلاثة التي تغطي جميع الاحتمالات في الاستنباط بالقياس. فالمعادن الباطنة مثلاً، والتي هي بحاجة لحفر مستمر في أعماق المناجم مع كل استخراج، تجمع بين الماء والكلأ. فكأنك تحفر بئراً ثم تجمع من أسفلها الكلأ. وعندما ينتهي الكلأ تحفر للأعمق لأخذ المزيد من الكلأ، فمع كل حفر تُفتح آفاقٌ جديدة من الخيرات لك. ولأنك قمت بذلك المجهود فستمتلك الكلأ، ولكن ليس لك منع من وصل إليه من مكان آخر. وهكذا المناجم. فكل من حفر منجماً امتلك ما استخرجه من معادن، ولكن ليس له منع الآخرين الذين قد يصلون لنفس عرق المعدن من أرض مجاورة. فالعروق تزيد في طولها عن عشر كيلومترات أحياناً.

وهناك مبادئ كثيرة مثل الحديث السابق تتفاعل فيما بينها لتحرير الموارد لتقع في أيدي من جد وأجتهد دونما استعباد، فمن هذه المبادئ مثلاً قوله صلى الله عليه وسلم: ﴿من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له﴾، وقوله: ﴿لا حمى إلا لله ولرسوله﴾. أي أن الدولة شرعاً لا تملك الموارد الظاهرة فوق الأرض أو في باطنها لحكمة هي عدم وقوع الموارد في أيدي المتنفذين. وحتى لا تقع الخلافات بين الناس بسبب التزاحم على الموارد (وهذا نادر لأن الموارد كثيرة جداً)، فقد بين الفقهاء الأحكام للإجابة على أسئلة توضح الحقوق مثل: هل من حق شخص أن يملك أرضاً إن كان فيها عرق ذهب وسبق الآخرين في حيازة ما يخرج من العرق؟ وهل للآخرين أخذ النفط من تحت أرض مملوكة بالوصول إليها من أرض مجاورة؟ وهل لجماعة حيازة منطقة بها أملاح ظاهرة مثلاً ومنع الآخرين من الأخذ إن هم سبقوهم إليها ووضعوا معداتهم؟ وهل من وجد معدناً واستثمر في أرضها باستحداث منجم ملك تلك الأرض أو موقع ذلك المنجم؟ وهكذا من عشرات الأسئلة والإجابة عليها والتي بالطبع سيستحيل توضيحها هنا. هذه المبادئ تؤدي في مجموعها إلى زيادة نسبة عدد الملاك في المجتمع. فإن كانت نسبة عدد الملاك في مجتمع اشتراكي عشرين في المئة مثلاً، وفي مجتمع رأسمالي قد ترتفع إلى الستين في المئة، فهي في مجتمع اسلامي قد تزيد عن التسعين في المئة بناءً على مدى تطبيق الشريعة. وإن قرأت قص الحق لاقتنعت إن شاء الله أن الإسلام يزيد لأقصى

مدىً نسبة الملاك مع تحريرهم وإطلاقهم، بينما الرأسمالية تتميز بعدد أقل في نسبة الملاك مع تقييد كبير لهم. كيف؟

لعلك لاحظت من السابق أن المهم هو أن الدولة لا يحق لها أن تتدخل في نشاطات امتلاك المعادن. فما المتوقع عندها؟ في مثل هذه الحالات سينطلق الناس لاستخراج الخيرات لتكون ملكاً لهم (وهذا طبق في دولة الخلافة كما وضحت النصوص ثم تراخى التطبيق مع الدولة الأموية ثم العباسية ثم ثم ... بنسب متفاوتة بسبب تدخل السلطات المدعومة باجتهادات فقهاء السلاطين حتى ملكت الدولة في عصنا جميع الموارد).

أي أن هذا الوضع الذي أتت به الشريعة هو الطبعي، ألا وهو استجابة بعض الناس لغرائزهم للسعي لحياة كريمة بالمبادرة بحيازة المعادن، عندها لن يستطيع شخص ما إرغام الآخرين للعمل له كأجراء بأجر زهيد، لماذا؟ الإجابة في شقين: الأول هو أنك لازلت تفكر بطريقة رأسمالية، فلن يوجد أصلاً إلا القلة من الأفراد الذين هم بهذا الثراء لأنه لا احتكارات تمكنهم من جمع هذا المال لتشغيل الآخرين. والشق الثاني يكمن في الإجابة على السؤال: لماذا أعمل عندك كأجير إن كان لي استخراج المعدن من الأرض التي بجانبك أو من منطقة أخرى؟ بل نعمل معاً شراكة أو أعمل مع غيرك كشريك. وقد تقول: ولكن هذا الثري النادر يستطيع إغراء الآخرين بماله ليعملوا له. فأجيب: نعم ولكن بأجر مرتفع يصل تقريباً إلى ما قد يجنوه من حيازتهم للمعادن لأنه لا بطالة تضطر الناس للعمل بسبب فتح أبواب التمكين لهم (مثل إحياء الأرض ولا ضرر ولا ضرار وحق الشفعة و و و ... العشرات من مبادئ التمكين). فالناس ليسوا بأغبياء. هم يحسبونها، فإما يعملون كشركاء، وهو الغالب، أو بأجر مرتفع، وهذا النادر. هكذا يتكاتف الناس للعمل معاً شراكة لاستخراج المعادن. وهذا الذي ينطبق على المعادن ينطبق على أمور كثيرة تؤدي لتحرر وإطلاق الناس عندها سيكون الفارق المالي بين الناس ليس كبيرا. فقد يملك فرد عشرات ما يملكه الآخرون لأنه أذكى وأكثر همة، لكن ليس بلايين ما يملكه الآخرون لأنه لا احتكار على المعادن. فالمعادن من خلق الله ولمن جد واجتهد من خلقه حيازتها والتصرف فيها كبيعها أو تصنيعها.

ومن الآليات أيضاً (والتي أسميها حركيات في كتاب قص الحق) إطلاق الشريعة أيدي الناس دونما تصاريح. يا له من تحرر. فكما أن الخيرات كالمعادن كانت صفرية لأنها ليست محتكرة، كذلك إنشاء المصانع، فهي صفرية التصاريح. ولا مجال للتوضيح هنا، ولكن لملخص سريع دونما إثبات (فالإثبات في قص الحق) وبالرجوع لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: ﴿لا ضرر ولا ضرار﴾ ذهبت معظم أقوال الفقهاء إلى أن لكل إنسان فعل ما يريد إن لم يضر بغيره كإنشاء مصنع مثلاً. بهذا تظهر المصانع التي تتلافى إنشاء مصنع قد يضر الناس أو البيئة. لماذا؟ لأن رأس المال جبان، فالمستثمر يخاف أن يعترض الجيران عليه إن هو أضر بالبيئة بالملوثات الناتجة من المصنع، فلا ينشئُ المستثمر إذاً إلا مصانع لن تلوث خوفاً على استثماراته. ناهيك من أن المصانع ستكون في معظم الأحوال إن لم تكن جميعها (بناء على مدى تطبيق الشريعة) مملوكة لمن يعملون فيها لأنه لا بليونيرات يستطيعون تسخير الآخرين للعمل لديهم كما هو حال المصانع مع الرأسمالية. ففي الرأسمالية وبالذات مع العولمة فقد يكون المالك في الخليج أو أمريكا والمصنع في الهند أو بنجلادش. ومع رشوة بعض المسؤولين سيستمر المصنع في التلويث. وهذا هو المنتشر الآن في الدول النامية. لكن إن ملك المصنع من يعملون به، فإن أول متضرر هم العمال المالكين، وبهذا لن يستثمروا في مصنع يضرهم أولاً مهما كانت الأرباح، وهذا سيؤثر في عالم التصنيع. فعلى سبيل المثال، فإن

هذا المبدأ ﴿لا ضرر ولا ضرار﴾ سيدفع المصانع التي تصنع أجزاء المصانع لتلافي صناعة مصانع قد تلوث لأنه لا سوق لها. وهكذا من مآلات كثيرة تتراكم ليسمو المجتمع جيلاً بعد جيل دونما تلويث.

هل فكرت يوماً ما العلاقة بين تصنيع الأدوية وإصرار الشريعة أن تكون الزكاة أعيانا؟ فزكاة خمساً من الإبل شاة، والعشرة شاتان، وزكاة التمر تمراً، وزكاة النفط نفطا، وزكاة مصنع السيارات سيارات، وهكذا من تفاصيل عجيبة تتلافى إخراج الزكاة كأثمان نقدية. إن الشريعة نظام حقوقي عجيب متقن. ثم أتى المتأخرون من الفقهاء وتنازلوا وقالوا بجواز إخراج الزكاة أثمانا. لقد حاروا فقالوا: كيف تكون زكاة الأبقار أبقاراً ويصعب نقلها من مكان لآخر؟ فكيف ندفع الزكاة لأهل الصومال وهم أفقر ممن هم في الخليج إلا إن كانت أثمانا، يعني نقدا يسهل نقلها؟ هناك حكمة عميقة هي:

قال تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾. أي أن الأمة المسلمة أمة واحدة دونما حدود فيما بينها كما كانت لأكثر من خمس مئة سنة. ثم حتى بعد ظهور الدويلات المتعددة (كالمماليك مثلاً) كان لكل مسلم الحق في السفر من أي مكان لأي مكان في ديار المسلمين، وهكذا حتى تغير الأمر مع ظهور الدول القومية الحديثة. لكن مع تطبيق الشريعة، ولأن الزكاة يجب أن تخرج أعيانا، ولأن الأعيان يصعب نقلها وليس كالنقد، ولأن الزكاة يجب أن تخرج للأقرب فالأقرب، أي لا يستحب (أو لا يجوز إخراجها في معظم الأقوال) لمن هم من الأباعد إن كان هناك فقير في نفس منطقة الزكاة، عندها سينجذب الفقراء سفراً لمكان الزكاة لأخذ الزكاة. كيف؟ هنا تأتي أهمية تخصيص الشريعة لابن السبيل كأحد المستحقين الثمانية للزكاة، فيأخذ ابن السبيل الزكاة ليسافر. ففي مجتمع فيه بطالة (ما يعني أن هناك أفرادا لا عمل لهم لأن المنطقة التي هم بها لا تحتمل توظيفهم)، سيأخذ العاطلون من أموال الزكاة كأبناء سبيل ويهاجروا إلى المناطق التي بها فائض زكاة من الأعيان. ومعنى وجود زكاة كأعيان في منطقة ما يعني أن هذه المنطقة زاخرة بالخيرات من تلك المواد. فإن كان زكاة النفط نفطا في الخليج، فهذا يعني أن الناس الأقل حالا سينجذبون من موريتانيا وأفغانستان للخليج لأخذ الزكاة وبهذا قد يستقرون بها لأن الزكاة معيار على أن هذه المنطقة تزخر بالنفط. وبعد أخذ الزكاة سيبيعونها ويبدؤون حياتهم في مهنة نفطية كالعمل شراكة مع آخرين أو استخراجها مع آخرين أو أو أو. وما يعينهم على هذا هو أن المعرفة ليست محتكرة، فقد يترك شريك شركاؤه ويبدأ مع هؤلاء القادمين شراكة جديدة لأخذ الزكاة بنسبة ربحية أعلى لأن لديه المعرفة.

وهكذا يتحرك الناس في أرض الله الواسعة لأن الله العليم الحكيم الرازق الرزاق المعطي الواهب الوهاب الكريم الجواد المحسن وضع الخيرات بكميات كبيرة في مناطق متباعدة، فهذه منطقة تزخر بالزيون إن زرعت أرضها، وتلك بها النفط في جوف الأرض، وهكذا. فمن الناس من يحب الرعي ولا يبالي بالحر فيذهب للمناطق التي تزخر بالمراعي كالسودان مثلاً ليرعى. فيتحول من راع آخذ للزكاة لراع مخرج لها بعد حين، هكذا كما هو موضح في قص الحق، تبدأ بذرة صناعية تعتمد على الأنعام ومشتقاتها من حليب وجبن للتصدير و و و. ومن الناس من يحب المغامرة وقد تمكن قليلا ولديه فائض مالي ليغامر به فيضرب في الأرض بحثاً عن الفضة وإن وجده هو وشركاؤه فهو حق لهم وعليهم دفع الركاز من الفضة الذي وجدوه. ومنهم من قد يجدون منطقة بها الكثير من النحاس الذي سيستخرجونه وبالتدريج تظهر الصناعات التي تعتمد على النحاس إن كانت المنطقة تدعم ذلك فتزدهر الصناعة لأن معرفة تصنيع النحاس ليست محتكرة، ولأن نقلها بعد تصنيعها لتصديرها لمناطق أخرى ستتم

دونما جمارك، و و و هكذا يتمكن الناس ماليا فيتقاربون في الدخل. أي أن المناطق التي بها الخيرات هي التي تنتعش اقتصادياً وليست العواصم، أو معاقل البيروقراطيات أو حتى أوكار عصابات الحكومات التي تعرقل الإنتاج أكثر مما تعينه بالتآمر على المنتجين كما في بعض الدول العربية.

وهنا بالطبع ستظهر عشرات الأسئلة لجهلنا بالشريعة ومآلاتها. ولعل من هذه الأسئلة: كيف سيستخرج الناس النفط، هذا عمل شركات ضخمة؟ سأوضح وباختصار سريع ما قد لا يكون مقنعاً للبعض (فللاقتناع لابد من قراءة كتاب قص الحق). إن أي مؤسسة كبيرة ما هي إلا تجميع لعدة جهات، ولكل جهة وظيفة محددة عادة ما تكون واضحة في منتجها. لنأخذ السيارة كمثال: فقد كانت شركة فورد مثلاً هي التي تصنع كل القطع لسياراتها، ثم بدأت الأقسام التي تصنع القطع تظهر وكأنها وحدات منفصلة في نشاطاتها إلا أنها مرتبطة بالشركة الأم إدارياً. وعندما تفوقت في الثمانينات السيارات اليابانية على الأمريكية ظهر سؤال محير لمن في الغرب؟ لماذا تفوقت السيارات اليابانية على غيرها مع أن كل شروط المنافسة المفتوحة متحققة في أمريكا؟ أتت الإجابة من بحث قامت به جماعة من جامعة إم أي تي MIT خلال خمس سنوات لمعرفة السر وراء هذا التفوق. فوجدوا أنه يتمحور حول طريقة في الإدارة (وسموها نظام لين Lean Production System) وهي تعتمد على إعطاء الصلاحيات أكثر وأكثر لمن هم على رأس العمل مباشرة وبأقل بيروقراطيات ممكنة، ثم مع العولمة بدأت هذه الجهات تنفصل إداريا، وبالتدريج تغيرت أنماط الإنتاج لتصبح الشركات الصغيرة المتخصصة التي تصنع القطع التي تُستخدم في السيارات المختلفة مستقلة إداريا: فهذه مصانع للبطاريات، وتلك للأضواء وأخرى للكربريترات وهكذا أصبحت السيارات تجميع بتصميمات مختلفة لقطع متشابهة تصنع من نفس المصانع. لهذا تجد التشابه الكبير بين السيارات الأمريكية التي تصنع في ديترويت سواء كانت السيارة بونياك أو شفروليه. وبالطبع هناك تفاصيل كثيرة ليس هذا مكان تفصيلها، وستجدها في فصل "الشركة" بإذن الله. لكن العبرة هنا هو أن التوجه بدأ يتجه نحو تفتيت الصناعات من مسؤولية شركات كبيرة جداً إلى شركات أصغر، إلا أن كان المنتج احتكاريا، مثل شركات النفط الكبرى (شل، موبل ونحوهما).

وحتى هذه فبالإمكان تفتيتها لشركات أصغر وبطريقة أكفأ كما هو معلوم إن أرادت الشركات ذلك. ولعلك لن تحتاج لكل هذا، فقط اسأل أي مدير في شركة نفط (وقد قمت بهذا مرارا): هل تستطيع في دائرتك أنت وموظفيك إن أتيحت لكم الفرصة من القيام بما هو مطلوب منكم دونما إدارة عليا توجهكم؟ سيجبك: نعم وسنديرها بطريقة أفضل لأن أولئك المسؤولين الذين هم من فوقنا لا يدركون تفاصيل العمل مثلنا، بل سنقوم بالعمل بكفاءة أعلى إن تمكنا من القرارات التوجيهية وتمكنا مالياً. فنحن نستطيع شراء مستلزماتنا من المعدات، ونستطيع التعاقد مع أفراد يقومون بتركيبها، ونستطيع التعاقد مع آخرين لصيانتها. وهذه الإجابة تأتي سواء ما كان يقوم به المسؤول هو ومن معه لتكرير البنزين أو لنقل الغاز أو لصيانة المعدات أو أو أو. والآن تصور أن هؤلاء الموظفين ملاكا لما يعملون به، ألا يستطيعون تنفيذ المطلوب منهم؟ نعم سيفعلوه وبطريقة أفضل إن كانوا ملاكاً، لأن الربح لهم. أي أن هذا الوضع (إن طبقنا الشريعة) أفضل مما توصل إليه اليابانيون باستخدام طريقة لين. فالعمال سيبادرون ويجتهدون لأنهم هم الملاك، وسيتكاملون مع الآخرين بالتنسيق فيما بينهم. وهكذا ستظهر الأعراف التشغيلية بين القطاعات المختلفة التي تكمل بعضها بعضاً لإنتاج البنزين أو الديزل أو القاطرة أو الطائرة (كما هو

موضح في قص الحق). وكل جماعة من هؤلاء الذين يبيعون المعدات أو الذين يثبتونها أو الذين يصونونها هم شركاء في منتج أو خدمة محددة.

ما ذكرتهما سابقاً (أي سهولة الحصول على الموارد والإنتاج دونما تصاريح)، ما هما إلا مثالين عن التحرر التمكيني. والشريعة كلها تحررات من مثل هذه الأمثلة. وهذا الوضع الذي أدى للتحرر للجميع، جعل الجميع يتقاربون في الدخل. وهنا قد يظن البعض أن وجود هذا العدد الكبير من الناس سيتطلب نوعاً من التنسيق فيما بينهم لأنهم سيتزاحمون على الموارد ويختصمون عليها وهكذا ستنقلب الدنيا فوضى. فأجيب: إن كان ظنك هذا بسبب ندرة الموارد، فتذكر الحوار بين الطرفين، المؤمنين بنظرية مالثاس، والرافضين له (وقد بينت هذا في فصل ابن السبيل في كتاب قص الحق بحمد الله)، فقد انتصر الطرف الذي كان يقول بأن موارد الأرض أكثر من أن تنضب بدليل أن معظم المعادن النادرة لم ترتفع في أسعارها، بل تنخفض مع تقادم الزمن وبالذات إن وضعنا في أذهاننا التضخم. كيف؟

إن للمالثوزيين موقفاً عقلانياً ثابتاً. فهم يقولون أنه لابد وأن يأتي يوم تنضب فيه بعض موارد الأرض. ولأن هذا اليوم لم يأت بعد فلا يعني هذا بالنسبة لهم عدم صحة نظرية مالثاس. فكان السؤال: متى ستفنى موارد الكرة الأرضية بهذا البذخ الاستهلاكي المرتفع؟ للإجابة على هذا السؤال وقع سنة ١٩٨٠م تحد بين المتفائل جوليان سايمن Julian Simon والمالثوزي بول إيرلك Paul Ehrlich. وفي هذا التحدي طلب المتفائل من المالثوزي أن يختار أي خمس من المواد الخام، فإن ارتفع سعرها مستقبلاً فإن هذا يعني أنها بدأت في النضوب، وإن لم يرتفع فهذا يعني أنها تزداد في الظهور لأن الناس يجدون منها أكثر فأكثر، ومع مرور الوقت سينخفض سعرها بآلية العرض والطلب في الأسواق. وأن على المالثوزي سايمون أن يختار التاريخ المستقبلي المناسب لهذا التحدي. فاتفقا على أن يكون الموعد بعد عشرة أعوام. ثم في عام ١٩٩٠م روجعت أسعار تلك المواد الخمس التي أُتفق عليها في التحدي ووُجد أنها جميعاً قد انخفضت. أي أن الخيرات على الأرض لم تنضب، ولكنها زادت بزيادة المعرفة البشرية في استخراج الموارد. فحجم الكرة الأرضية بالنسبة لتعداد الناس ومستهلكاتهم كبير جداً جداً إذ لا وجه للمقارنة. فكان السؤال الرأسمالي المحير: كيف يمكن لنا الجمع بين زيادة استهلاك البشر وانخفاض الأسعار؟ والإجابة هي: أن الأرض هائلة في مواردها، فكلما نضب معدن من مكان ما وُجد في أماكن أخرى، كما أن البشر يجدون البديل الذي يغنيهم عن ذلك المعدن الذي بدأ بالنضوب. فمخزون النفظ مثلاً سيكفي البشر لعدة عقود مع ظهور الغاز كبديل. كما أن التقنية المتقدمة بتقدم الإنسان المعرفي قد تغني الإنسان يوماً ما عن النفط والغاز باللجوء للطاقة الشمسية أو الهيدروجينية أو من الرياح ونحوها من موارد قد لا نعلمها، أي أن الإنسان قد يستغني يوماً ما عن النفط برغم عدم نضوبه، وقد يخف الإقبال على النحاس عندما يستغني البشر عن الطريقة المركزية في توليد الكهرباء أو حتى الاستغناء عن أسلاك الكهرباء تماماً، وهكذا من تفاصيل كثيرة لن يتسع المجال هنا لسردها.

وهنا بالطبع سيكون للبعض موقف رافض للشريعة لأن الكرة الأرضية بدأت في التلوث ولا مخرج من ذلك إلا بفرض الأنظمة والقوانين التي لم تأت بها الشريعة ذلك أن الحريات التي كفلتها الشريعة ستجعل الناس ينفلتون وينتجون ما يلوث الأرض لأنه لا قيود عليهم؟ فأجيب بالقول: هناك العشرات من المبادئ كما في البيع والشراء والشراكات و و و (كما هو موضح في قص الحق) التي تؤدي لكبح التلوث، وهنا سأذكر مبدأين فقط لأهميتهما:

الأول هو حديث الضرر والضرار، وهذا المبدأ سأمر عليه سريعاً: فإن نظرت لتعاريف الضرر والضرار ستستنتج بأنه مبدأ يضع السلطة في أيدي جميع الناس لإيقاف كل ما هو ضار بالبيئة أو بالمجتمع. حتى الشجرة إن زرعها متطوع في طرف الطريق واحتج أحد المارة على زراعتها بأنها قد تقف في طريق والده الكفيف، فإن على صاحب الشجرة اقتلاعها. ولكنك قد تسأل: أين السلطات؟ أجيب: ليس من حق السلطات إقرار أو منع تصرفات الناس، بل هم الناس الذين يقرون ويمنعون الأفعال. وهذا موضح في كتاب عمارة الأرض في الإسلام بحمد الله. فإن كان هذا الحال مع شجرة في الطريق، فما بالك بإنشاء مصنع قد يلوث؟ سيجتمع المتضررون وسيوقفون المصنع إن لم ينفذ صاحب المصنع قرار القاضي إن ثبت أن المصنع مضرا. وكما ترى فإن الشريعة توجد شعباً يستحيل على قوة إخضاعه لأن له أخذ حقوقه والتي وهبتها له الشريعة كما هو موضح في كتاب قص الحق بحمد الله. هكذا تطورت أساليب الكشف عن الضرر في الشريعة الإسلامية حتى لا يظهر المتنفذون.

ومن الفوائد المهمة لفتح أبواب التمكين (كمبدأ الضرر) هو المساهمة في إيجاد مجتمع تقل فيه نسبة الموظفين البيروقراطيين. فلا بلديات للسيطرة على المدن، بل هناك مبادئ أدت لظهور واستمرار هذه المدن دونما الحاجة للبلديات من خلال ما هو معروف بحيازة الضرر مثلاً (ولا مجال هنا لتوضيحه)، فقط انظر إلى المدن الإسلامية بشمال أفريقيا مثلاً لترى كيف هي متقنة في بنائها برغم ضعف التقنية آنذاك وكم هي ذاتية التشييد دونما إدارة خارجية كالبلديات مع استدامة عالية sustainability . ولكن ما فائدة هذا المبدأ، أي تخفيف عدد الموظفين والأيدي العاملة في إدارة البيئة أو إدارة الاقتصاد أو إدارة التعليم أو أو أو؟ للإجابة تخيل أن هناك قرية بها مئة ساكن، وأنهم جميعاً ينتجون، كل منهم ينتج وحدة واحدة في اليوم (والوحدة الواحدة قد تكون قميصاً أو عدة أرغفة أو صناعة قطعة صغيرة من قاطرة) فإن مجموع ما ينتجوه في الشهر هو ثلاثة آلاف وحدة، والآن تخيل أن عشرين في المئة منهم يعملون في إدارة القرية فلا ينتجون فعليا أي شيء إلا التنظيم، فهذا وزير وذاك حاجب، وثلاثة لإدارة العمران، وأربعة كشرطة لحفظ النزاعات بين الناس، وخمسة لضبط الحسابات بين الناس، وستة منهم كحراس للمدينة، عندها فإن مجموع ما ينتجوه في الشهر هو ٢٤٠٠ وحدة، أي أن هناك نقصاً عدده ٦٠٠ وحدة. هذا إن كانت الإدارة تستهلك عشرين في المئة، وقد وضعت في كتاب قص الحق إحصائيات عن الهدر الإداري في الولايات المتحدة الأمريكية في معظم التخصصات والتي بلغت أحيانا خمسين في المئة في بعض التخصصات. أما ما تفعله الشريعة فهو وضع الجميع في مجال الإنتاج مباشرة. تأمل قوله تعالى في سورة النساء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا﴾. أي للكسب الحلال لابد من تجارة بين طرفين، أما ما يأخذه هؤلاء الموظفون مقابل أعمال بيروقراطية، فليست بنص الآية نتاج تجارة بين طرفين، فالتجارة إما بيع سلع أو خدمات، وفي هذا تفصيل طويل في كتاب قص الحق.

ومع كثرة عدد المنتجين إن طبقت الشريعة، ومع انعدام البطالة ومع تقارب الناس في الدخل، ستستجيب الأسواق لقوى العرض والطلب في إنتاج المستهلكات، فما المتوقع حينئذ؟ وما علاقة هذا باحتكار المعرفة أو إشاعتها؟

الضروريات والحاجيات والكماليات

إن الإشكالية ليست في الناس في أي نظام اجتماعي، فمعظم الناس ذوي أهواء وبمقدرات متفاوتة في التحكم بها، ولكن الاشكالية في الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية التي تشكل الناس. فكل إنسان (إلا من رحم ربك، وهم قلة) يحب التلذذ وبشهوة لأقصى قدر ممكن إن لم يتق الله عز وجل. ألم يقل الحق سبحانه وتعالى في سورة المائدة: ﴿... وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ﴾. كما أن كثيراً من المتقين يحاولون بالطرق المشروعة في مجتمعهم الاستفادة قدر المستطاع مما هو مباح لهم. فهل رأيت مسلماً يقتصد في الماء لدرجة أنه يستهلك أقل من نصف لتر في كل وضوء تأسياً بالرسول صلى الله عليه وسلم إلا فيما ندر برغم ندرة الماء في المناطق الصحراوية؟ انظر إلى مساكننا، فنحن نحاول السكنى في مساحات واسعة دون التفكير في حال الآخرين إلا ما ندر. أي أن معظم الناس حتى وإن لم يكونو فاسقين، يحاولون تذليل قدراتهم وصلاحياتهم وأموالهم للاستئثار بأكثر تمكين ممكن لأنفسهم للوصول لأعلى راحة ممكنة لهم. فمن الناس من يدخر للمستقبل لبناء منزل فاره، ومنهم من ينفق ماله أولاً بأول في الحفلات والألبسة بينما الفقراء من أقاربه بحاجة لسداد إيجار منزل يأويهم، ومنهم من يجد في العمل ويجيد اقتناص الفرص الربحية كيف ما كان، ومنهم من يتقن الوصول للرشاوى، ومنهم ومنهم ... وكأن كل فرد في المجتمع فريد من نوعه في طريقة للوصول لما يتمكن من اغتنامه أو استغلاله في نظامه المجتمعي. وبالطبع فإن بعض هذه التصرفات حق للناس. هذه الغرائز والنزوات التي تحاول الأديان تهذيبها، أتت النظم البشرية لتزيدها سعيراً. كيف؟

لأن النظام الاقتصادي الرأسمالي تطور على مبدأ أن الموارد نادرة، فقد كانت الندرة النسبية هي المحرك للنظريات الاقتصادية ما يعني ضرورة سيطرة السلطات على آليات الوصول للموارد وبالتالي توزيعها. فظهرت القوانين التي تنظم أخذ الموارد ومن ثم توزيعها. وهذا أدى لتمكين البعض من الناس دون البعض الآخر للوصول لهذه الأهداف لأنه فتح الباب للبعض فقط. وهنا قد تقول: «لا، الرأسمالية لا تفعل ذلك! بل هم الفسدة من المسؤولين». فأجيب: لطالما أن هناك مال عام لطالما أن هناك فساد لكن بنسب متفاوتة تقل في الغرب وتزيد في الدول النامية، وما تفعله الشريعة هو تخفيف المال العام قدر المستطاع. حتى الصلاحيات، كلما زادت في أيدي المسؤولين كلما زاد الفساد. وما تفعله الشريعة هو الحد من الصلاحيات قدر المستطاع حتى لا يظهر الفساد. وهذا التلاعب بالمال العام والصلاحيات الذي لا مفر منه (كما يظن الكثير) هو من أسس التخلف البشري. فهذا له أن يحفر الأرض لاستخراج الأحجار لبيعها لتكسية واجهات المباني لأن لديه المال، وذاك ليس له ذلك لأنه ولد فقيراً. وهذا له إنشاء مشروع على شاطئ البحر لأنه قريب للمسؤول وذاك ليس له ذلك مثلاً. فالأزمة اليونانية المالية في أول هذا القرن مثلاً بينت أن ٣٧٪ من الضرائب على الموارد والتي كان من المفترض بها أن تدخل خزينة الدولة لم تدخل لأنها ذهبت لمتنفذين (وهذه هي أوروبا الديمقراطية، فما بالك بالدول الأخرى؟). هكذا يتباين الناس. وما حدث هذا التباين إلا لأن الدولة ذات سلطان لها أن تمنع وأن تعطي، وما كان لها هذا السلطان إلا لأنها ملكت المال الذي يسخر لها الرجال (وما أتى المال إلا بالضرائب في الغرب وبالمكوس في الدويلات الإسلامية).

وهكذا بتفاوت السلطة والدخل بين الناس المؤدي لتفاوت الفساد لأن المقدرة الشرائية متفاوتة، أصبحت الكماليات من كل من المستهلكات والخدمات من أهم الضروريات لمن ملك المال؛ وفي النقيض، لم تتوفر حتى أهم

أهم الضروريات لمن لم يملك المال. أي أن الموازين انقلبت بين البشر من حيث الضروريات والحاجيات والكماليات. فما هو كمالي لفرد (كالعطر للفقير) أصبح ضرورياً لآخر (الثري)، وما هو حاجي لفرد (كالحاسب الآلي مثلاً) أصبح ترفاً لآخر يصعب الوصول إليه لأنه فقير. وبهذا التدرج الاحتكاري الذي أتاحته الأنظمة البشرية ظهر الفساد من جانبين:

الجانب الأول هو تمكن النظامين الديمقراطي والرأسمالي من ترسيخ جذورهما في المجتمعات. فمن خلال الفائض الإنتاجي ومن ثم الضرائب، سُخر الناس للعمل لدى الدولة والمؤسسات التي تؤطر للنظام الديمقراطي والرأسمالي وتقنن له وتجعله وكأنه النظام الذي لا بديل له لإيجاد حياة أفضل، فتنتشر القناعة لدى الكثير بأنه لا مفر من القبول بهذه المؤسسات، ومنها مؤسسات الدولة. أما المفكرين من المنظرين الماركسيين المفلسين فلا قدرة لهم على التغلب على النظام الديمقراطي وكذلك الرأسمالي لفقرهم الفكري وضعفهم السلطوي أمام التيار الإنتاجي الجارف للرأسمالية.

والجانب الثاني لظهور الفساد هو الهدر من خلال إطلاق العنان للأهواء. فللناس أهواء، وهذه الأهواء لا تتحقق إلا بتسخير الآخرين. فمن أراد أن يبني قصراً فارهاً لن يتمكن إلا بتسخير الآخرين لإنجاز ذلك. وهذا الذي ملك القصر سيحاول التمتع بقصره، فيقيم الحفلات المرفهة لأصدقائه الذين سينافسونه في استحداث قصور أكثر تألقاً، وبهذا يُسخر أناس آخرون لبناء القصر الآخر، وهكذا يتباهى الناس ويتفاخرون ويتنافسون فتأتي الحاجة للمزيد من التسخير للناس والذي هو بحاجة للمزيد من المال والذي لن يأتي إلا بالمزيد من التحايل لاغتنام الفرص في النظام الرأسمالي. ألم يقل الحق سبحانه وتعالى في سورة الحديد واصفاً حال الناس: ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا لَعِبٞ وَلَهۡوٞ وَزِينَةٞ وَتَفَاخُرُۢ بَيۡنَكُمۡ وَتَكَاثُرٞ فِي ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَوۡلَٰدِۖ كَمَثَلِ غَيۡثٍ أَعۡجَبَ ٱلۡكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصۡفَرّٗا ثُمَّ يَكُونُ حُطَٰمٗاۖ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٞ شَدِيدٞ وَمَغۡفِرَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٞۚ وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلۡغُرُورِ﴾. ولعلك تتساءل: ولكن ليس جميع الناس ملاك للقصور، فالفقراء يقتصدون في كل شيء، فلا هدر لديهم؟ أجيب: لا هدر لديهم لأنهم مسخرون لخدمة غيرهم. لاحظ أنني استخدمت التعبير: «تسخير» ولم أستخدم «تذليل» وذلك لأنني خصصت استخدام «تذليل» لتعني أن طرفاً يعمل لطرف آخر لمهمة محددة ولفترة محددة، مثل السباك الذي قد يمرض ويذهب للطبيب، فيكون السباك بحاجة لخدمات الطبيب في نظام غير رأسمالي. ثم بعد مدة قد تنقلب المسألة، فقد يستدعي الطبيب السباك لإصلاح عطب في منزله. هذا هو التذليل: أي أفراد أو جماعات كل منها يخدم الآخر لعمل محدد في وقت مؤقت، فيكون كيان المجتمع واقفاً على الجدارة في بيع المنافع والسلع، وهذا يقلل من الهدر (كما وضحت في قص الحق الله)، لأن كل طرف يعمل لنفسه ويحاول بالتالي تعظيم أرباحه بتلافي النفقات على الأعمال التي يتمكن هو من القيام بها، فقد لا يطالب الطبيب غير المتخصص مثلاً بوضع سكرتير له ليحدد له مواعيد عمله حتى لا يتحمل هو نفقات ذلك السكرتير. ولن يطالب السباك بأدوات جديدة كل فترة وأخرى، بل يهتم بأدواته لأنه هو الذي سيدفع ثمنها إن تلفت، فيزداد حرصاً في أداء عمله.

أما «التسخير» فهو عمل طرف عند الآخر باستمرار كأجير، وفي هذا هدر كبير لأن المستأجر بالشهر مثلاً لن يحاول التوفير من ذات نفسه، كأن يكتفي المهندس بالحاسب الآلي الذي أمّنته له الشركة منذ سنوات، بل قد يطالب كل فترة وأخرى بحاسب آخر أكثر سرعة برغم عدم حاجته له، وهكذا. فهؤلاء الفقراء الأجراء عندما

يعملون لدى الآخرين كمسخرين تجدهم أقل اكتراثاً لأنهم لا يملكون ما يعملون فيه، وبالتالي لن يجنوا أرباح ما يقومون به من عمل. إلا أنك إن نظرت إلى منازلهم تجدهم قليلي الهدر لأنهم يحاولون تعظيم الاستفادة من القليل الذي يملكونه. لذلك فإن الفرق بين معنيي التذليل والتسخير مهم للتمكين وبالتالي مقدار الهدر كما وضحت في فصل «الشركة» بحمد الله. أي أن الديمقراطية والرأسمالية أوجدتنا مناخاً ملائماً لتُسخر الطبقات بعضها بعضاً، كل طبقة تحاول تسخير الأخرى لأكبر قدر ممكن من التمتع في دفع الغرائز لإشباع الشهوات التي لا حد لها لأن الأهواء لا حد لها. وفي هذا هدر كبير لأن المعظم يعمل فيما لا يملك. فكيف حارب الإسلام هذا الوضع التسخيري المؤدي للهدر الذي لا مفر منه لأن الأنفس البشرية أمارة بالسوء؟ وما علاقة هذا بإشاعة المعرفة؟

لعل الذي يزيد من تأثير تسريع الأهواء للفساد هي الفكرة القائلة أن سعر بيع أية سلعة هو في العادة أكبر من قيمة العمل المبذول فيها، وأن الفرق بين ما بذل فيها من مجهود إنتاجي، أي ما وضعه العمال فيها من عمل، وبين سعر البيع، هو ربح يذهب لملاك أدوات الإنتاج، وبالطبع فإن هؤلاء الملاك سيحاولون التلذذ بما ربحوه من أموال، فتظهر المصنوعات الكمالية الفارهة لإشباع نهم هؤلاء الرابحين فيزدادون حرصاً على الربح أكثر وأكثر للمزيد من التلذذ أكثر وأكثر. وهكذا تنتشر المعرفة أو الخطط والأدوات للمزيد من السيطرة على العمال للمزيد من الربح فيظهر المزيد من الفساد بتسخير الطبقات المنتجة بعضها لبعض. وهنا قد يأتي أخرق ما ويقول (وقد حدث هذا معي) بأن الناس ليسوا بهذا الشره الذي وصفته؟ فأجيب: بالطبع ليس الجميع بهذا الشره، ولكن الشره يتفاوت بتفاوت الناس، ولتدرك هذا فقط انزل إلى السوق وانظر للمنتجات الفارهة التي لا يستطيع الكثير من الناس اقتناءها من سيارات المرسيدس إلى مقاعد الدرجة الأولى في الطائرات إلى فنادق الخمس والست نجوم وإلى الثريات التي تصل قيمة إحداها لأضعاف أضعاف احتياجات العشرات من الأسر الفقيرة لسنوات. فلمن صنعت هذه؟ إن لم يكن هنالك ربح من ورائها لما صنعت.

أرجو ألا تعتقدوا بأنني ضد التمتع بالمستهلكات. قال تعالى في سورة الأعراف: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾. فأنا لا أقصد ألا توضع العطور في قوارير بتصاميم بديعة، ولا أقصد أن يمنع الناس من السكنى في مساكن فارهه، ولا أقصد منع النساء من التلذذ بعشرات الآلاف من التصاميم الرائعة المريحة للأحذية والحقائب، ولكن الذي أقصده هو الآتي: عندما يموت الناس فقراً وهناك من قوارير وعلب العطور ما تكلفة الواحدة منها ما يكفي فقيراً لمدة سنة ليأكل ويشرب، فهنا إشكالية إنسانية، وهكذا جميع الأمثلة. وبالطبع فإن حل هذه الإشكالية لن ينجح بفرض أنظمة ليست واقعية في التطبيق مثل الاشتراكية، وكذلك محاولة ترقيع الديمقراطية والرأسمالية بفرض الضرائب المرتفعة لتغطية نفقات متطلبات الفقراء الأساسية ستفشل أيضاً كما هو واضح. فما هو الحل إذاً؟

عندما تزداد الإنتاجية في المجتمعات بسبب التقدم المعرفي فإن القليل من العمل من القليل من الناس سيكفي الجميع من الضروريات إن أرادت المجتمعات ذلك. للتوضيح أقول: إن نظرنا للمجتمعات فباستطاعتنا وضعها في نقيضين إنتاجياً: مجتمع بدائي لا معرفة إنتاجية فيه، ومجتمع متقدم جداً معرفياً. ففي المجتمع البدائي نجد أن على جميع الأفراد العمل دائماً حتى يتمكنوا من تأمين الضروريات للاستمرار أحياء. فعلى كل فرد أن يصطاد ما

يأكله من أنعام وطيور، وعمليه الصيد هذه تأخذ منه وقتاً طويلاً لأنه لا معرفة له بطرق الصيد ولا أدوات لديه، وعليه أن يجمع ما يأكله من خضروات لأنه لا يعرف الزراعة، وعليه أن يبحث عن كهف دافئ لأنه لا يعرف كيف يصنع غطاء يقيه البرد. حتى زينته ستكون بدائية، ناهيك عن الصابون وما شابه. فهو فرد منهك ومنشغل بالعمل ليل نهار ليعيش وإلا مات جوعاً، أي أن التشغيل في المجتمع البدائي هو أعلى ما يكون لانعدام المعرفة الإنتاجية. وفي النقيض يمكنك تصور مجتمع لا يعمل فيه إلا القليل الذي قد يصل إلى ١٠٪ من السكان وذلك لأن المجتمع متقدم جداً في المعرفة الإنتاجية، فهناك مصانع تصنع أجزاء المصانع التي تصنع المستهلكات. فقد يقف فرد واحد في غرفة للمراقبة بالحاسب الآلي ويشغل مصنعاً للمكيفات المركزية التي يعمل بها عمال آليون. والمكيفات «المركزية» من الحاجيات إن لم تكن من الكماليات. أي أن فرداً واحداً تمكن من إنتاج مئات المكيفات التي تكفي مئات المنازل يومياً. وهكذا جميع المنتجات. وبهذا فإن من يعملون قد يقلون إلى ١٠٪ من السكان. أي أن هناك فائضاً كبيراً في الأيدي العاملة. فما الذي سيحدث عند ظهور هذا الفائض؟ إن جميع المجتمعات في جميع العصور بالطبع ستقع في وضع بين هذين النقيضين. ولكن على العموم، فمع التقدم المعرفي الإنتاجي عادة ما تظهر ثلاثة احتمالات: الأول هو ظهور وانتشار البطالة لأن الكثير من أساسيات الحياة التي ينتجها القليل من الناس سيكفي المعظم، وفي هذا انتشار للفساد كما هو معلوم لأنه سيؤدي للاحتمال الثاني ألا وهو أن يتمكن البعض الأثرى من تسخير الآخرين الأفقر (لتشغيلهم) لخدمتهم للمزيد من الترف، وهذا ما يحدث مع الرأسمالية كما ذكرت. والثالث هو تشغيلٌ كاملٌ لجميع الأيدي العاملة بحيث أن تنتقل جميع الأعيان المنتجة والخدمات مع الزمن من الكماليات إلى الحاجيات ثم إلى الضروريات لتسع جميع الأفراد وبجودة عالية، وهو ما يدفع إليه الإسلام. كيف؟

عندما تكون المعرفة الإنتاجية ضحلة في مجتمع ما فإن الجميع بالطبع منهمك في إنتاج ما هو ضروري كما في المجتمعات البدائية. ومع التقدم المعرفي، فإن ما ينتجه الفرد من غذاء نباتي مثلاً سيمكنه من تغذية أسرتين بدل أسرته هو فقط. أي أن لديه فائضاً طفيفاً يمكنه من المقايضة للحصول على سلع أخرى هو بحاجة لها، وهكذا إن تمكن المجتمع من توفير ضرورياته من مأكل ومشرب مع فائض بسيط، ومن خلال المقايضة، سيظهر فائض من الناس للتفرغ للعمل في إنتاج سلع أخرى. هذه السلع ستكون في ذلك الوقت بالنسبة لأولئك السكان من الكماليات، ولنقل أنها الأواني المنزلية كصناعة جرة للماء مثلاً. ولأن أبواب التمكين مفتوحة للجميع، فسيجد مبتكر وصانع الجرة صعوبة في توظيف آخرين للعمل لديه بأجر منخفض لأنه لا بطالة في المجتمع علماً بأن جراره هي من الكماليات والطلب عليها لازال منخفضاً. ثم مع الزمن ومع تعود الناس على الجرار وزيادة عدد السكان سيقوم باستئجار من يعينه على زيادة الإنتاج، ولأن من سيعمل لديه له المقدرة على الوصول لنفس المصادر الأولية لصناعة الجرة، فإنه سيعمل لفترة وجيزة حتى يمتلك المعرفة والمهارة ليقوم هو أيضاً بصناعة الجرار لبيعها لأن مقصوصة الحقوق تكفل له ذلك. كيف؟

وهنا لابد من وقفة تذكيرية عن مقصوصة الحقوق والتمكين: إن الإسلام كما مر بنا قد فتح أبواب التمكين للجميع وليس مفاضلة كما يفعل النظام البشري. تذكر أخي أن الشريعة فتحت الأبواب لكل من أحيا أرضاً، وأنها مكنت كل من استخرج معدناً من تملكه دون إذن السلطات، وأنها لم تمنع فرداً من إقامة مصنع حتى دون ترخيص كما مر بنا. وأن الدولة لم تمتلك الأموال التي تمكنها من فرض ما يعتقده السلطان أو معاونوه أنه

الحق، بل الحق هو ما قصه الله سبحانه وتعالى المؤدي للتمكين. وهناك الكثير بحمد الله من من فرص التمكين التي تضعها الشريعة بين يدي كل من أراد الإنتاج، فهذا هو لب موضوع كتاب قص الحق. فإن فُتحت الأبواب للجميع، فهل يستطيع أي فرد تسخير الآخرين للعمل لديه. أخي القارئ: هذه مسألة جد مهمة وقد فصلتها في فصلي «ابن السبيل» و «الشركة» بحمد الله.

وللاختصار ولغرض الاستمرار أقول: إن فتحت الموارد للجميع، «فبدل أن تعمل أخي لدى رجل ثري» إن كنت معدماً وتتلقى الأوامر منه صباح مساء، ولأنك إنسان عزيز كما خلقك الله جلت قدرته، فإنك ستعمل لنفسك لأنك لن تكون معدماً، بل حباك الله بمقدرات تؤهلك للإنتاج، فهذا من عدله وفضله ومنّه وجوده وكرمه وعطائه وإحسانه سبحانه وتعالى أن خلق كل البشر أعزاء قادرين على الإنتاج حتى المقعدين فإن لديهم ما يسهمون به إن إتيحت لهم الفرصة (فتركيبة المجتمع التي نتجت دون الحكم بما شرع الله عز وجل هي التي وضعت الناس ورفعتهم). لقد قلت في العبارة السابقة: «فبدل أن تعمل أخي لدى رجل ثري»، ووضعتها بين معقوفتين لأهميتها، لأنه مع تطبيق الشريعة بعد أجيال يندر أن تجد رجلاً ثرياً وآخر فقيراً لأن أبواب التمكين فتحت للجميع. فتفاوت الناس في الثراء لا يعكس إلا كفاءاتهم ومقدراتهم الذهنية والبدنية، أو الذاتية الحقة، وهذه لا تؤدي للتفاضل الكبير بين الناس لأن الفرق بينهم ليس شاسعاً. فقد يملك فرد عشرة أضعاف ما يملكه الآخر لأنه قد يكون (جدلاً) عشرة أضعاف الآخر في ذكائه وقوته الجسدية، وهذا الفارق لا يمكن الغني من تسخير الآخر الأقل مالاً للعمل له إلا بأجر مرتفع لانعدام البطالة مما يقلل الفارق بين الطرفين مرة أخرى، وهذا ليس كوضعنا المعاصر الذي لا يحكم بما شرع الله والذي يعكس مقدرات الأفراد المكتسبة من خلال التزلف والنفاق في المجتمعات الفاسدة، فتجد أن الفرد يملك آلاف ملايين ما يملكه الآخر ليستغله كيفما شاء لانتشار البطالة بسبب قفل أبواب التمكين.

لأن أبواب التمكين مفتوحة، فإن صانعي الجرار سيزدادون من خلال العرض والطلب إلى الحد الذي يلبي رغبات السوق. ولأن الناس متقاربون في الدخل فلن يفكر صانع من إيجاد جرة ذهبية لأنه لن يتمكن من بيعها. فلا يوجد في المجتمع ثري بذاك الثراء الفاحش لشرائها، وفي الوقت ذاته لن يحاول الصانع صنع جرة بجودة رديئة لأنه لن يتمكن من بيعها لأن الفقراء قلة. وبهذا ومع الزمن تصبح الجرات ذات جودات متقاربة وتصبح أيضاً من الحاجيات بعد أن كانت من الكماليات، وهكذا باقي الأواني المنزلية. ومع التقدم المعرفي بعد زمن سيظهر منتج آخر لظهور المزيد من الأيدي العاملة التي ستتمكن من التفكير في إيجاد منتج جديد، لأن ما هو ضروري من مأكل ومشرب وأواني قد تم توفيره للجميع إذ لا سعة للمجتمع لإيجاد الكثير من المنتجات الفارهة لأن المشترين الأثرياء قلة لتقارب الناس في الدخل.

ولنقل الآن بأن الفائض من الأيدي العاملة ازداد لأن أرباب الأسر تمكنوا من إيجاد طريقة لتغذية العديد من الأسر، وبهذا فإن بعض هؤلاء ممن فاضوا من العمالة قد يبتكرون سجادة للجلوس عليها مصنوعة من أصواف الأنعام، أو قد يبتكرون أي منتج آخر كمالي في تلك المرحلة من عمر المجتمع. ومرة أخرى بمرور الزمن وبالتقدم المعرفي ستنتقل هذه السجادة من كونها كمالية وذات جودة منخفضة إلى كونها حاجية وذات سماكات وأشكال ورسومات مختلفة لتلبي رغبات الناس ذوي القدرات الشرائية المتقاربة، بينما الجرة لأنها أكثر ضرورة من السجادة أصبحت من الضروريات بعد أن كانت من الحاجيات، وكانت من قبل من الكماليات. وهكذا تنتقل السلع المنتجة

من الكماليات لتصبح من الحاجيات ثم من الضروريات لتسع الجميع في المجتمع. ومع كل انتقال فإن الجودة ترتقي مع تنوع في التشكيلات ولكن في حدود أسعار متقاربة لأن القوة الشرائية للناس متقاربة، فتظهر السجاجيد بألوان ونقشات مختلفة بديعة إلا أن الجودة متقاربة فيما بينها لأن الصناع كُثر. وبالنسبة للارتقاء للإتقان في الجودة في الإنتاج، فنفس الفكرة، فحتى يبيع صاحب الجرة جرته لينافس المنتجين الآخرين سيزيد على جرته بعض الابتكارات من تحسينات أو كما يقال بالإنجليزية: added value. ثم سيقلده الآخرون إن لاحظوا أن المنتج المحسن بدأ في الانتشار بين الناس دلالة على تقبل الناس له. بالطبع فإن هذا من حقهم لأن الشريعة تمنع احتكار المعرفة. وبهذا ينتقل كل منتج من مرحلة إلى أخرى أجود بدرجة طفيفة. وبالطبع، حتى وإن حاول صانع السجاجيد القفز بمنتجه لإيجاد سجادة فارهة ذات تصميم صعب التصنيع باستخدام مواد صعبة المنال كالحرير مثلاً لعل أحد من العملاء يقتنع بشرائها، فلن يفلح لأن العملاء ذوي مقدرات شرائية متقاربة. لذلك فإن العرف السائد في الإنتاج هو دفع جودة المنتجات رويداً رويداً حتى يتمكن أكبر عدد ممكن من العملاء من الشراء لتقارب الناس من الدخل، ولعل هذا يفسر لنا وجود سجاجيد بنقشات مميزة وكأنها أعراف أو أنماط تميز كل حضارة من الحضارات القديمة. ولكنك قد تقول مستنكراً: لكن هناك من السجاجيد الإيرانية والتركية الحريرية الفارهة جداً، فماذا عنها؟ فأجيب: أجل هناك سجاجيد فارهة خارج العرف ولكنها نادرة، وما صنعت إلا لتباع أو تهدى للسلاطين أو من حولهم ممن هم من الأثرياء جداً، فلا يقاس عليها، ولكن المهم هو أن هذه السجاجيد العرفية إن طبقت الشريعة لا تقارن بما هو منتشر في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة التي تعج بالآلاف من أنواع الساعات ذات الفصوص الألماسية، بينما أكثر من نصف سكان الأرض لا يستطيعون شراء إحدى تلك الساعات حتى بالادخار طوال العمر. أي إن طبقت الشريعة ستظهر الساعات التي تعمل بإتقان وتقاوم شتى الظروف، فهي ساعات وظيفية لدرجة عالية. ومع التقدم المعرفي الإنتاجي وظهور المزيد من التوفير في الأيدي العاملة يأتي المزيد من الترف الذي سيسع الجميع، مثل ظهور ساعات جذابة بديعة لتكون من الضروريات عند معظم الناس. ومتى ما نجحت هذه الساعة ستصبح عرفاً يقلدها الآخرون ويضيفون إليها من ابتكاراتهم كتلك السجاجيد، وهكذا يرتقي المجتمع بانتقال المنتجات من كماليات إلى حاجيات ثم إلى ضروريات وبإنتاج متقن يسع الجميع. وهنا أؤكد لك أن المسألة ليست فقط في صناعة الجرار والسجاجيد، أي في المصنوعات البدائية، ولكن حتى الطائرات والآلات الحاسبة كما وضحت بحمد الله في فصل «الشركة» (أرجو أن تلحظ أنني استخدم فكرة الضروريات والحاجيات والكماليات كمنتجات وخدمات بطريقة تختلف تماماً عما ذهب إليه الفقهاء في مناقشة المقاصد كما في كتاب الشاطبي مثلاً).

قلت أن التقدم المعرفي إنتاجياً سيؤدي إلى ظهور ثلاثة احتمالات في المجتمعات، وعادة ما تقع المجتمعات في مزيج من هذه الثلاثة بناء على تركيبتها الاقتصادية. ولتوضيح المزيد من الفرق بين ما يؤدي إليه الإسلام والأنظمة الوضعية البشرية بطريقة أخرى أقول: هنا خطابين، أحدهما للمؤمنين، والآخر للعلمانيين. بالنسبة للمؤمنين أقول: فكما قلت في قص الحق، فإن الله سبحانه وتعالى يعلم الغيب، لذلك فهو يعلم أن البشرية ستتقدم معرفياً فيزداد الإنتاج بالقليل من العمل. لهذا قص الحق سبحانه وتعالى الحقوق بطريقة تلائم جميع العصور، ومنها عصرنا الحالي المتسم بالتقدم المعرفي الإنتاجي، حتى لا يظهر الفساد. فلن تؤدي مقصوصة الحقوق إلى ظهور الطبقات التي تستغل الطبقات الأخرى المعدمة بطريقة تفضي للفساد كالدعارة. فالكل سيعمل وينتج وسيكون

راضياً بما لديه لأن ما لديه لن يكون قليلاً مقارنة بما لدى الآخرين، لأن الناس متقاربون في القوة الشرائية، وهذا سيؤدي إلى تقارب نوعيات المنتجات لتستمتع بها جميع أطياف المجتمع لانتشار «القناعة» التي تأتي من تقارب الدخل. فلن تظهر فكرة التباهي لأن منتجي سلعها لن يوجدوا أصلاً. وفكرة القناعة هذه جد مهمة لإيجاد مجتمع نظيف خال من استغلال الناس بعضهم لبعض وذلك لأن الحاجة للمزيد من المال لن تظهر لأنه لا مجال لإنفاقها لأنه لا وجود للكماليات في المجتمع (إلا الندرة التي سرعان ما تصبح من الضروريات). فالقناعة أو الجشع ليستا غريزتين تولدان مع الطفل فقط، ولكنهما أيضاً صفتان تستشريان أو تذبلان من خلال طبيعة المنتجات بسبب الأنظمة الاقتصادية. فما الفائدة إن ملك فرد أطناناً من الذهب وهو لا يجد من المستهلكات ما ينفقه على شراء ما يميزه عن غيره ممن لا يملكون حتى ولو جزءاً يسيراً من ذهبه؟ هكذا تنتشر القناعة في المجتمع أو يستشري الشره للمزيد من التملك من خلال المنتجات، أي هل هي كمالية أو حاجية أو ضرورية لأفراد المجتمع.

لنضرب مثالاً آخر غير الجرة للتوضيح: لقد أتى عصر لم يستطع فيه المجتمع البشري من أن يوفّر أي قارورة عطر لأي فرد، ثم استطاع إيجاد عطر رائحته ليست بجذابة، ثم تحسنت رائحة العطر وارتقت مع الزمن حتى وصلت إلى مرحلة شبه الكمال (مقارنة بما لدى البشر من مواد أولية)، ثم بدأ المجتمع في وضعها في قوارير وعلب بدأت تزداد بمرور الزمن جمالاً وإتقاناً. وبالطبع فإن هذا التطور الإنتاجي في مراحله المتعددة هو ما يحدث لجميع المنتجات، إلا أن الفرق بين ما إن طبقنا الإسلام أو أي نظام وضعي آخر هو أن الانتقال من مرحلة إنتاجية لأخرى يحدث إن نحن طبقنا الشريعة باستمتاع معظم أفراد المجتمع بالمنتج الجديد الأرقى، وليس فقط باستمتاع بعض الأثرياء كما هو الحال في الرأسمالية حيث أن المنتج الأعلى رقياً يذهب للأثرياء، بينما يعطى السابق الأقل رقياً لمن هو أقل مقدرة مالية، وبهذا تضمحل القناعة لتسابق الناس للحصول على المزيد من المال للمزيد من المتعة.

لنعود لمثال العطر للتوضيح: فمع تطبيق الشريعة: ١) إما أن تكون جميع العطور ذات قوارير وعلب متقنة لأن الفائض الإنتاجي في المجتمع وصل لمرحلة تمكن فيها معظم أفراد المجتمع من التمتع بمثل هذه القوارير، وهذا لا يكون إلا بالتشغيل الكامل لمن هم مؤهلون للعمل، ٢) وإما أن المجتمع إنتاجياً ومعرفياً لم يرتق لهذه المرحلة بعد، بل جميع العطور ذات رائحة جذابة إلا أن القوارير لم ترتق بعد في تصميمها لما هو ترفي بالنسبة للعطر لذلك المجتمع في ذلك الوقت برغم أن الجميع يعمل، ٣) أو أن الوضع هو أقل رقياً، فالمجتمع لم يرتق بعد لأن يتخلى عن بعض الأيدي العاملة لإيجاد العطور أصلاً، فلا توجد العطور ولا حتى للأثرياء لأنهم قلة أو حتى لا وجود لهم لتقارب الناس في الدخل. وبين هذه الاحتمالات البارزة بالطبع احتمالات تجمع بين وضعين بنسب متفاوتة.

أما في النظام الذي لا يحكم بشرع الله، فالعطور المركبة من مواد مختلفة (وليس كدهن العود مثلاً) والتي تتطلب مجهوداً في الابتكار ومجهوداً أكبر في جني المواد الأولية من الطبيعة لصناعتها، فهي دائمة الوجود لمن تمكن من دفع المال لأن الثري في وضع يتمكن فيه من خلال فائضه المالي شراء هذه المنتجات والتي ستدفع ثرياً آخر لتسخير الآخرين لخدمته باستخراج الرحيق من مصادر صعبة المنال ومن أماكن بعيدة. لذلك فقد وجدت العطور الفاخرة والأواني الذهبية المرصعة بالمجوهرات والسجاجيد الحريرية منذ فجر التاريخ لأن البشر كانوا يستعبدون بعضهم البعض (كالسجاجيد الحريرية الفارهة).

وبالنسبة للعلمانيين، أقول: إن لم تؤمن أن الله سبحانه وتعالى عالم الغيب والشهادة يعلم الغيب، فلابد وأنك توافق على أن البشرية وصلت بنا (وليس بسبب الديمقراطية أو الرأسمالية كما وضحت في كتاب قص الحق بتوفيق الله) إلى مرحلة من التقدم المعرفي أدت إلى ظهور الفائض لدى البعض الذي يمكنهم من تسخير الآخرين. ولعلك توافق بأن في هذا ظلم لمن هم معدمون لأنهم ليسوا فقراء لأنهم لا يملكون المقدرة على الحصول على المال، ولكنهم وضعوا في مجتمع وضعهم في هذه المكانة رغماً عنهم. فكم من أبناء الفقراء ممن لم تتح لهم فرصة التعليم أصبحوا سائقين عند غبي ورث المال من أبيه. فالرأسمالية نظام لا يفتح الفرص للجميع كما وضحت مراراً. فهو نظام غير عادل. وأبسط مثال على ذلك هو الجامعات والمدارس الخاصة المتميزة التي تكلف الكثير من المال. فابن الثري سيدخل فيها ثم بعلمه المكتسب قد يصبح رئيساً لشركة ما. ألم يصل جورج بش الإبن لمنصب رئيس والولايات المتحدة؟ وفي العالم الثالث قد يبتعث موظف ما ابنه برشوة لإكمال دراسته ليعود حاملاً لدرجة الدكتوراه من جامعة ضعيفة في الغرب ثم يتمكن والده من توظيفه في مركز مرموق بواسطة معارفه. ألم تلحظ أخي القارئ أن معظم المسؤولين ذوي قرابة؟ فهل هذا لأنهم أكفأ الخلق، أم لأنهم أخبث الخلق؟ بالتأكيد إن كانت قيمك إنسانية ستوافق بأن هذا الذي يحدث في الأنظمة غير الإسلامية التي تحكمنا في العالم الإسلامي أو حتى في العالم الغربي بشتى أنواعها لهو نظام غير عادل إذاً. وبالتالي فإن مستخرجات هذا النظام غير عادلة أيضاً. والآن أيها القارئ إن كنت علمانياً أريدك أن تذهب لكتاب قص الحق والقراءة من صفحة ٧٨٣ إلى ٨١٠ (تحت عنوان: المقارنة، حتمية مصدر الفساد، سوء المنقلب، خصائص الرأسمالية، الكفاءة والعدالة، الاحتكار، الحيرة) لعلك ترى كيف أن الغرب برغم كل العدل والشفافية التي أوحدها، فقد أوجد مجتمعاً بيروقراطياً يزداد فيه عدد من لا ينتجون فعلياً ما أدى للفساد المالي.

ولكن أين الجواب على العلاقة بين التقدم الصناعي للأدوية والرأسمالية؟ قبل الإجابة لننقد الرأسمالية قليلا: حتى تقوم الرأسمالية بزيادة الإنتاجية مع توزيع عادل لابد لها من فتح الأبواب للتنافس بين البائعين والمشترين والمستثمرين، هذا نظرياً، إلا أن الواقع غير ذلك نظراً لطبيعة الإنسان الغريزية المنفعية التي أوجدت ثغرات في المجتمعات الرأسمالية لتستثمرها لصالحها. ثغرات لم يتمكن العقل البشري من التعامل معها لأنها فوق مقدرته، فهي تتطلب العلم بالغيب. وهذا ما أتقنته الشريعة: أي كيفية الفصل بين المنتجين حتى لا يصطدموا فيما بينهم. وبالطبع لن يتسع المقام هنا لشرحها. لكن للتفصيل لابد للرجوع لفصل «الفصل والوصل» في كتاب قص الحق. وهذه الثغرات مسألة لا مفر منها لأن قوانينهم من وضع عقل بشري قاصر لا يعلم الغيب. فالاحتكارات التي تنشأ من طبيعة القوانين التي أوجدتها الرأسمالية تؤدى إلى ظهور طبقة مالكة تزداد ثراءً بمرور الزمن. فالشركات المنتجة مثلاً عادة ما تقوم بتوزيع منتجاتها من خلال وكلاء حصريين ليصبحوا من عداد الأثرياء فقط لكونهم وكلاء. فالحرية التي تتطلبها الرأسمالية لزيادة الإنتاجية بالسماح للمنتجين بحصر التوزيع لدى وكلاء معتمدين كان لها أثر عكسي في هذه الحالة. بينما في الإسلام يُمنع تلقي الركبان (كما هو موضح في فصل «الفصل والوصل» بحمد الله)، وما الوكالات الحصرية إلا تلقٍ للركبان، أي منع التجار من شراء البضائع ممن هم في الخارج إلا من خلال الوكيل المعتمد. وفي هذا هضم لحق عموم التجار لصالح تاجر واحد، أي أنه احتكار يزيد من ثروة هذا التاجر دون مجهود كبير منه. ولعل قصور العقل هنا واضح، فالمجتمعات البشرية بحاجة لمنع بيع الحاضر للباد كما شرع الإسلام حتى تزداد المنافسة المؤدية لتوزيعٍ أكثر عدلاً دون فرض قيد على أحد. وهذه من الإعجازات التشريعية

لمقصوصة الحقوق، وغيرها كثير كما وضحت في قص الحق بحمد الله، إلا أن العقل القاصر في الرأسمالية لا يرى هذا الجانب فيدخل الاحتكار في السوق. ومن الأمثلة على هذا القصور الاحتكارات الآتية:

لقد اتجهت المجتمعات المعاصرة تقنياً نحو توليد الطاقة الكهربائية بنظام مركزي، لأن التقنية التي أوجدتها الأبحاث الممولة من قبل الشركات تطورت لخدمة هذا الهدف الاحتكاري. أي أن هناك شركة واحدة لتوزيع الطاقة بسبب وجود شبكة واحدة لتغذية المستهلكين، والحجة هو أن توليد الطاقة في مكان واحد بكميات هائلة أقل تكلفة scale of economy، ومن ثم تصبح هي المحتكرة، ويصعب على شركات أخرى مزاحمتها إذ لا شبكات لها، فينتفي التنافس المطلوب لمصلحة المجتمع. وقد وضحت في قص الحق بأن الطاقة الكهربائية قد لا تكون ذات نمط مركزي في التوليد والتوزيع، ولكنها أصبحت كذلك لأن الفكر الغربي المتسم بالتخطيط المركزي أفرز هذا النمط من التوليد نتيجة لقبوله لابتكارات تسعى لتركيز الربح من خلال تركيز توليد الطاقة مركزياً. ومن الأمثلة على هذا النوع من الاحتكار كل ما هو شبكي مثل توزيع المياه وشبكات سكك الحديد. وقد تقول: ولكن كيف ستكون سكك الحديد لا مركزية، فهي تنقل الناس من مكان لآخر، فلابد من مؤسسة تسيطر على جميع الخطوط؟ الإجابة في قص الحق، ولكن باختصار، هناك فرق بين الأعيان وتوزيعها (كمواسير المياه وقضبان الحديد) من جهة، وبين ملكيتها وإدارتها من جهة أخرى. لأضرب مثالاً توضيحياً عن نقل النفط:

سؤال: هل يمنع الإسلام ظهور الشركات الكبرى؟ والإجابة بالطبع كما هو معلوم: لا. ولكن وجود الحركيات التي تطلق الناس ستؤدي لظهور شراكات بأحجام مناسبة للمنتج (وهذا موضح بحمد الله في فصل الشركة). أي أن الشريعة لا تحارب ظهور الشركات العظمى كتلك التي تستخرج النفط وتشحنه، بل توجد البيئة التي تخفض من احتكارها لمثل هذه النشاطات ما قد يؤدي لزوالها. إلا أن هذا لا يمنع أن يجتمع آلاف من الناس للعمل كشركاء من خلال نظام يجمعهم، أي أنهم هم الملاك لما يعلمون فيه، وليسوا بأجراء. وللمزيد من التوضيح أقول: هناك قناعة عند البعض بأن الشركات العابرة للقارات هي التي عادة ما تحل مشاكل العالم. ففي أمريكا الجنوبية مثلاً، وفي ظل النظم الرأسمالية سيستحيل على الفرد أو الجماعة الاستثمار في مد أنبوب يصل طوله إلى أربع آلاف ميل ليقطع أنواع مختلفة من الجغرافيات. فهذا في مفهوم الجميع مشروع لابد وأن تقوم به شركات كبرى. وهذا ما حاولت شركة إنرون الأمريكية فعله لنقل الغاز من بوليفيا إلى المحيط الأطلسي بالبرازيل في أطول أنبوب في العالم لنقل الغاز بتكلفة تصل إلى ١,٥ بليون دولار، إلا أن المشروع لم يتم لأن الشركة أفلست بعدما سرقها القائمون عليها. فقد بدأت المسألة بالشركات المساهمة التي جمعت الأموال joint stock company لتمويل المشروع. وما ظهرت هذه الشركات بالطبع إلا لأن أسواق الأسهم stock market أوجدتها. فما يدفعه الناس من استثمارات لشراء أسهم الشركات هو في الواقع قناعات الناس بما ستحققه الشركات من أرباح مستقبلاً. فهم يقبلون على الشركات التي يعتقدون بأنها ستربح. ولكن كما تعلمنا من أسواق العقارات، فإن أسواق الأسهم قد تكون مليئة بالمفاجآت أيضاً، وهذا ما حدث مع شركة إنرون التي زعمت أنها ستوجد هذا الأنبوب الضخم وسحبت أموال الناس لتبددها كما هو موضح في فصل القذف بالغيب.

ولكن كيف يكون الحل مع تطبيق الشريعة؟ أقول: لأن الشركات التي تنقل الغاز الطبيعي أو النفط شركات كبرى في الفكر الرأسمالي، ولأن تفكيرها في حل الأمور تفكير مركزي ويحاول تلافي العقود الصغيرة

الكثيرة، بل تفضيل عقد واحد كبير إن أمكن، تبلور الحل لنقل الغاز الطبيعي أو النفط من خلال أنابيب قد تصل في قطرها لمتر واحد أحياناً أو تزيد. والآن أريدك أخي القارئ أن تتفكر في الإشكاليات الناتجة من النقل بأنبوب بهذا الحجم ومقارنته بأهداف النقل. بالنسبة للأهداف، فبالطبع فإن الهدف واحد وواضح ألا وهو نقل كمية معينة من الغاز أو النفط خلال هذا الأنبوب الضخم. أما الإشكاليات فلا حصر لها ومن أهمها: إن مجرد تصنيع أنبوب بهذا القطر بحاجة لسبائك خاصة من المعادن وتقنية خاصة، ناهيك عن صعوبة نقل مثل هذه الأنابيب التي تُصنع على شكل قطع قد يصل طول الواحدة منها إلى عشرين متراً وتزن عشرات الأطنان، فكيف تنقل هذه الأنابيب إلى أعالي الجبال وبطون الأودية التي تعبرها؟ ثم كيف تلحم هذه الأنابيب؟ إن إشكالية لحام مثل هذه الأنابيب الكبيرة هو أن اللحام من الأسفل للأعلى بالطرق التقليدية له مخاطره، وهذا بحاجة لتخصص دقيق وأجهزة ضخمة متخصصة ليست في متناول معظم الشركات، وهذا بالطبع لصعوبة تدوير هذه الأنابيب الضخمة. ثم بعد إتمام العملية والتأكد من ضبط جميع أجزاء اللحام بين جميع الأنابيب، يبدأ ضخ السائل أو الغاز وتبدأ بعدها عملية الصيانة المستمرة لهذه الأنابيب ومراقبتها باستمرار لرصد أي تسرب، وهكذا من مشكلات. فقط فكر في طريقة تثبيت هذه الأنابيب على القواعد التي تحملها باتزان والذي لابد وأن يكون متقناً، ذلك أن مجرد هبوط أنبوب بسبب ثقل السائل مقارنة بالأنبوب الذي بجانبه (لأن الأرض اختلفت في صلابتها مثلاً أو لسوء التنفيذ، وهذا أمر جد وارد لاسيما في المسافات الطويلة) سيؤدي لشرخ في مواضع اللحام ما يؤدي لتسرب النفط أو الغاز.

والآن لنقل بأن الشريعة قد طبقت، وأن للناس نقل الغاز أو السائل الذي حازوه، فما الذي سيحدث؟ لنقل بأن قطر الأنبوب الذي تستخدمه الشركات الكبرى هو متر واحد، عندها ستكون مساحة قطاع الأنبوب ٧,٨٥٠ سنتيمتراً مربعاً. وإن حاولنا استبدال هذا الأنبوب بعدة أنابيب أخرى قطر كل منها عشر بوصات، أي مساحة كل منها ٥٠٦ سنتيمتراً مربعاً، فنحن بحاجة إلى ١٦ أنبوباً صغيراً تقريباً ليحل محل الأنبوب الواحد الكبير. أي بدل نقل النفط خلال أنبوب أو اثنين أو ثلاث بأقطار كبيرة لشركة واحدة، سيظهر ١٦ أنبوباً مقابل كل أنبوب كبير كل منها قد يكون ملكاً لشراكة مختلفة ويسيرون إما بالتوازي أو في خطوط مختلفة في الغالب لأن كل شراكة لمجموعة من الشركاء ستجتهد في استحداث مسلك أيسر وقد تكتشف طريقاً أسهل (تذكر أنه مع تطبيق الشريعة لن يملك أحد الأرض غير العامرة أو المستغلة، بل هي ملك لمن أحياها). وهذه الأنابيب أو المواسير الأصغر عادة ما يكون طول الواحدة منها ستة أمتار (إن تقبلنا التقنية الحالية) ويستطيع حملها رجلان بكل بساطة. كما أن تثبيتها ولحامها أو توصيل بعضها ببعض سهل وسريع وبتقنية في متناول الجميع، ناهيك عن أن مجموع تكلفتها أقل بكثير. وهكذا مهما تفكرت ستجد أنها أكثر ملاءمة من شتى الوجوه. لذا فإن أتيحت الفرصة للناس للقيام بذلك فسيهبون للنقل وتظهر الابتكارات السهلة الصغيرة من خلال الشراكات ذات الأحجام الأصغر كما وضحت بحمد الله في فصل «الشركة»، إلا أن هذا محال لأن الدول عادة ما تمنع الأفراد من مثل هذه النشاطات وبهذا لن تظهر الأعراف التقنية والعملية لتثبيت هذه الأنابيب الصغيرة لنقل الغاز. كيف؟

لنقل مثلاً بأن هناك تسرب في الأنبوب الضخم في مكان ما، فقد لا يلحظه موظفوا الشركة، وهم بالطبع لن يكونوا بذات الحرص في كشف التسرب لأن الغاز أو النفط ليس لهم، أما إن كان النقل بأيدي الناس وكان موزعاً بين أكثر من عشر مواسير، فإن أي كمية سيلحظها صاحب الماسورة لأنها له فهو يراقبها باستمرار. ولكن الأهم

هو أنه إن ظهر تسرب في مكان ما في الأنبوب الكبير فإن التسرب قد يكون كبيراً وقد يؤدي لتلويث عظيم وقد ينقطع تدفق الغاز أو النفط عن المستهلكين لحين إصلاح العطب. أما مع الأنابيب الأصغر الكثيرة، فإن ظهر عطب في مكان ما حتى وإن كان في كامل الأنبوب، فإن ذلك الأنبوب هو الذي سيغلق وبالتالي فإن التسرب أقل ونقل الغاز أو النفط لن يتوقف لاستمرار باقي الأنابيب في العمل.

ثم لعلك تثير مسألة تقنية مهمة ألا وهي أن تدفق النفط لينتقل بين الأقاليم المختلفة وبالذات صعود الجبال بحاجة لضغط قوي هائل لدفع النفط داخل الأنابيب لتنتقل من مستوى لآخر، وأن هذا أمر تقني عسير على الناس. فأجيب: بل العكس تماماً، فكلما كبرت الماسورة وزاد ارتفاع المناطق التي تمر بها كتلك التي تمر فوق الجبال، فإن الضغط المطلوب لتحريك النفط لابد وأن يكون هائلاً، وهذا بحاجة للكثير من الجهد المبذل من معدات أكبر، ناهيك عن أن شدة الضغط المطلوبة ستؤثر في نقاط اللحام والتي يجب أن تكون متقنة حتى يتحمل اللحام الضغط الهائل المطلوب لنقل السوائل لمستويات أعلى، وإلا فالتسرب حادث لا محالة، وإن تسرب النفط من نقطة ما، فلابد وأن يكون كبيراً لأن الضغط شديد. ثم إن قارنت هذا الوضع بما يمكن أن يحدث باستخدام الأنابيب الأصغر ستستنتج مباشرة أن الوضع هو في صالح تلافي الأنابيب الكبيرة من جميع الجوانب التقنية.

ومع تطبيق الشريعة التي تفتح أبواب التمكين، ولأن فرصة الربح من النقل متاحة للجميع، ولأنها ليست مكلفة وفي متناول الكثيرين لأن المعرفة مشاعة، فإن من سيحاول نقل الغاز أو النفط كثير من الناس. ولأن تفكيرهم غير مركزي، فسيقومون بتثبيت هذه المواسير واحدة بجانب الآخرى بأنفسهم أو عن طريق مقاولين صغار. هكذا تتبلور الأعراف التقنية للحام هذه الأنابيب وبسرعة وإتقان. لاحظ أن التقنية حتى تتمكن من دفع الغاز في الأنابيب الضخمة بحاجة لتطوير. وهذا التطور المعرفي لن يكون ذا فائدة قصوى لأنه لن يخدم إلا المواسير الضخمة والتي هي قلة. أما مع المواسير الأصغر، فإن أي إضافة معرفية في تقنيات استخدامه ستكون واسعة الانتشار بفائدة أعم لأن عددها أكثر إن طبقت الشريعة التي لا تبيح احتكار المعرفة. فهناك مواسير المياه والصرف الصحي، وشتان بين الحالين، هذا تقنياً، أما من حيث الملكيات، وهو الأهم، فإن الذي قد يحدث هو الآتي من احتمالات (سيناريوهات):

تذكروا دائماً من أن الناس متقاربون في الدخل لأن الشريعة تفتح لهم أبواب التمكين إن طبقت، لذا فلن يستطيع الكثير من الناس تسخير الآخرين للعمل لديهم كأجراء إلا بسعر مرتفع منهك للمستأجر. وهكذا تتكون الشراكات لأن العمل الإنتاجي يتطلب التكاتف بين الناس. وهذا التكاتف قد يأخذ عدة احتمالات منها: أن يتفق ويشترك جماعة من الناس في التكاتف لنقل كمية من النفط لكامل المسافة كأن تعمل جماعة على استخراجه، وأخرى على ضخه، ثم يسير النفط داخل المواسير التي قد يكون لكل شريك عدد من المواسير المتجاورة المسؤول عنها وبمضخة صغيرة تدفع النفط لمسافة مواسيره ثم شريك آخر وآخر حتى خط النهاية التي تعمل فيها جماعة لبيع النفط أو خزنه، وهكذا. هذه الجماعات كشراكات، تتفاوض فيما بينها لتوزيع الأرباح والمسؤوليات. وإن اختلفوا أو قرر أحدهم أو جماعة منهم الانفصال، فقد يقومون بما كان الآخرون يقومون به مع أقربائهم أو شركاء آخرين. ومن الاحتمالات أن تقوم جماعة باستخراج النفط ثم بيعه لأخرى والتي تتولى نقله لمسافة ما، ثم تشتريه أخرى وتنقله أبعد، وهكذا حتى آخر ناقل. والاحتمال الثالث هو أن يأتي فرد أو جماعة ويستثمروا في أنبوب صغير

فقط لكامل المسافة ويعملون فيه بأنفسهم أو باستئجار أفراد للعمل لهم في ذلك الأنبوب، ثم بعد مدة قد يأتي آخرون ويستثمرون في أنبوب ثان ثم ثالث وهكذا من احتمالات مختلفة تلائم ظروف المكان والمنتج والزمان.

وأخيراً لعلك تقول: إن هذا المثال عن الأنبوب ليس مقنعاً بما فيه الكفاية! فأجيب: لقد وضعت مثالاً ثانياً عن سكك الحديد ومثال ثالث عن إضاءة الطريق في كتاب قص الحق. وما استخدمت هذا المثال عن الأنبوب إلا لأن المؤرخ الاقتصادي المعروف نيل فيرجسون (من جامعة هارفارد) ذكره كمثال على أهمية جمع المال المدخر لاستثماره في المشروعات التي لن يستطيع الأفراد القيام بها، أي وكأن هذه الأنابيب شاهد على النمو الاقتصادي الذي لن يقع إلا في إطار رأسمالي كما يعتقد، بينما هي عين الظلم من عدة جهات: منها منع الناس من الوصول للخيرات، ومنها منعهم من التمكن من العمل في نقل الخيرات، ومنها منعهم من إحياء الأرض لتُستخدم لوضع الأنابيب لنقل الخيرات. وكل هذا تراكم للظلم في مستويات متتالية.

ومن أنواع الاحتكار أيضاً حقوق الامتياز الذي تزاوله الدول. فعادة ما تعطى حقوق امتياز تنقيب وتصنيع وتصدير مادة خام لإحدى الشركات في منطقة ما على أن يذهب الجزء الأكبر من الدخل للحكومات، وعندها يظهر استعباد من في الحكومات لعامة الناس لأن قرار التوزيع بيدهم. وهنا كما هو معلوم ومشاهد يغتني المقربون من السلطان أو من هم في الحزب الحاكم على حساب العامة الذين أقفلت الأبواب أمام طموحاتهم ومهاراتهم. فقد ظهر تقرير مؤلم عن مدينة في نيبال مفاده أن أرض المدينة تحوي الكثير من الياقوت، وأن الحكومة العسكرية عادة ما تفضل بعض المستثمرين فتعطيهم حقوق استخراج هذه الأحجار الكريمة على أن يدفعوا لها أكثر من نصف الإيرادات، بينما يحصل أهل القرية الذين يستأجرهم المستثمرون على أقل من نصف دولار يومياً مقابل العمل الشاق جداً لأكثر من عشرة ساعات. وجميع المواد الخام المهمة دون استثناء في جميع الدول الإسلامية بالذات اصبحت من ممتلكات الحكومات.

ومن أنواع الاحتكار أيضاً نجاح شركة في إنتاج منتج ما بحيث لا يسمح للآخرين بتصنيع مثله حفاظاً لحقوق الملكية الفكرية. فشركة مايكروسوفت التي تمتلك حقوق أنظمة التشغيل للحاسب الآلي اكتسحت الأسواق دون منافس فعلي لآخر أربعة عقود. ومن الاحتكارات أيضاً اتحاد الشركات لمنتج ما، وهو ما يعرف بالـ «كارتل»، للسيطرة على كمية المعروض من المنتج في السوق حفاظاً على الأسعار. وبرغم وجود أنظمة لمحاربة الاحتكار إلا أن الأنظمة أقدم من مهارة محامي الشركات الذين يبدعون في إيجاد الثغرات في أي نظام مهما أحكِم إغلاقه باستحداثات قانونية مستمرة. ومن أهم عوامل الاحتكار الكذب الذي تطلقه الدعايات تحت شعار الحرية. ففي مجتمع يدعي الحرية تقوم فيه الشركات القوية، كشركات الدخان مثلاً، برجم المجتمع بآلاف الدعايات التي تقنع الشاب أن رجولته لن تكتمل إلا إن أقدم على التدخين. وبهذا يبقى أسيراً لنوع معين من التبغ الذي تنتجه الشركة. ومن أفضل الأمثلة على ذلك شركات الأدوية، فيتم استغلال خوف الناس على حياتهم بدفعهم لشراء أنواع معينة من أدوية تنتجها شركات محددة وبأسعار قد تفوق التكلفة كثيراً بدعوى الحاجة للمزيد من المال للأبحاث (وسيأتي تفصيل عن شركات الأدوية بإذن الله لأهميتها). وبمثل هذه الاحتكارات بدأ رأس المال يتمركز في أيدي الشركات المتخصصة وذلك لأن التصنيع بدأ يعتمد على الاختراعات وتطبيقاتها. فتعاون العلم مع التكنولوجيا، كما هو معروف، في بيئة رأسمالية تحث على انغلاق الشركات على نفسها حفاظاً على أسرار صنعتها أدى إلى شركات

تحاول جاهدة أن تمركز وسائل الإنتاج داخلها وذلك بتسخير الآلات المتخصصة في أعمالها وبجذب العلماء والخبراء والعمال المهرة للعمل لديها. وهكذا سيطرت الشركات الكبرى على معظم السلع في الأسواق. انظر للمنتجات من حولك، فلعلها جميعاً من شركات عملاقة سواءً كانت أدوات كهربائية أو منتجات قرطاسية، حتى المأكولات والمشروبات فقد أصبحت معلبة أو مقرطسة لشركات ذات أسماء براقة تحتكر الأسواق. ونظراً لأن العالم الإسلامي مفتت إلى دويلات صغيرة متقوقعة داخل حدودها فإن إمكانيات من بها من منتجين لا تسمح لهم بالتآزر لصعوبة عبور الحدود لإنشاء شركات تنافس في إنتاجها تلك الشركات الكبرى، ما أدى لتأكيد الاحتكار لتلك الشركات التي أتقنت ما تنتجة لدرجة يصعب على المنتجين داخل إطار حدود دولة قطرية صغيرة المنافسة.

وهكذا من خلال مثل هذه الاحتكارات فإن الرأسمالية تغذي نفسها للدمار. فبعد قفل الأبواب أمام من لا يملكون مقومات الإنتاج، وبتراكم الأموال بأيدي من فتحت لهم أبواب التمكين، ظهرت المنتجات الكمالية الترفية ليزداد الترف للقلة الذين يزدادون من خلال مكرهم سيطرة على أبواب التمكين لحبهم للتلذذ والإسراف، وبهذه السيطرة على أبواب التمكين يزدادون ترفاً على ترف. وهكذا تدور الدائرة مرات ومرات من ترف ثم تلذذ بالترف ثم مزيداً من السيطرة ومزيداً من التمكين للمزيد من الترف ليقترب العالم من التلوث. وبالإضافة للاحتكار فهناك أزمة البطالة التي واجهت المجتمعات الرأسمالية (وقد وضحت هذا بحمد الله في الحديث عن النظرة الكينزية للاقتصاد)، وهكذا ظهرت الحيرة للمنظرين للاقتصاد تجاه ازدياد اللاعدالة واللاكفاءة.

لقد بينت في فصل ابن السبيل بحمد الله أن فكرة المدن المزدحمة التي أوجدتها الحداثة التي أدت للبيروقراطيات من خلال العقل الذي أوصى بالضرائب لا تعكس الاتزان بين مواضع الخيرات على الأرض وتوزيع البشر، بل تعكس التركيبة الاقتصادية السياسية للمجتمعات المبنية على منظومات الحقوق التي أنتجتها عقول البشر، كما وضحت بحمد الله بأننا إن استخدمنا مقصوصة الحقوق فإن الناس سيستوطنون بالقرب من الخيرات، وعندها لن تظهر المدن المكتظة بالسكان إلا نادرا إن كان الموقع استراتيجيا كإسطنبول مثلاً، بل يتوزع الناس في أرجاء الأرض في أشباه مدن أو قرى. وهنا يظهر سؤال مركزي: هل تؤدي الشريعة إلى زعزعة مفهوم المدينة الحديثة الكبرى كنمط رئيس للعيش؟ فقد نشأنا ونحن لا نعرف غيرها؟ ستقتنع بالإجابة على هذا السؤال بنفسك أخي القارئ في فصل «ابن السبيل» بإذن الله؛ إلا أن السؤال الأجدى الآن هو: هل العيش في المدن، وبالذات المزدحمة منها، هو النمط الأفضل للبشرية؟ وإن كان، فلماذا؟

إن أهم سببين يدفعان المدينة للاستمرار كنمط عمراني هما سعي البشرية للتطور من جهة، والرخاء والسعادة من جهة أخرى. فقد ارتبط التطور الإنساني بمفهوم المدينة حتى يتكتل الناس بعضهم حول بعض لتبادل المهارات والسلع والمنافع وانتشار العلوم والفنون، وبهذا تطورت البشرية في جميع المضامير، أي أن البشرية ارتقت علمياً وتقنياً وفنياً من خلال المدينة، هذا أولاً؛ كما أن توفر السلع والخدمات تجلب الراحة والسعادة للناس عموماً، بالإضافة للمتعة باللهو والمرح، وهذا ثانياً. أي أن البشرية، كما يعتقد الكثير، قد تمتعت بإنسانيتها من خلال المدينة. لذلك، فإذا دحضنا فكرتي الرقي والسعادة من خلال المدينة، فإن ضرورة المدينة كنمط للحياة قد تنتفي. وسأكز هنا على مسألة السعادة، أما الرقي فسأتركه لكم للرجوع إليه لمن أراد في كتاب قص الحق.

وهنا ملحوظة: وهي أنني سأتعامل مع السعادة هنا من منظور لا ديني. فقد يكون الإنسان أسعد الخلق برغم فقره ومرضه ومصائبه لأنه يحتسب الأجر عند الله إن كان مؤمناً. إلا أن هذا المنطق يرفضه العلمانيون. لذلك وحتى يكون الطرح مقنعاً لهم، يجب ألا أدرج قضية الإيمان بالله كمحرك للمجتمعات أو مصدر أمان واطمئنان، ولم أفعل هذا في كتاب قص الحق، بل ركزت على الحركيات المنبثقة من منظومات الحقوق (أو بالأصح: مقصوصة الحقوق) التي تسيّر المجتمعات سواء كان المجتمع مؤمناً أو لم يكن، وهذا من عِظم مقصوصة الحقوق، فهي مقصوصة حتى وإن أخذ بها غير المسلمين برغم فسقهم، كما قلت، سيكونون أكثر إنتاجاً وسعادة. ثم إن أحببت أخي القارئ، إن كنت ممن يؤمنون بالله كمسلم، أن تدرج الإيمان في منظارك للأمور فستلحظ أن الطرح سيزداد قوة وإقناعاً. لذلك أقول: إن السعادة لعوم الناس هي حصيلة عنصرين: أحدهما مادي والآخر معنوي. فبالنسبة للمادي، فهو توفر المال والسلع والخدمات للإنسان، فشتان بين رجل لديه المال الذي يستطيع به الحصول على تعليم راق لأبنائه، وبين من حُرم مثل هذه النعم لفقره. وهناك مقالة تفيد أن ٧٠٪ من القلق الذي يعانيه الناس في الغرب مرجعه الضائقة المالية. أما العنصر المعنوي فهو الراحة النفسية من جميع جوانبها من أمنية إلى عاطفية، فشتان بين إنسان آمن وآخر غير آمن، وبين إنسان يعيش بين من يحبهم ويحبونه وإنسان شُل عاطفياً.

وقد يلتقي العنصران المادي والمعنوي. فقد يأتي التمكن المادي للإنسان بالراحة النفسية كما يقول الرأسماليون: فوفرة المال قد تأتي للفرد بمسكن مريح توفر له حياة هادئة، ومستشفيات تخفف عنه مرضه بإذن الله، وهكذا. وقد يكون العكس، فقد تأتي الراحة النفسية للإنسان بالتمكن المادي. فمن هو أكثر سعادة بالطبع أكثر إنتاجاً وأوفر مالاً. والعنصر المادي ما هو إلا توفر المال بالدرجة الأولى. فإن كثر من بيدهم المال في المجتمع كثرت الخدمات لإسعادهم، سواء كان ذلك في المدن أم لم يكن. وأوضح شاهد على هذا هو القرى الأوروبية: فالخدمات المتوفرة في قرية ما في سويسرا مثلاً تفوق الخدمات المتوفرة في عاصمة بدولة عربية وذلك بسبب الفرق بين ثراء سكان المستوطنتين. أي كلما زاد عدد المتمكنين مالياً كلما زادت الخدمات لإسعادهم. ونظراً لكثرة المتمكنين مالياً في المدن في أيامنا هذه، فقد كثرت بها السلع والمرافق لخدمة سكانها ومحاولة إسعادهم مقارنة بالقرى الأفقر، لذلك اقترنت السعادة من جانبها المادي بالمدن في أذهان معظم الناس. أي أن السعادة قد تأتي لسكان غير المدن إن تمكن الناس مالياً. أي أن المدينة ليست شرطاً للسعادة البشرية.

أما بالنسبة للعنصر المعنوي، فإن أهم مؤثر هو حرية الإنسان وراحته. والحرية نقيضها التقييد، والراحة نقيضها الهم والحزن والانكسار. وكلاهما نتيجة ما يجنيه الإنسان من علاقات مع من حوله إن استثنينا العنصر المادي (لأنه ذكر سابقاً) واستثنينا الجانب الإيماني (لأننا اتفقنا ألا نخوض فيه لاختلافنا فيه). فقد يأتي التقييد والهم ممن هُم حول الإنسان كرئيسه في عمله أو أستاذه في معهده أو مسؤول في المدينة؛ أو قد يأتي من الأنظمة المحيطة بالإنسان كمهام تُفرض عليه كضرورة اجتياز امتحان للحصول على شهادة أو كتصرفات تحظر عليه بعض الأفعال كمنعه من تعلية بنائه. أي أن مقدار ما يحظى به الإنسان من حرية أو من راحة مرتبط بنمط المجتمع من علاقات وأنظمة، أي أن المسألة ليست شخصية بقدر ما هي مجتمعية. وهناك نوع آخر من العلاقات تعتمد على ظروف الإنسان مع من حوله، أي أنها شخصية: كعلاقة الإنسان مع زوجته وربما جاره وتؤثر على راحته النفسية. ومن الملاحظ أن العلاقات المجتمعية عادة ما تُفرض على الإنسان، فلا خيار له في تغييرها إلا بالقدر اليسير. أما العلاقات

الشخصية، فبرغم أنها تتأثر بأعراف وقيم وقوانين المجتمع إلا أنها تعتمد في تشكيلها على الإنسان نفسه بقدر أكبر. لذلك لن نخوض فيها، بل سنركز على العلاقات والأنظمة التي يفرضها المجتمع على الناس لنرى أي نوع من العلاقات تنتجه الشريعة مقارنة بمنظومات الحقوق البشرية وأهمها الرأسمالية وتأثير ذلك في الصحة والأمراض.

التعاسة والقناعة

لقد كتب الكثير من الغربيين عن التعاسة التي تسببها الرأسمالية بسحق الناس من بشر إلى مجرد آلات تبيع عضلاتها ومهارتها في الأسواق. فقد لخص ريتشارد إيسترلين Easterline بعد إجراء مسح لثلاثين حالة دراسية في تسع عشرة دولة من البلدان المتقدمة والنامية "أن البلدان الغنية ليست في العادة أكثر سعادة من البلدان الفقيرة". ويسأل دهارندورف Dharendorf: "لماذا لا يشعر هذا العدد الكبير من المواطنين في المجتمعات الغنية بالسعادة بعد أربعة عقود من السلم والازدهار، ولماذا يكثر الضيق والضنك، لا لمجرد عدم توافر المال، بل الانحلال والاغتراب، مع وجود كل هذه الوفرة؟". لذلك ظهر الكثير ممن نقدوا الرأسمالية، وظهر أيضاً الكثير من المدافعين عنها، وهكذا تبلور السؤال الآتي عن مسؤوليات المجتمع تجاه الفرد: ما الذي على المجتمع توفيره للإنسان لكي لا يشقى؟ لقد وضع عالم الاجتماع ماسلو Maslow في الأربعينات من القرن الماضي عدة متطلبات إنسانية بدأها بالحاجة للسكنى والأكل، فإن لم تتوفرا للإنسان فإنه سيسعى إلى توفيرهما، وإن توفرتا نظر إلى حاجات أبعد، ومن أهمها الأمان، ثم الحاجة للمودة والانتماء، ثم الحاجة للاحترام والتقدير من الآخرين، ثم أخيراً الحاجة إلى تحقيق الذات وذلك من خلال ما يتمتع به من طاقات ومهارات لتأتي له المتعة. وهذا الذي وضعه ماسلو حدد معالم النهج للبحث في العلاقة بين التعاسة والرأسمالية والمجتمع. ففي عام ١٩٨٨م، واستناداً لما وضعه ماسلو، أتى موراي Murray بعدة شروط تؤدي لتعاسة الأفراد إن لم يحققها المجتمع لهم، وهي تتدرج في أولوياتها أيضاً كالآتي: إذا لم يحصل الناس على ما يأكلوه أو ما يسكنون فيه، وإذا لم يأمنوا أنفسهم من تهديد الآخرين، وإذا سُلبوا المودة، وإذا لم يحصلوا على الاحترام الذي يليق بتصرفاتهم، وأخيراً إذا أعاقهم المجتمع من تحقيق ما يصبون إليه من أعمال تتناسب مع قدراتهم، عندها فقط يمكن القول أن النظام الاجتماعي هو نظام لا يحقق السعادة للبشرية. أما إن فعل، أي أن النظام الاجتماعي لم يقف أمام هذه الشروط، فإن تعاسة الإنسان إذاً هي من صنع يده بسبب إهماله وتقاعسه. وبهذه المساهمة من موراي تحددت معالم البحث العلمي لتحوم حول السؤال: كيف يمكن قياس نجاح الرأسمالية حيال هذه الشروط؟

ولكن كما قال ماركس من قبل، فإن الرأسمالية تسقط عند الشرط الأول وهو توفير المسكن والمأكل لجميع العاطلين الذين تفرزهم الرأسمالية. فكما رأينا فإن من ضرورات الرأسمالية البطالة. كما أن الرأسمالية تسقط في شرط آخر وهو توفير المودة والألفة، وذلك لأن العلاقة بين الأفراد انقلبت من علاقة مبنية على الصداقة والتقارب والتآخي إلى علاقة جافة مبنية على التعامل المالي. فالأجير لا يعامل كإنسان ولكنه يصنف كعضلة مؤجرة لإيجاد منتج ما، حتى الأستاذ في الجامعة أو الباحث، فعضلته المستأجرة هي عقله. ومن جهة أخرى فإن الرأسمالية تدمر متعة افتخار الإنسان بما يصنعه وذلك بسحب ما ينتجه حال انتهائه من صناعته ليذهب المنتج إلى السوق وكأن

الإنسان جهاز يقف عن العمل حال انتهاء الإنتاج. وهكذا تضعف العلاقة أو حتى تنتفي بين المنتج والمشتري، فلا تنتقل الانتقادات من المستخدم للمنتج إلا عن طريق وسائط الشركات. هكذا يتعطل إنتقال المعرفة التي تطور المنتجات.

ولأن علماء الاجتماع والاقتصاد في الغرب لا يعيشون أوضاع العالم الثالث الفقير، ولأن الرأسمالية في الغرب تمكنت من وفرة الإنتاج وتوفر السكن والغذاء لمعظم طبقات المجتمع، فقد تباطأ علماء الاجتماع في الغرب عن نقد الرأسمالية من هذا الباب كما يجب، وركزوا نقدهم على الجوانب الأخرى التي ذكرها موراي. فمن هؤلاء النقاد مثلاً ماركوز Marcuse الذي رأى أن الرأسمالية تثير في الناس الرغبة إلى امتلاك ما هو زائف false needs. فالشركات المنتجة عادة ما تغوي الناس بالإيحاء لهم بأنهم بحاجة لما ينتجونه من خلال الدعايات المستمرة المتكررة المتجددة، وهكذا يقع الناس فريسة الاستهلاك بحبس أنفسهم داخل المزيد من الطلبات من الرأسمالية، وهذا ما تتقن الرأسمالية صنعه، ألا وهو المزيد من المنتجات. أما الحاجات الفعلية كالإحساس بالأمان بين الوالدين مثلاً فيتم هجرانها تدريجياً، فطريقة عرض وبيع وتأجير الوحدات السكنية مثلاً لوحدات صغيرة تسع شخصاً أو اثنين يعلن عنها بطريقة مخادعة تدفع الشباب لهجر منازل الوالدين للعيش فرادى. وهكذا ينساق البشر إلى عالم ذي طريق واحد استهلاكي في طبعه. حتى الغرائز والمشاعر، كالجنس مثلاً، فبدل أن توجه إلى التوعية بالزواج مثلاً، تُوضع في إطار استهلاكي بإنتاج أفلام إباحية ليزداد الطلب على المزيد منها كلما استهلكت. فأصبح هم الإعلام مثلاً منصباً على إنتاج الأفلام المبهرجة التي تعرض الوضع الأمثل للحياة من خلال عرض القصص بجميع أنواعها بطريقة تشد المشاهد سواء كانت غرامية أو درامية أو جنائية ضمن إطار من المستهلكات وبترويج الدعايات الجاذبة لمقتنيات تعِد الإنسان بالسعادة، فيتأثر بها الناس حتى وإن لم يصدقوها لينساقوا نحو المزيد من الاستهلاك الذي لا يلبي احتياجاتهم الفعلية، وعندها يعتقدون أن ما لديهم من مستهلكات لم يصل إلى الحد الذي يرفع من سعادتهم فيزدادون استهلاكاً للوصول للهدف المكذوب. وهكذا تتجمع طاقات الناس ومشاعرهم بطريقة لا تهدد النظام الرأسمالي، وذلك لأنه كلما أنتج النظام الرأسمالي مزيداً من المنتجات الاستهلاكية كلما سيطر على المجتمع. والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة النفس البشرية عندما يزداد استهلاكها، فهي تفقد معنى القناعة، أي كلما استهلكت أكثر كلما قلت قناعتها ليزداد نهمها في الاستهلاك. وكأنها وضعت نفسها في شكل حلزوني يزداد سعة كلما بعد عن المركز. وكأن الإنسان أصبح مدمناً على الاستهلاك الذي لا ترتوي نشوته إلا بالمزيد في كل مرة. ولعل أفضل شاهد على هذا حكومة الشعب الأمريكي التي لا تريد الالتزام بأي معاهدة دولية قد تحد من نموها الاقتصادي سواء كان ذلك لتخفيض بث الغازات أو منع حفر آبار النفط في مناطق طبيعية فذة كالتي في ألاسكا ونحوها من قيود. فهم لا يفكرون إلا في جيلهم دون الاكتراث حتى لأبنائهم. وقد رأى دوركهايم Durkheim (من رواد علم الاجتماع) ن رغبات الإنسان كمبدأ ليس لها نهاية، وهو يعتقد أن الإنسان الذي تستعبده متطلباته اللانهائية لن يقتنع مهما استهلك وبذلك فلن يكون سعيداً أبداً. وهذا كما يرى دوركهايم هو «الوصفة المثلى لأفراد تعساء ومجتمع مريض كئيب»، وما هذا إلا لأن القناعة المرجوة من الاستهلاك لا تؤدى إلا إلى الإثارة بدل تلبية الاحتياجات. وبالطبع فإن هذه الاحتياجات أو بالأحرى الاستهلاكات التفاخرية برغم توليدها إشباعاً مؤقتاً إلا أنها لا تأتي إلا بالمنافسة الشديدة بين الناس لكسب المزيد من المال، وهذا يولد الضغوط النفسية، كما سنوضح بإذن الله.

أما في الإسلام ومع تطبيق مقصوصة الحقوق وحصول معظم الناس على معظم ما يرونه من ضروريات، إذ لا كماليات إلا القليل كما أسلفت، فإن كل مسلم قنوع بما لديه لأن ما لديه هو ما هو متوفر في الأسواق من الضروريات. تأمل قول الرسول صلى الله عليه وسلم: ﴿من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها﴾. وفي هذا الإطار، فإن لتأويل الحديث احتمالين: الأول هو حث الناس على القناعة واليقين بالتوكل على الله حتى إن لم يدخر الإنسان الكثير من المال كضمان مستقبلي، وهذا هو المعروف. والمعنى الآخر هو أنه عندما تطبق مقصوصة الحقوق فإن الجميع سيعمل فيما يملك لأن أبواب التمكين مفتوحة للكل، وعندها فإن أقل إنسان إنتاجاً سينتج كل يوم على الأقل ما يكفيه ليومه، ولأنه يعيش في مجتمع معظم منتجاته أصبحت من الضروريات وهي في متناول الجميع، فإنه لن يأسى على شيء قد يفوته لأن جميع الضروريات قد حيزت له. فما دليلي على هذا التأويل؟

إن قوله صلوات ربي وسلامه عليه: ﴿عنده قوت يومه﴾ في الحديث السابق قد لا يعني بالضرورة أن القوت هو كل ما يؤكل ويشرب فقط، وذلك لأنه إن اقتنع كل مسلم بما لديه من قوت يومه، فمن سيوجِد ويمتلك المعدات لصناعة الطائرات؟ فهذه الصناعة ضرورة لنا كمسلمين. أي أن القوت يجب أن يختلف من فرد لآخر بناء على موقعه في خدمة الأمة. كما أن هذا القوت يزداد مع تقدم المجتمع معرفياً ومع زيادة انتشار الضروريات بتقادم الزمن. أي أن القوت هو الضروريات التي تزداد جيلاً بعد جيل مع تمكن المسلمين. والله أعلم. وجاء في مسند الإمام أحمد عن زيد بن أرقم قال: لقد كنا نقرأ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿لو كان لابن آدم واديان من ذهب وفضة لابتغي إليهما آخر، ولا يملأ بطن ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب﴾. وبالفعل، فإن القناعة كنز لا يفنى. وهنا نرى أن الحديث يوضح غريزة لا مفر منها إلا للقلة من الأتقياء، وهي غريزة حب المال، وهذه ضد القناعة. والسؤال هو: متى ستكون القناعة مستطاعة؟ والإجابة هي والله أعلم، أنه كلما زادت منتجات المجتمع من غير الضروريات كلما ازداد المال حلاوة في أعين الناس، وبهذا يضمحل عدد القنوعين في المجتمع. لذلك، فعندما تكون معظم الأعيان والخدمات في المجتمع من الضروريات لتقارَب الناس في الدخل، عندها ستضمحل أهمية الزيادة في المال لأنه لا تفاضل، فتزداد نسبة القانعين في المجتمع، وسرعان ما تتحول الكماليات وتصبح من الضروريات، فيرتقي المجتمع كما وضحت في كتاب قص الحق بحمد الله.

أما في العالم الرأسمالي، وبالنسبة للفقراء، فإن أحلامهم قد تكون أكبر من الأغنياء، ذلك لأنهم يلاحظون الأغنياء الذين يملكون في تلذذ دائم، وهم في عوز دائم، برغم أن بعضهم قد يكون أفضل حالاً من الكثير من أغنياء الأجيال السابقة، فقد يستمتع فرد متوسط الدخل بما لم يستمتع به هارون الرشيد الذي لم ينم تحت مكيف هوائي، إلا أن المقارنة التي يقع فيها الفقراء ليل نهار تذكرهم بفقرهم، فيتولد لديهم الشعور بالنقمة بالإضافة لقهرهم من الفقر، فالنقمة وعدم الرضى في ازدياد مضطرد مع زيادة الفارق في الدخل بين أفراد المجتمع الواحد، لهذا تظهر حركات الاحتجاج التي تطالب بالإصلاح بإعادة التفكير في توزيع الثروات، وهذه المطالبات قد تتعدى في تعبيرها عن مطالبها عن مجرد المظاهرات إلى التعدي على أملاك الأثرياء بالسرقة والقتل.

ولتوضيح ظاهرة القناعة قال ساندرز Saunders إن المشكلة هي في أن الناس عندما يقتنون منتجاً فإنهم يحاولون الحصول على متعة أو راحة ليفقدوها عندما يقوم الآخرون بشراء الشيء ذاته. فعند شراء سيارة فإن

المشتري يتأمل الراحة في الانتقال، ولكن عند اقتناء الكثير للسيارات فإن الطرق تزدحم وتنتفي الراحة التي من أجلها كان شراء السيارة. وعندما يثابر الإنسان في الدراسة للحصول على شهادة متخصصة عليا للوصول لدخل مالي أعلى، ويثابر الآخرون مثله ويكثر عددهم في السوق سيقل دخلهم المالي جميعاً لأن الشهادة المضنية لم تصبح ذات ندرة. أي وكأن البشرية، كما وصف ساندرز، تحاول الصعود على مصعد كهربائي ينزل بسرعة فائقة، فعليها إذاً أن تزيد من جهدها للصعود. وبهذا يزداد الناس كآبة لأنهم جاهدوا للوصول لشيء يتوقعون منه أن يبعث لهم السعادة عند اقتنائه إلا أنه لم يفعل. لذلك قال هيرش Hirsch موضحاً: «لقد عادت معضلة التوزيع، فهي زادت بدل أن تضمحل بسبب زيادة الإنتاجية. وهذا هو عكس ما توقعه الاقتصاديون ورجال السياسة الحاليون من النمو». إلا أن من يقدسون الرأسمالية يرون غير ذلك، ولهم أمثلتهم: فذهاب الإنسان إلى قضاء إجازة قد تزداد متعة بوجود الآخرين، وبمثل هذه الأمثلة هم يفندون الآراء التي تنقد الرأسمالية. وبالطبع، فبالإمكان الرد على هذه المزاعم التي تنسب كل نجاح إنساني للرأسمالية، فذهاب الإنسان لقضاء إجازة ليست إنجازاً للرأسمالية، بل هو ناتج عن التمكين المالي والذي قد تأتي به نظم أخرى كالإسلام (كما هو موضح في كتاب قص الحق بحمد الله).

ولكن ماذا عن شروط موراي Murray الأخرى التي تؤدي للتعاسة بين أفراد المجتمع مثل عدم حصول الأفراد على الاحترام الذي يليق بتصرفاتهم، وإعاقة المجتمع لهم من تحقيق ما يصبون إليه من أعمال تتناسب مع قدراتهم؟ إن ماركس هو أول من نقد الرأسمالية من هذا الجانب بأنها نظام يسلب الناس الاحترام إلا بمقدار ما يملكون من مال، وأنه نظام يعيق الأفراد من تحقيق ذاتهم وذلك لأن الرأسمالية تعامل مهارات الناس كسلعة، فلا فرق بين الإنسان والآلة. ولكن من يدافعون عن الرأسمالية يرفضون هذا النقد من جانبين: الأول هو أن الرأسمالية أدت لتقدم المجتمعات تقنياً، فالأعمال الروتينية البليدة التي تتطلب تكرار الفعل مراراً وتكراراً قد اندثرت في معظم الصناعات. وقد أبرز روبرت بلونر Blauner هذه المسألة بالتوضيح بأن شعور الإنسان بعدم التمكين والانعزال والغربة في العمل لهو وضع لا مفر منه بسبب التصنيع الذي يقوم فيه العامل بتكرار نفس العمل دون تفكير، كالعمل في خط إنتاجي مثلاً. أما إن أتيحت للعامل الفرصة في استخدام عقله لاتخاذ بعض القرارات مع تحمل بعض المسؤوليات فسيشعر عندها بتحقيق ذاته. ومن جهة أخرى فإن التوجه التصنيعي الذي أتى بعد فورد Ford والمسمى «ما بعد الفوردية post-Fordism» قد أحدث مرونة أكبر في استخدام العمالة في المصانع، وهذا وسع من آفاق العمال مما أوجد لهم قدراً أعلى من الاستقلالية وبالتالي مبادرة أعلى.

والجانب الثاني لمن يدافعون عن الرأسمالية هو أن الأعمال الإنتاجية التي تعتمد على المصانع في انخفاض مستمر في الدول الرأسمالية وذلك لقيام الآلات بذلك، وهذا أدى لتغير النمط الوظيفي في القرن العشرين من العمل في المصانع إلى العمل خارجها كالعمل في الخدمات مثل السياحة والتعليم. وبهذا يرى ساندرز أن ما ادعاه ماركس لا ينطبق إلا على شريحة صغيرة من العمال تقدر مثلاً بخمس القوة العاملة في إنجلترا في أواخر القرن العشرين. إلا أنه يرجع ويقول أن من الأعمال الخدمية الحالية ما هو ممل. فأي عامل في سلسلة مطاعم مكدونالد المعروفة للوجبات السريعة يقوم بعمل ممل كالعامل في مصنع النسيج. وبرغم هذا فهو يرى أن معظم الأعمال الحالية التي ظهرت بسبب الرأسمالية تتطلب مهارة إدارية ومهنية ومعرفة تقنية لا تتأتى إلا بالدراسات المتقدمة والدورات التدريبية، وهذه بالطبع تُعِدُّ إنساناً يتمتع بالسيطرة على آليات عمله وعلى تسخير ذكائه في بيئة مستقلة مفعمة بالتحدي المثير

للإنسان. ولي هنا تساؤل هام: وهو أن الباحثين الغربيين ينسبون كل تقدم بشري للرأسمالية. وهذا موقف عجيب: فإن لم توجد الرأسمالية، فهل يعني هذا أن الأعمال التي تتطلب مهارة مهنية وإدارية لن توجد؟

طاقة الذّات واحترام الذّات

ثم يثير ساندرز سؤالاً آخر عن أولئك الذين لم تتح لهم الرأسمالية فرصة تحقيق الذات من العمال، فهل هو العمل الذي يسبب لهم هذه التعاسة أم أن هناك أسباباً أخرى؟ يجيب بأن الإعجاب من الآخرين، أو موافقة الآخرين على ما يقوم به الفرد سيشعره بالغبطة وتحقيق الذات. ولكي يرضى الفرد عن نفسه لابد وأن يحظى على تقدير الآخرين، وهذا التقدير ليس حقاً مكتسباً للفرد بغض النظر عما يقوم به. لذلك قام موراي Murray بالتمييز بين كل من طاقة الإنسان الذاتية self-esteem وبين احترام الذات self-respect. وهنا ملحوظة: وهي أن كلمة self-esteem عادة ما تترجم في القواميس إلى «احترام الذات» أو إلى «الغرور». كما أن كلمة self-respect تترجم أيضاً إلى «احترام الذات». وكأن كلمة self-esteem الإنجليزية لا مقابل لها في اللغة العربية بطريقة واضحة ومحددة. وهذا أمر متوقع لأن المجتمع المسلم لم يحتج لهذه الكلمة أصلاً وذلك لأن معظم الأفراد كانوا يملكون ما يعملون فيه، أي أنهم ليسوا أجراء. أما العاملون الأجراء إن طبقت الشريعة سيكونون ندرة جداً وبذلك يزداد الطلب عليهم فتزداد مكانتهم. وفي مجتمع مسلم يطبق الشريعة سيتمتع كل فرد فيه بـ self-esteem أو طاقة ذاتية مرتفعة تدفعه للعمل بجد لأنه يملك ما يعمله كما وضحت في فصل «الشركة» بحمد الله، لذلك سنترجمها إلى «طاقة الذات» برغم وجود كلمات تحوم حول المعنى مثل «الهمة» و «العزيمة» ولكنها لا تعني طاقة الذات. أما في العالم الرأسمالي فهناك حاجة لكلمة self-esteem أو طاقة الذات لأن الأفراد عادة ما يفتقدون الدافع للعمل لأنهم لا يملكون ما يعملون فيه في الغالب، هذا إن لم يكونوا محبطين، لهذا ظهرت الكثير من النظريات التي تؤدي لتحفيز الموظف. أما الطموح أو ambition فهو قريب من معنى طاقة الذات إلا أنه يختلف في أنه يعني الآمال أكثر من الأفعال.

وهنا بالطبع لعلك تثير سؤالاً مبرراً بالقول: يا لهذا التناقض، فهذا الذي يدعي أنه يتقصى الحق قال في قص الحق بأن الدول الإسلامية السابقة لم تطبق الشريعة لأن السلاطين سحبوا الحقوق من الناس، والآن يقول في الفقرة السابقة بأن كلمة «self-esteem» ليس لها مقابل واضح في الترجمة لأن معظم أفراد المجتمع المسلم كانوا سابقاً يملكون ما يعملون فيه، فأيهما الأصح؟ فأجيب: لأن الغائم والفيء لم تقسما، ولأن أموالهما ذهبتا لبيت المال الذي أصبح معموراً مقابل فقر الأفراد، ولأن مثل هذا الخروج عن الشرع أثر في المنظومة الاقتصادية للمجتمع، قلت أن الشريعة لم تطبق في تلك الدول. ولكن في الوقت ذاته، ولأن السلاطين لم تصل أياديهم لمعظم المناطق النائية حيث يقطن معظم السكان (إن استثنينا المدن الكبرى)، فقد طُبقت الشريعة إلى حد كبير. فالأراضي الموات كانت مثلاً أكبر في مساحتها مما احتاجه السكان، فكان الإحياء مما لم يعترض عليه أحد في تلك المناطق قبل الدولة العثمانية بالذات، وكذلك حيازة المعادن الظاهرة مثلاً. لهذا ظهر مجتمع يملك معظم أفراده ما يعملون فيه ولكن بنوع من التخلف بسبب عدم تطبيق الشريعة بالكامل.

أي يمكننا القول بأن هناك عدة مستويات لتطبيق مقصوصة الحقوق: المستوى الأعلى أو الأعم هو منظومة الحكم التي تحدد العلاقة بين الدولة والناس وهي ما خرجت فيه الدول عن الشريعة، والمستوى الأدنى والأدق هو التفاعلات اليومية بين الناس الذين كانوا يلجؤون فيه للقضاة لحل خلافاتهم، فيتم الحكم بما أنزل الله في الفصل بينهم، كقسمة التركة وحالات الطلاق وما شابه. أي يمكننا القول بأن هناك مستويين واضحين وبينهما مستويات أخرى مثل اختلاف مؤسسة مع أخرى في المصالح فيتم اللجوء للشريعة. على هذا يكون السؤال: أيهما أهم؟ فأجيب: برغم أن الأعم هو الأهم ويُشكل أسس مقصوصة الحقوق، إلا أنه لا غنىً للأعم عن الأدق، فكلاهما يكمل الآخر. فقد نجد مستوطنة متخلفة إلا أن جميع من يعملون فيها ملاك لما يعملون. تذكر مثلاً قرية نائية وسط آسيا أو أفريقيا، فبرغم سمو قيم السكان وبرغم ترابطهم الأسري وتكافلهم وبرغم أنهم ملاك لما يعملون فيه إلا أنهم في تخلف مزر. وسبب هذا التخلف ليس منظومتهم الحقوقية، بل تخلفهم المعرفي وانغلاقهم عن العالم. فالتطور المعرفي بالطبع مهم جداً لأي جماعة سكانية. ولأن أي جماعة سكانية لا تستطيع أن تطور المعرفة بمعزل عن العالم، فلابد لها من الاحتكاك الدائم مع العالم من حولها لتجلب لنفسها المعرفة والمنتجات الجديدة. وهذا شرط مهم في مقصوصة الحقوق، وهي حق الأفراد والمنتجات في الانتقال لتنتقل المعرفة. فالمعرفة تفوق في حجمها مقدرة قرية أو دولة لتطويرها. فمما ساعد أوروبا على الازدهار مثلاً ظهور القاطرة البخارية التي مكنت الأفراد والمنتجات من الانتقال، فنقل الأفراد معرفتهم معهم لمناطق أخرى لتنمو هنالك أكثر، ونقل التجار بضائعهم لتكمل منتجات تلك الجهات التي تفتقر للمنتجات التي لا تستطيع إيجادها، فأصبحت المستوطنات تكمل بعضها بعضاً فتسارع التقدم المادي. ولأهمية هذه المسألة خصصت لها فصلاً كاملاً هو فصل «ابن السبيل». أي قد توجد مستوطنة وأفرادها يتمتعون بطاقات ذاتية عالية، إلا أنها في قمة التخلف.

نعود للموضوع: لقد ميز موراي بين طاقة الذات واحترام الذات بأن عرف طاقة الذات على أنها ما يشعر به الفرد بغض النظر عن سلوكياته، أما احترام الذات فهي التي لا تأتي إلا بتحمل الفرد لمسؤوليات يتمكن من خلالها نيل احترام الآخرين لأنهم يثمنون ما يقوم به. أي للحصول على احترام الآخرين لابد للإنسان من أن يجد في طلب ذلك. وبالنسبة لموراي فإن احترام الذات أمر بإمكان الجميع الحصول عليه حتى وإن كانوا يشتغلون بأعمال مملة، مثلهم مثل رؤساء الشركات، كما يقول، فهم متقاربون في احترام الذات لأنها لا تعتمد على المال والشهادة والمنصب، بل تعتمد على سلوك الإنسان. وأتى هذا الاستنتاج من دراسات قام بها موراي لبعض المناطق الإنجليزية التي يعمل فيها الرجل بجد لتأمين لقمة العيش لأسرته، وتعمل فيها المرأة بجد لرعاية الأسرة، وقد كان هذا مصدر فخر لهم بغض النظر عن المستوى المالي أو المكانة الوظيفية. ومصدر الافتخار هو بسبب اعتماد الرجل على نفسه في كل ما يقوم به وتمكنه من الوقوف أمام الشدائد ومعاونة زملائه ونحوها من قيم وهمم. وهذه المسببات قد لا تكون لها علاقة وطيدة مع طبيعة عمل الرجل. والشيء نفسه ينطبق على المرأة. فلطالما كان منزل الأسرة نظيفاً، وكان الأطفال مهذبون في سلوكهم، وما شابه من عطاءات فإن الأسرة عندها ستشعر باحترام الذات واحترام الآخرين لها. وهذا الاحترام ينعدم في مناطق أخرى من المدينة التي لا يتمكن فيها السكان من مجابهة الحياة، فتجد الرجل مخموراً، والأطفال مهملين والمنازل قذرة، وهكذا من مؤشرات تفقد الأسرة وأفرادها احترام الآخرين. ومن هذا يستنتج بعض الباحثين الذين يدافعون عن الرأسمالية أن انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية لن يدمر احترام الذات لمن هم أقل دخلاً، وأن ما يقوم به الإنسان من عمل لن يؤثر على احترام الذات. وبالطبع فإن هذا استنتاج غبي، فمن

يدافعون عن الرأسمالية يقرون أن المقدرة الاستهلاكية هي من أهم مباهج الحياة الرأسمالية، وفي الوقت ذاته يقبلون بالتقسيم الطبقي لأنه ضرورة للرأسمالية، وبهذا تظهر طبقات أقل دخلاً. أي أنهم يجمعون بين نقيضين في عقل واحد. فكيف يأتي احترام الذات لإنسان فقير في مجتمع يقدس المال؟ فلابد للفقير من أن يشعر بالبؤس تجاه نفسه قبل أن يُشعره الآخرون بذلك. إنهم، أي المدافعون عن الرأسمالية، يتلاعبون بالأفكار ليقنعوا الآخرين. أما في الإسلام فإن هذه الظاهرة تنتفي أصلاً لأن المجتمع لن يكون مقسماً إلى شرائح متعالية تدهس أعلاها أسفلها.

ومن جهة أخرى فإن طبيعة العمل ورفعته، وبالذات في مجتمعات رأسمالية، تعبر عن مكانة الإنسان في المجتمع. فهل الدهان كالمهندس مثلاً؟ فمن يشغلون مناصب أعلى في الدولة، أو من يجنون مبالغ أعلى من أعمالهم هُم الأكثر جاهاً. فمن جاهد وارتقى من خلال عمله سيشعر بالفخر كرئيس الشركة. كما أن أفراد المجتمع يقدرون الإنسان من مهنته لأنهم يدركون مقدار ما بذله من جهد للوصول لما هو فيه من رفعة كالطبيب مثلاً. وهنا يظهر سؤال محرج للرأسمالية: إن كانت الرأسمالية تؤدي للتقسيم الطبقي، فهل بإمكان الفرد الارتقاء في حياته العملية ليكتسب الاحترام إن هو ولد في طبقة اجتماعية متدنية؟ إن الرأسمالية كنظام حياة تفتح الطريق أمام كل من ثابر ونافس، هذا كمبدأ. ولكن الواقع شيء آخر، فالفرص المتاحة لمن هو في الطبقات الاجتماعية العليا بالطبع أكثر. فابن الثري تتاح له الفرصة للدراسة في جامعة أفضل ومن ثم الحصول على وظيفة أفخر، بينما نجد أن معظم أبناء الفقراء يضطرون لترك الدراسة من سن مبكرة لكسب العيش من أعمال أدنى. وهذه هي إحدى آفات الرأسمالية. فهي أوجدت مجتمعات ذات مهن متدرجة في مقدارها من الرفيع إلى الوضيع. فهناك من يضطر للعمل كزبال، وهؤلاء كُثر مقارنة بمن يعمل كرئيس بلدية، فهذا شخص لا يوجد مثله في المدينة إلا واحدا، لذلك فهو رفيع جداً. وكما وضحت في قص الحق بحمد الله، فإن الإسلام إن طبق سيوجد مجتمعاً يتلافى هذه المآزق من جذورها، فلن يوجد رئيساً للبلدية، ولن تحتاج المدينة لعمال نظافة لأن الكل سيقوم مضطراً، لا بل ولعله محباً، للتنظيف من وراء نفسه.

تحقيق الذّات

إن الكثير من علماء الاجتماع مقتنعون الآن أن النظام الرأسمالي، برغم أنه مبني على التنافس الحر كمبدأ وأنه بذلك يتيح الفرص لمن هم أكفأ من الناس بالتعلي في المناصب وتحقيق الذات، إلا أنه كنظام حياة يحبس الناس داخل الطبقات التي يفرزها، فلن يتمكن شخص من الطبقة الوسطى التألق والصعود إلى الطبقة الأعلى إلا نادراً. فهناك بحث قام به جون جولدثروب Goldthrope يشير إلى أن ٥٧ ٪ من أبناء الطبقة الدنيا في إنجلترا استمروا في نفس الطبقة، بينما ارتقى ٢٧ ٪ منهم إلى الطبقة الوسطى، وقفز ١٦ ٪ منهم إلى الطبقة العليا. وبالنسبة لأبناء الطبقة العليا فإن ٥٩ ٪ منهم استمروا في نفس الطبقة، وانخفض ٢٦ ٪ منهم للطبقة الوسطى، وانحدر ١٥ ٪ منهم للطبقة الدنيا من الأعمال. ومن مثل هذه الإحصاءات يستنتج جولدثروب أن فرصة الابن في الطبقة السفلى هي ثلث أو حتى ربع فرصة الابن في الطبقة العليا في الارتقاء. لذلك فإن جولدثروب يرى أن النظام الرأسمالي نظام غير عادل في تمكين الناس لأنه يفاضل بينهم. ففي مجتمع مفتوح للجميع لابد وأن تكون فرص الجميع متساوية بغض النظر

عن طبقة ذويهم. أي أن الفرص يجب أن تكون واحداً لواحد. أي لا ربط هنالك بين طبقة الإنسان وبين طبقة أمه وأبيه. ولكن هناك من العلماء من يدافع عن الرأسمالية ويحاول إثبات غير ذلك. فعالم الاجتماع ساندرز مثلاً يستخدم نفس الإحصائيات ليستنتج أن الرأسمالية ليست بالضرورة نظام يديم القهر على الفقراء، بل هو نظام مفتوح يتيح الفرص للجميع للتحرك بين هذه الطبقات الاجتماعية. فهو ينتقد جولدثروب بأنه ساوى بين كفاءات الناس، وأن هذا وضع غير صحيح لأن الإنسان الأكثر علماً سينجب طفلاً نبيهاً مقارنة بمن يقوم بأعمال دنيا. فتأمل هذا المنطق العجيب الذي يدافع عن الطبقية التي تفرزها الرأسمالية أخي القارئ. فحتى إن ولد لشخص فقير طفل ذكي فإن فرصة تسلقه السلم الطبقي ضئيلة لانغلاق أبواب التعليم أمامه. فقط انظر إلى الجامعات الأمريكية: فأشهرها وأقواها هي الجامعات الخاصة التي لا يلتحق بها إلا من كان له دعم مالي ميسور، باستثناء القلة من الطلاب ممن حصلوا على بعثات. فهناك دراسة أجريت على عدد طلاب الجامعات الأمريكية من أبناء الأثرياء، فوُجد أن ١٠٪ على الأقل من طلاب جامعة هارفادر يُقبلون كل سنة في الجامعة لأن آباءهم ممن يدعمون الجامعة مالياً برغم ضعف مستواهم الأكاديمي مقارنة بالآخرين. وهذا وضع لمسته بنفسي عند التدريس في جامعة MIT حيث أن بعض طلبة هارفارد كانوا يأخذون مواد دراسية في MIT. فكنت أتعجب من مستواهم. وفي هذا الوضع هدر كبير للمجتمع، لأن أبناء هذه الطبقة ليسوا بالضرورة جميعاً أكفاء، إلا أنهم يتمتعون بأحقية اتخاذ الكثير من القرارات المؤثرة في المجتمع من خلال الوظائف الكبرى التي لم يصلوا إليها بكفاءتهم، ولكن بسبب موقعهم الطبقي. أي أن الكثير من الأفراد يشغلون من المناصب ما هم ليسوا أهلاً لها. وفي هذا هدر لا يمكن قياسه.

تذكر أخي القارئ ما جاء في صحيح البخاري: فعن «أبي هريرة قال: بينما النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس يحدث القوم، جاءه أعرابي فقال: متى الساعة؟ فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث. فقال بعض القوم: سمع ما قال فكره ما قال. وقال بعضهم: بل لم يسمع. حتى إذا قضى حديثه قال: ﴿أين أراه السائل عن الساعة؟﴾. قال: ها أنا يا رسول الله. قال: ﴿فإذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة﴾. قال: كيف إضاعتها؟ قال: ﴿إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة﴾. وهذا التضييع هو ما تؤدي إليه المجتمعات المعاصرة المسلمة بالضرورة من طريقين: الأول هو أن منع تمكين الناس وضع الأموال في أيدي الحكومات الذين إما ورثوا الحكم أو نصبوا في الوظائف من هم ليسوا أهلاً لها. والثاني هو الرأسمالية التي أوجدت الطبقية التي أدت لوضع الأقل كفاءة في المنصب الأعلى أحياناً. أما في الإسلام إن طُبق، ولأن أبواب التمكين فتحت للكل، ولأن التقسيم الطبقي معدم، فإن الغالب هو انجذاب الناس لشغل ما يتناسب مع مقدراتهم وكفاءتهم من أعمال. حتى الأعمال التي تتطلب القليل من الذكاء فإن أصحابها سيكونون معززين مكرمين وذلك لارتفاع أجورهم مقارنة بما تفرزه الرأسمالية من بطالة تسحق كل من حاول تأجير مهاراته أو عضلاته. وهؤلاء الذين تفرزهم الرأسمالية لأنهم مغلوبون على أمرهم فسينهكون المجتمع من خلال سوء تصرفاتهم أو سوء تربية أبنائهم، وهذا لن يحدث مع تقارب الناس في الدخل وبغض النظر عما يقومون به لأن الندرة في الأيدي العاملة مع تطبيق الشريعة تجعل الناس مذللين لبعضهم البعض، فكل فرد في المجتمع عزيز وكريم ومُحتاج إليه، وفي هذا حفظ للموارد وحشد للطاقات، لأنه لا طبقات تقسم المجتمع إلى مستويات اجتماعية، ولا حاجة حينئذ للفرد للقفز من مستوى لآخر، بل أفراد بمهارات مختلفة كل مذلل تذليلاً لحظياً لخدمة الآخر (التفصيل في قص الحق).

وماذا عن تحقيق الذات؟ لقد وضع موراي Murray طرحاً مفاده أن تحقيق الذات يأتي من العلاقة المتزنة بين طبيعة العمل من حيث التعقيد والصعوبة وبين مقدرة الإنسان وعلمه ونضجه. فالإنسان يحقق ذاته إن هو تمكن من استغلال طاقاته قدر المستطاع مقارنة بما يتطلبه العمل من مهارات. فإن كان العمل يفوق طاقات الإنسان أصبح الإنسان قلقاً ومنهكاً. أما إن كان العمل يقل عن مهاراته وكفاءته فإنه سيشعر عندها بالملل والتضجر. فلا متعة للإنسان إن هو كُلف بما لا يطيق، ولا متعة له إن هو قام بما هو دون مقدرته. فكيف يأتي الاتزان بين الاثنين؟ إن الرأسمالية لن تستطيع تقديم هذا الاتزان المطلوب وذلك لأن معظم الناس يعملون في كنف الآخرين، أي مأجورين عند غيرهم لأنهم لا يملكون أعمالهم. وكما هو معلوم فإن كل وظيفة أو عمل له مواصفات ومسؤوليات ومهارات يتطلبها، وعلى المسؤولين عن التوظيف إشغالها بالموظف الملائم، وهذا الشخص الملائم مطلب صعب المنال، بل على من تم اختياره للعمل أن يتكيف مع طبيعة الوظيفة ومتطلباتها. أي أن الناس يتبعون الأعمال، أي أنهم يعملون في وسط إما هو أعلى أو أدنى من كفاءاتهم بالضرورة، أي أن عليهم أن يتكيفوا مع الوظيفة. أما إن عملوا فيما يملكون كما تدفع الشريعة لذلك (وهو موضح في فصل «الشركة» بحمد الله)، فإن الكل سيعطي أقصى ما يستطيعه لأن طبيعة العمل ستتبع مقدرة المالك لأن المالك دائم الإنتاج إما لسلعة أو لخدمة، وهذا سيسهم في زيادة السعادة، لأن العمل لابد له من أن يتكيف مع مقدرة الفرد وليس العكس كما تفعل الرأسمالية.

لقد قام روبرت لين Lane في التعمق في مسألة تحقيق الذات. فالرأسمالية كما يتفق الباحثون نظام إنتاجي يؤدي للكثير من الأعمال السهلة المملة حتى على أبسط الناس ذكاء وهمة. فالرأسمالية التي تؤدي لمجتمع تكثر فيه السرقات لكثرة الفقراء مثلاً تتطلب فيه المؤسسات المزيد من الحراسة، والحراسة عمل ممل. حتى مع تطور نظم الحراسة بإيجاد أجهزة تصوير مثلاً، فهذه بحاجة للمتابعة في غرف للمراقبة، وهذا عمل ممل أيضاً. كما أن الرأسمالية التي تسعى لمزيد من الربح تنظم العمل بطريقة لا تترك فيه مجالاً للأجير أن يتصرف أو يبدع حتى تضمن المؤسسات المنتجة نوعية الإنتاج. فالعامل في مطعم مكدونالدز مثلاً لا خيار له حتى في زيادة قطعة من الطماطم أو الخيار في الشطيرة (ساندويش)، وذلك لأن كل شطيرة لها مواصفات لا يحق للعامل الخروج عليها أبداً. لهذا يرى روبرت لين أن الرأسمالية قد أثبتت مهارتها في تحقيق طلبات الناس كمستهلكين، إلا أنها فشلت في ساحات العمل، وهو يرى أن الرضائية في العمل هي التي ستجلب السعادة للناس أكثر من التمتع الاستهلاكي، وهذا مأزق للرأسمالية لأنها تقدم طلبات المستهلكين على حاجات المأجورين. فهو يستنتج بأن «المستهلكين بهذا هم الملوك، ... ومن يعملون هم عبيدهم». أي أن معظم الناس عبيد لأن معظمهم من المستأجَرين (بفتح الجيم). فياله من مأزق سرمدي. أما مع تطبيق الإسلام فالعكس، وذلك لأن الفرد المالك والمنتج في ذات الوقت يبحث عن سعادته أولاً وما زاد من طاقته الإنتاجية ذهب للإنتاج لغيره. وفي خضم التمتع بالعمل فيما يملك، فإنه سيكون أكثر إبداعاً في إنتاجه سعياً للمزيد من الربح، وبذلك ترتقي مستويات المنتجات. ولأن كل مالك سعيد، ولأن الكل يملك ما ينتج، فإن الجميع في المجتمع سعيد أيضاً.

ومن جهة أخرى، فبرغم أن الرأسمالية التي تؤدي لإحلال الآلة مكان الإنسان في الأعمال ذات الطابع التكراري وبهذا تريحه، إلا أنها تقوم بالعكس أيضاً: فهي تسلب الإنسان الكثير من الأعمال التي تتطلب إعمال الذوق والإبداع والتركيز. فالكثير مما يصنع بالأيدي تقليدياً من سلع كالسجاجيد والتحف وما عليها من رسوم

ونقش ونحوها من منتجات قد تم تصنيعها، وبهذا تحولت تلك المهن إلى مهن مملة لا إبداعية. وما يزيد الوضع سوءاً هو أن أي محاولة لتحسين أجواء العمل كاستحداث تقنية جديدة، أو إعادة توزيع المسؤوليات، فهي إنما تهدف لزيادة الكفاءة في العمل وتخفيض تكلفة الإنتاج، وهذا سيؤدي للملل. فعندما تصطدم الرغبة في رفع كفاءة الإنتاج، كما وضح لين، مع استحداث البدائل لتحسين حال الأجير ليزداد سعادة، نجد أن الرغبة في رفع الكفاءة هي التي عادة ما تنتصر وذلك حتى تقل تكلفة إنتاج الوحدة ليزداد الربح. وهذا مأزق سرمدي آخر.

وبرغم هذا النقد الجذري الذي وضعه روبرت لين إلا أن من يدافعون عن الرأسمالية ذهبوا إلى أنه برغم أن التعاسة في العمل أمر لا مفر منه، إلا أن الرأسمالية التي تؤدي للمزيد من الإنتاج الآلي ستقلل من عدد ساعات عمل الفرد وبهذا سيتمكن الإنسان من استحداث السعادة خارج ساحات العمل بانطلاقه في استثمار وقته فيما يشتهي. فالرأسمالية بزخمها الإنتاجي قد أدت لزيادة مدة العطل الأسبوعية، وأخرت دخول الفرد لساحات العمل لسن متقدمة لانشغاله بالتحصيل العلمي، وأتاحت له الفرصة للحصول على تقاعد مبكر. وهذه حجج كما ترى أخي القارئ واهية. فالزخم الإنتاجي ليس بسبب الرأسمالية ولكن بسبب التقدم المعرفي. ومن جهة أخرى فإنك نادراً ما تجد إنساناً متقاعداً سعيدا. فمعظم من يحالون للتقاعد تتغير ملامحهم الجسدية في فترة وجيزة لأنهم بتقاعدهم شعروا بانعدام أهميتهم للمجتمع وفقدوا بذلك الشعور بالعزة والتكريم من الآخرين. وبالنسبة للشباب فإن من تأخر منهم الدخول إلى ساحات العمل لانشغاله بالدراسة فهو في هم أكبر أثناء تحصيله العلمي الذي يدفعه إلى المزيد من الكرب النفسي بسبب التنافس، فإن نسب الانتحار الأعلى هي بين طلاب الجامعات الأقوى في الولايات المتحدة الأمريكية. فالتعليم عموماً والتعليم الجامعي بالذات غالباً ما ينتهي بتقويم الطالب من خلال الامتحانات. وفي أي امتحان كرب وغم على الطالب كما هو معلوم.

كما أن الرأسمالية، كما يقول المدافعون عنها، تقلل من انهماك الإنسان في الكثير من الأعمال الضرورية في الحياة وذلك بسبب توفر الآلات مثل البرادات والغسالات والمكانس والحاسبات الآلية ومكائن الخياطة ونحوها، وبهذا يجتمع للناس الكثير من الوقت لاستثماره فيما يسعدهم وفي منازلهم. ليس هذا فحسب، بل من يدافعون عن الرأسمالية يرون أن هذه المنتجات تتيح للإنسان المزيد من التمكين لأنه لا يستخدمها فقط في إنجاز متطلبات حياته المنزلية، بل سيستخدمها أيضاً لإنتاج المزيد من السلع والخدمات لنفسه وللآخرين. فقد يقوم الفرد بخياطة بعض الملابس أو صناعة بعض الفخاريات لبيعها، أو قد يقوم بأعمال الطباعة للآخرين باستخدام الحاسب الآلي في منزله. وهنا أيضاً حجة واهية أخرى، فهذه المنتجات التي أعانت الناس على إنتاج السلع والخدمات ليست بسبب تطبيق النظام الرأسمالي في الحياة، بل هي بسبب التقدم المعرفي ومن ثم التقني. فجميع هؤلاء الباحثين توصلوا للاستنتاج أن هذه التقنيات هي من إنتاج الرأسمالية لأنهم قارنوا الدول الرأسمالية بالدول الاشتراكية في الإنتاج. لكنهم لا يقارنون الزخم الإنتاجي بالصين الاشتراكية المعاصرة، إلا أن المهم هنا هو أن هؤلاء الذين ينتجون في منازلهم كانوا أكثر سعادة من غيرهم. فقد استنتج الباحث راي باهل Pahl أن السلع التي أنتجها الناس في منازلهم في أي مجتمع كانت مصدر سعادة لهم لأنهم عملوا في إنتاجها وطبعوا عليها لمساتهم الجمالية ومهارتهم الذاتية. والمهم أيضاً هنا هو أن هذه المنتجات لأفراد يملكون ما يقومون به من أعمال، وبهذا فهم يملكون زمام أمورهم ويتفاعلون مع ما ينتجونه، أي أنهم ملاك لأدوات الإنتاج ولما يصنعون رغم قلتهم في المجتمعات الرأسمالية. وهذه

مسألة مهمة لقص الحق، لأن الإسلام يدفع في مقصوصة حقوقه إلى تمكين الناس، وبهذا تزداد سعادتهم ويرتفع إنتاجهم لأن التركيبة الإنتاجية المنتشرة في المجتمع هي تملك الأفراد لأدوات الإنتاج في جميع المستويات كما وضحت في فصول «ابن السبيل» و «الشركة» و «الفصل والوصل» بحمد الله. وفي هذا خير للمجتمع أيضاً لأن الإنتاج إن كان من الكثير من الناس سيتسم بالتنوع اللانهائي مع الجودة العالية للضروريات ما يؤدي لسعادة الجميع. أما الرأسمالية التي أدت لمجتمع يعمل فيه معظم الناس فيما لا يملكون، أي في الأهرام الحكومية أو الشركات، فقد اتسمت بالهموم والأحزان والأمراض النفسية والبدنية. كيف؟

الهموم

إن العلاقة بين الهموم وأنماط الملكية والتحرر والتمكين علاقة مباشرة ووطيدة. فهل من ملك عقاراً أو مصنعاً أو مؤسسة كمن لا يملك؟ بالطبع لا. فالمالك لقراره يفعل ما يعتقده في صالحه. أما من لا يملك فهو إما أن يكون كارياً لدار أو أجيراً في مصنع أو معمل. وإن كان كارياً فهو تحت مطرقة المالك الذي له أن يخرجه من الدار متى ما انتهى العقد، وليس له إجراء أي تعديل في السكن إلا بموافقة المالك، وهكذا من قيود. وإن كان الإنسان أجيراً في معمل أو موظفاً داخل هرم مؤسسة حكومية أو خاصة، فهو أيضاً تحت مطرقة رئيسه، لذلك تجده يفكر في هذا الرئيس ليل نهار كي يرضيه، وفوق هذا الرئيس رئيس آخر، وهكذا. هذا بالإضافة لما يتلقاه هذا المسكين من تعليمات عليه تنفيذها سواءً اتفق معها أم لم يتفق، فهو كالآلة، فقد إنسانيته بفقدانه لفرض أفكاره وبالتالي عزيمته وكرامته. وهذا المرؤوس قد يكون رئيساً على غيره، ولأنه ذاق المر من رئيسه الذي عليه الإذعان له، فإنه يتوقع المعاملة نفسها ممن هم تحته من موظفين. أي أن كل رئيس برغم أنه فرعون صغير على من تحته، فهو حمل وديع مع من هم فوقه من فراعنة. فهل هذه حياة؟

ولعلك تقول أخي القارئ بأنني أبالغ، فمن المسؤولين من هم لطفاء، ومن الأجراء من هم أعزاء. فأقول: هذا صحيح، إلا أن المسألة نسبية، فهذا الرئيس اللطيف في عمله سيكون أكثر لطفاً إن تغير موقعه من مسؤول هرم إلى مالك، وهذا العزيز المأجور سيكون أكثر عزة إن أصبح مالكاً. ولعلك لا ترى الفرق لأنك مالكاً، ولكن استشعر تقييد مسؤولي الدولة عليك من حولك، فما من خطوة تخطوها إلا بموافقتهم، وربما برشوتهم، أليس في هذا فقدان للعزة ومصدر للكرب؟ أو أنك لا ترى الفرق لأنك مأجور في شركة ولم تذق طعم حرية اتخاذ القرار. فقد ترعرعنا في هذا النظام الغربي الهرمي الاستعبادي وتشبعنا به لدرجة أننا لن نرى الطرف الآخر من السعادة. أو أنك لا ترى الفرق لأنك موظف في الدولة بوظيفة مستقرة تحميك فيها الأنظمة برغم إهمالك وقلة إنتاجك. فبعض المدراء مثلاً لا يستطيع أحد مساءلتهم برغم إهمالهم الكبير لأن نظام الدولة ما وُضع إلا لحمايتهم. ولقد تناقشت مع اشتراكي حول هذا وقال لي إنه سعيد في حياته لأن نفقته مضمونة (راتبه) وتأتيه كل شهر. فقلت له: إن مجتمعكم في انحدار مستمر لأن الكل أجير ولا حافز لديه للإنتاج، بهذا تراكم التخلف عندكم بدليل انهيار نظامكم أمام النظام الرأسمالي. وإن طبق نظامكم الاشتراكي على كل سكان الأرض واستمر لقرن آخر فسيسحق البشرية فقراً ومجاعة لأن إنتاجية البشر ستكون في تناقص مستمر مع ازدياد في عدد السكان. لذلك نحمد الله على انهيار النظام

الاشتراكي، فهو ليس نظاماً مجتمعياً ولكنه آفة.

أما بالنسبة للرأسمالية، فلأن جوهرها يعتمد على تقسيم الإنتاج إلى رأسمال وعمالة، فنادراً ما نجد نظرية تخرج عن هذا الإطار. ولعل نظرة سريعة لكتابات كل من ماركس ودوركهايم وفيبر، وهم آباء علم الاجتماع في الغرب، تفضح هذا. وانظر لأي منتج من حولك، فبرغم أن بعضه صنع في ديار المسلمين إلا أنه تلطخ بالرأسمالية، فهو مصنوع في مصنع عماله يعملون لدى مالك ما. لذلك تبلورت أنظمة حقوقهم لخدمة هذا التقسيم: فقد وضعت الأنظمة التي تحفظ حق الأجير، فظهرت التحزبات والنقابات. وما هذه النقابات والأنظمة والقوانين إلا تعبير عن الشد الدائم بين الطرفين (المالك والأجير). ومتى ما طورت منظومات حقوقهم أو تغيرت من منظومة لأخرى فهي تأخذ من طرف لتعطي الطرف الآخر. فيسعد طرف ليتعس الطرف الآخر. ففي آخر يوم من رئاسته للولايات المتحدة الأمريكية قام الرئيس كلنتون مثلاً بتوقيع قرار يسمح فيه للممرضات والممرضين بالقيام بتخدير المرضى في العمليات الصغرى دون الضرورة للجوء لطبيب مختص في التخدير. وفي هذا القرار بالطبع إقلال للحاجة لأطباء التخدير ما سيقلل من الطلب عليهم وبذلك ينخفض أجرهم. وفي اليوم التالي عندما استلم الرئيس جورج بش الابن الحكم ألغى القرار نزولاً لضغط نقابة التخدير ووفاءً لهم بوعده في الانتخابات. والأمثلة في هذا كثيرة ومعروفة، فالمجتمع الغربي ومن دار في فلكه يعيش صراعاً يومياً بين أفراده للاستحواذ على حقوق أكثر من خلال القوانين. أي أن أفراده يعيشون في هم صباح مساء. ولأنهم متفوقون على غيرهم من الأمم مادياً فهم متيقنون أنه لا مفر من هذا الهم لأنهم ترعرعوا في مجتمعات تقنعهم أن الاستهلاكية المادية هي من أسس السعادة وأن الديمقراطية من أسس السعادة، وبهذا فلا مفر إذاً من هذا الهم.

أي أن تلك المجتمعات تعيش همين: أولهما: همٌ سيحاول فيه كل طرف عدم فقدان ما لديه من حقوق ويحاول الإستحواذ على حقوق أكثر من خلال القوانين، فالمالك يحاول التحايل على قوانين مجتمعه لاستحواذ الأكثر كالفرار من الضرائب مثلاً. فهذا الثري يشعر بالقهر لأنه يخطط ويجتهد ليزداد رأسماله فتأتي السلطات بوضع الضرائب عليه لتنفقها على الفقراء الذين يعتقد هو بأنهم متسولين على ماله. فحتى هذا الثري لم ينج من الكرب. وقد قامت الدولة بزيادة الضرائب عليه لأن الحزب الذي وصل للحكم وصل إليه بفضل أصوات الفقراء الذين وعدهم المرشحون بفرض مزيد من الضرائب على الأغنياء: ألم يحاول الرئيس الفرنسي الاشتراكي أولاند فرض ٥٧٪ كضرائب على أموال الأكثر ثراءً؟ أي أنه حاول تغيير منظومة الحقوق لأخرى لصالح الفقراء. أي أن الحقوق إن كانت قابلة للتغيير فإن السباق في المجتمع سيكون سمة يدفع ثمنها أبناء المجتمع من خلال الديمقراطية. فالديمقراطية تعني أن من وصل للحكم يستطيع أن يغير الأنظمة والقوانين، أي يغير الحقوق. وعندما تصبح أحقية تغيير الحقوق للفائز عرفاً نجد أن الصراع يزداد بين أفراد المجتمع لمحاولة الوصول للحكم. أما إن كانت الحقوق ثابتة ومعلومة وعادلة فلا حاجة للتسابق للوصول للحكم لأن كل فرد يتمتع بحقه الذي قصه له الحق سبحانه وتعالى، إذ لا حق للسلطات في تغيير منظومة الحقوق. وفي هذا رحمة للمجتمع من هذا السباق المولد للضغوط النفسية.

وقد تقول أخي القارئ: إن الغرب في سعادة مقارنة بوضع المسلمين اليوم، فلا تعاسة في الانتخابات، بل حماسة ولذة وتمكن من الحقوق. أقول: هذا للمتفرجين والناخبين، أما المرشحين وأعضاء الحزب فهم في ضغط

وكرب. فعندما يفقد حزبٌ ما الحكم يأتي المنتصر ليزيل معظم رؤساء الدوائر من الحزب السابق. كما أنك تقارن الغرب بحال المسلمين اليوم، وليس بما كان يمكن أن يكون عليه حال المسلمين إن حكموا بالشريعة، فالصراع بين الأسر المختلفة أو حتى أفراد الأسرة الواحدة على الحكم في دويلات العالم الإسلامي ما كان إلا لأن السلطان تمتع قهراً بأحقية تغيير مقصوصة الحقوق، فصارت الأحكام بيده، ينتزع من الأملاك ما شاء، يأخذ مال عمرو ويغدق العطاء على بكر بلا رقيب، أي «نهابون وهابون» كما وصفهم ابن تيمية رحمه الله. فامتلأت البيوت بالأموال، وحشرت القصور بالجواري الحسان، وهكذا اقترن الحكم بالثراء والقوة واللذة، فأصبح الحكم مطمعاً يقتل الأخ من أجله أخيه كما فعل السلاطين العثمانيون وغيرهم كثير.

أما الهم الثاني الذي يعيشه معظم أفراد المجتمع، فهو تعاسة الأجير مع المالك في القطاع الخاص (الشركات) أو الموظف مع رئيس دائرته في القطاع العام. فحتى تزداد الإنتاجية يجب على الإنسان أن يثابر في عمله، ولأن العمل ليس ملكاً له، أي أن الموظف أو العامل ليس مالكاً، فلن يثابر إلا بالقدر الذي يجبر فيه على ذلك من خلال وسائل التحفيز والعقاب. فظهرت البدائل المختلفة في علم الإدارة لزيادة الإنتاجية من خلال التنظير لهذه الأهرام الحكومية والخاصة، فمثلاً: كيف يمكن أن تهيكل المؤسسات الإنتاجية نفسها من حيث صلاحيات ومسؤوليات العاملين بها حتى تكون أكثر إنتاجية. لذلك كثرت الأبحاث والكتب التي تنصح المدراء لكيفية امتصاص أكبر قدر ممكن من العمل من المأجورين، وتنصح الموظفين لكيفية تسلق هرم المؤسسات. ولتتأكد من هذا فكل ما عليك فعله هو الذهاب لمكتبة للنظر في قسم الاقتصاد والتسويق والإدارة لتصعق ما فيها من كتب لا هم لها إلا امتصاص الطرف الآخر. ولأضرب مثلاً واحداً، فقد ظهر كتاب يقول بأن في كل مؤسسة أو مصنع أو دائرة أو قسم مهما صغر أو كبر، أي في كل هرم شخص أو أكثر من طينة «قابيل»، وهو ابن سيدنا آدم عليه السلام الذي قتل هابيل. وفي هذا الاستخدام للاسم «قابيل» استعارة رمزية مجازية لصفة شخص قابيل الذي «لا يريد الارتقاء على حساب الآخرين فحسب، بل يريد أيضاً أن يبرهن لنفسه بأنه يتمتع بمركز وسلطة لا يتمتع بها من حوله». كما أن الكتاب يثبت أن قابيل هذا لا يبالي بالقيم، بل بالأنانية والمصلحة الذاتية من خلال الكذب وسوء الأخلاق. ويوضح الكتاب أن السلوك السيء لقابيل هذا يُعدي الآخرين ويطغى في المؤسسة على السلوك الحسن، ولأن قابيل حثيث لبلوغ مراكز السلطة، فهو تواق للسيطرة والنفوذ. ومن صفاته أنه لا يفكر بالمشكلات التي تواجه مؤسسته بقدر تفكيره بالمشكلات التي تواجهه هو، ويتظاهر بغيرته على المؤسسة، كما أنه يقطف ثمار جهود غيره لإعلاء شأنه، وهو يريد من مرؤوسيه الولاء لشخصه، لذلك فهو دائم التجميل لصورته، فهو يحب الذليل الذي يتزلف له. وهو يلهث وراء الاحترام والإعجاب الذي يعقب المنجزات، وليس المنجزات بحد ذاتها. كما يتهم الكتاب رؤوس الأهرام، أي رجال السياسة ورجال الأعمال بأنهم أشباه قابيل فيقول: «إن العديد من الشخصيات البارزة في المجتمع، ولا سيما رجال السياسة منهم، يتصفون بهذه الصفات إلى حد ما. ولكي تكون سياسياً ناجحاً لابد وأن تكون واعياً للصورة التي تظهر بها أمام الجمهور، وأن تكون معتداً بنفسك إلى حد يفوق الحد الطبيعي. وهذا من العوامل التي تجعل السياسي قادراً على تجاوز الفضائح. إلا أن العديد من كبار رجال الأعمال يتمتعون بهذه الصفات، وهذا ينسحب على أي شخص يتمتع بسلطة وصلاحيات واسعة أيا كانت مهنته. وهؤلاء الأفراد يحالفهم النجاح لأنهم دهاة وماهرون بالإضافة إلى أنهم يتسمون بالكثير من صفات قابيل، لكن هذه الصفات تبقى تحت سيطرتهم ولا ترقى إلى مصاف الحالة المرضية». وبالطبع فإن مقابل كل قابيل الكثير من هابيل الذين يعانون من الكرب بسبب

طموح ووصول ونفوذ قابيل لما يطمع فيه.

ولكن لماذا ظهرت ظاهرة قابيل هذه وبدأت في الانتشار في المجتمع الرأسمالي؟ يقول مؤلف الكتاب: «هناك من يقول بأن أشباه قابيل ليسوا سوى نتاجاً طبيعياً لثقافتنا المعاصرة التي تقوم على الربح المادي وتكديس الثروات والممتلكات، وبالتالي تشجع هذا السلوك». وهناك تفسير منطقي آخر واضح ألا وهو: إن كل جماعة من الموظفين لهم رئيس، وهذا الرئيس سيحل مكانه أحد المرؤوسين يوماً ما، فماذا يُتوقع من الموظفين عندما يوضعون في وضع تسابقي مع آخرين لتسلق هرم سلطوي إن ترقوا فيه حصلوا على جاه أكبر ومال أكثر. ألا يتنافسون ويتشاحنون ويتباغضون وبذلك يزدادون هماً وكرباً وبالتالي كرهاً فيما بينهم؟ فكر أخي القارئ بالمؤسسة التي تعمل بها إن كنت في مجتمع رأسمالي، ستجد أن هناك بعضاً من الموظفين ممن يحاولون تسلق السلم الوظيفي الهرمي من خلال التزلف لمن هم أعلى منهم، وتجد أنهم يحاولون باستمرار إظهار إنجازاتهم وكأنها هي الأفضل، وتجد أنهم يحاولون تحطيم أو تحقير إنجازات الآخرين، وعندها ستلحظ أن همّ هؤلاء ليس جودة المنتج النهائي للمؤسسة، سواء كان المنتج بضاعة كالحليب من المصنع أو خريجاً كالمهندس من الجامعة أو خدمة كتوصيل الكهرباء، ولكن همهم الأهم هو ارتقاؤهم الوظيفي داخل مؤسستهم حتى وإن كان هذا على أكتاف زملائهم. وفي شخصيات قابيل هذه تدمير للكثير من الموظفين وبالتالي هدر للكثير من طاقات المؤسسات. وهذا وضع لا مفر منه لأن النظام الرأسمالي قائم على هذه الشركات الخاصة أو المؤسسات الحكومية التي يعمل بها من لا يملكونها. لهذا كثرت النظريات التي تحاول علاج هذه الإشكاليات وانساق وراءها كثير من الباحثين المسلمين بنقل هذه النظريات وأسلمتها. فمن الأمثلة على ذلك أشرطة د. طارق السويدان أثابه الله التي يتحدث فيها ببراعة عن رفع الإنتاجية، إلا أن المنظور غربي في نخاعه (والحق أنني أقدره لما يقوم به من مجهود، ولكن لابد من النقد للتوضيح). وكذلك الدورات التي لا حصر لها ولا عد عن وسائل التخطيط والهيكلة للشركات والتعامل مع الموظفين وتحفيزهم وما شابه من أدوات. حتى أن هناك شركات ظهرت للتفكير الإداري. فقد ظهر سنة ١٩٩٧م كتاب بعنوان: «صحبة خطرة Dangerous Company»، ثم أعيد طبعه مرات لأهميته كان آخرها سنة ٢٠٠٢م، ويشرح كيف أن مدراء الشركات الكبيرة يستأجرون شركات أخرى للحصول على أفكار لا تقدر بثمن لرفع الإنتاجية. فقد دفعت شركة AT&T مثلاً نصف بليون دولار لمدة خمسة سنوات لمستشارها الإداري. والغرابة ليست في كِبر المبلغ، ولكن في أن الاستشارة لم تغير شيء في أرباح الشركة. فقد قلبت الشركة أكثر من مرة استراتيجيتها التسويقية والإنتاجية، وانتقلت من بيت خبرة إدارية لأخرى وذاقت في صحبتهم الويل من بحث عن جودة شاملة لهندرة الأعمال وتخفيض حجم العمالة. لقد حصل المستشارون على مبالغ هائلة من بيع أفكارهم ولكن دون جدوى كما يثبت الكتاب من خلال صحبة لم تُسمن. أما مع تطبيق الشريعة، فإنه لا مجال لأي فرد في الارتقاء إلا من خلال منتجه سواء كان المنتج سلعة أو خدمة، وذلك لأنه لا رئيس لأي فرد إلا نفسه أو مع الشركاء، فلا تزلف ولا نفاق، بل فقط التركيز على المنتج النهائي الذي يفضح هؤلاء من خلال منتجهم الزائف. أي أمثال قابيل هؤلاء لن يفلحوا في المجتمعات الإسلامية، أو بالأصح لن يوجدوا أصلاً لأنه لا تربة هنالك لينبتوا فيها. فحتى إن كان هذا معدنهم فلن يتمكنوا من استثمار هذه الخبائث لأن المجتمع الاقتصادي لا يدعم ذلك. أي أن عليهم الارتقاء فقط من خلال أدائهم الجاد بإبداع فيما ينتجون بأنفسهم.

أي أن الناجين من القلق في العالم الرأسمالي قلة نادرة، وهم الوارثون للثروات الهائلة من ذويهم، والذين مهما أنفقوا فلن ينفذ ما لديهم، ولا همّ لهؤلاء إلا اللهو والتلذذ. وهؤلاء هم رؤوس الفساد لأنهم ينفقون أموالهم بحثاً عن اللذة التي لا تنقطع، بل تزداد في التعمق شهوة بالبحث عن كل ما هو غريب وشاذ. وهنا أيضاً تساعدهم الرأسمالية بإباحيتها، إذ ينجذب لهؤلاء الأثرياء من يبحثون عن المال بتحقيق شهوات الأثرياء. قال لنا مرة معمارياً أمريكياً مشهوراً قبل أكثر من عشرين سنة (فرانك جيري، وكنا في حفل عشاء في سويسرا) أن ثرياً طلب منه أن يصمم له منزلاً في ولاية كاليفورنيا تحقق له أحلامه، وأن على المعماري أن يحضر إحدى حفلات هذا الثري ليرى نمط حياته ليتمكن من وضع التصاميم المناسبة. فذهب المعماري لإحدى هذه الحفلات ورأى مجوناً لم يسمع عنه في مجتمعه الفاسق ولم يشاهده حتى في أكثر الأفلام إباحية. أي أن ذلك الثري وأمثاله يبتكرون للمجتمعات ألواناً من اللهو والمجون ليُحتذى بها. تأمل قوله تعالى في سورة محمد: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَتَمَتَّعُونَ وَيَأۡكُلُونَ كَمَا تَأۡكُلُ ٱلۡأَنۡعَٰمُ وَٱلنَّارُ مَثۡوٗى لَّهُمۡ﴾. ومتى ما انتهى اللهو المؤقت عاد أولئك الأثرياء للهم والبؤس لخوائهم الإيماني. ألا تراهم ينتحرون، فهذا المغني الراقص ألفس برسلي الذي ملك المال والشهرة، وتلك مارلين مونرو التي أوتيت الجمال وملكت المال وغيرهما كثير ممن ينتحرون غماً وكآبة بالمخدرات. ولعل أغربهم مثالاً هو ديل كارنجي مؤلف كتاب «دع القلق وابدأ الحياة» الذي انتحر هماً كما يقال، فيا لها من مفارقة وعبرة.

الأمراض

هكذا وضعت المجتمعات المعاصرة نفسها في مأزق، فهي تريد رفع الإنتاجية، إلا أن جوهرها يناقض ذلك لأن العاملين في هذه المؤسسات لا حافز لديهم لأنهم لا يملكون. فأصبحت المجتمعات نظاماً أعرجاً، نظام يستعين على عرجه ببدائل تحاول رفع الإنتاج مما زاد من ضغوط الناس النفسية. ولكثرة هموم من في الغرب ظهرت الأبحاث والتخصصات التي تحاول التخفيف من هذه الهموم. فقد ثبت علمياً أن الاضطرابات النفسية الجسدية، أي المرتبطة بالنفس والجسد معاً، هي بسبب الانفعالات غير المناسبة التي تجعل الجسم في حالة استنفار دائم بسبب الكرب. وأن الكرب إما أن يؤدي للأمراض أو أنه يزيد من خطرها. ومن هذه الأمراض مثلاً قرحة الجهاز الهضمي والتهاب القولون المتقرح وفرط نشاط الغدة الدرقية والتهاب المفاصل الناتج عن الروماتيزم وارتفاع ضغط الدم وسرطان الثدي. والضغط النفسي هو بسبب وصول الإنسان لقناعة بأن طريقه مسدود في محنته، كتوقعه الرسوب في الامتحان، أو فقدانه لوظيفته مع تراكم للأعباء المالية، وهكذا. وقد ثبت أن مما يرفع الضغوط النفسية عامل الوقت: فتحديد وقت ضيق للقيام بعمل كبير سيؤدي إلى ضغط نفسي. ومعظم إن لم يكن جميع رجال الأعمال يحاولون إنجاز أكبر قدر ممكن من الأعمال في أقل وقت زيادة في الربح لإرضاء الملاك. فنظامهم الرأسمالي المبني على الطبقية يجبرهم عليه. فإن لم يسبقوا الآخرين لأن العمال لم يتفانوا في أداء العمل، سيسبقهم الآخرون وقد يخرجون من السوق وعندها قد يفتقرون، وخوف المالك من الفقر يجعله يجلد من عنده من الأجراء. لذلك تجد أن معظم موظفي القطاع الخاص في ضغط وقتي دائم. هذه هي طبيعة الرأسمالية، وقد ازداد الوضع سوءاً مع العولمة (كما هو موضح في فصل «الفصل والوصل» بحمد الله). فقد لاحظ ملاك الشركات أنهم إن عينوا مدراء أفذاذاً في شركاتهم فإن هؤلاء الأفذاذ سيتفانون في جلد المأجورين بالعمل لساعات أطول مع نفقات أقل ليزداد الربح. وما

يزيد الهم هماً هو قلق الموظفين من إحداث خطأ أثناء العمل يفقدون به وظيفتهم أو جزءاً من مخصصاتهم. ولكنك قد تقول: إن هذا سيزيد الإنتاجية ! فأقول: نعم ولكن هناك طريق أكثر راحة لزيادة الإنتاجية كما وضحت في كتاب قص الحق بحمد الله. أي أن التسابق والهم والكرب والنكد هي سمات المجتمعات المعاصرة التي انبثقت من الحداثة.

لقد ظهر على غلاف مجلة تايم TIME الأمريكية عنواناً مثيراً هو: «فهم القلق: الآن، وأكثر من أي وقت مضى، إننا نخنق أنفسنا مرضاً». والعنوان بالطبع لمقالة عن تأثير القلق والهم على الصحة، وهذه من أمراض الرأسمالية. ويقول سابولسكي في مقدمة كتابه عن الهموم وتأثيرها على الأجسام بسبب الأوضاع المعاصرة من تدافع الأفراد: «إن بعض ما يخبرك عنه هذا الكتاب مروع، فالكرب المتواصل والمتكرر ينهش أجسامنا بطرق شتى، لا تحصى ...». وبالفعل، إن قرأت الكتاب لارتعت، فقد تغيرت مسببات الموت، فبعد أن كان المسبب الرئيس للوفاة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٠٠م هو التهاب الرئة والسل والإنفلونزا، أصبح الفرد الأمريكي في أواخر القرن العشرين يُبتلى بأمراض ناشئة عن تراكم الأضرار، مثل أمراض القلب والسرطان واضطراب الأوعية الدماغية. فأمور روتينية أفرزتها المجتمعات المعاصرة مثل رهن عقار أو الخوف من فقدان الترقية في موقع العمل تؤدي لكرب متواصل ما يؤدي لخلل في التوازن الاستتبابي ما يؤدي إلى تنشيط إفراز بعض الهرمونات وتثبيط إفرازات أخرى، وتنشيط أجزاء معينة من الجهاز العصبي، وهكذا من تغيرات فيسيولوجية. وهذه التغيرات لا تأتي فقط بسبب حدوث أذى للإنسان كالخوف من فقدان العمل، بل وحتى الخوف من احتمال وقوعها مستقبلاً. فإن مجرد التفكير في حدوث الكوارث سيؤدي لهذه التغييرات. وحتى الجهاز المناعي المفترض فيه أن يعمل بشكل مثالي كتحري خلايا الورم التي يمكن أن تقتل الإنسان، تتأثر في أدائها بسبب الكرب، فبدل أن تصنع المضادات الكافية التي تحمي الإنسان لبضعة أسابيع، ينقلب الإنسان إلى كائن ضعيف أمام مختلف الأمراض بسبب الهم. كما تم التأكيد العلمي على أن إفراز بعض الهرمونات أثناء الكرب يسرع هرم المخ عند الإنسان والحيوان على حد سواء. وحتى لا نطيل في هذه المسألة أقتبس لك الآتي من وصف ما يفعله الكرب من تفاعلات تحدث للإنسان وذلك فقط لتستشعر ما يسببه الهم. يقول المؤلف واصفاً:

> «ومع الارتفاع المزمن لضغط الدم الذي يصاحب الكرب المتكرر يبدأ الأذى بالظهور في نقاط التفرع في شرايين الجسم، فتبدأ الطبقة الملساء المبطنة للأوعية بالتمزق والتخدش والتآكل. وعندما تتعطل هذه الطبقة تشرع الحموض الدسمة والغلوكوز، التي تسري في مجرى الدم في مستهل الاستجابة الاستقلابية للكرب، بشق طريقها تحت هذ الطبقة والالتصاق بها؛ متسببة بزيادة سماكتها. إضافة إلى ذلك، يزيد الجهاز العصبي الودي، أثناء الكرب، من لزوجة الدم، .... وقبل أن يدرك المرء حقيقة ما يجري، تنسد الأوعية الدموية ويقل جريان الدم فيها ...».

ويقول المؤلف في موضع آخر: «... لكن أطباء القلب يجمعون على أن موت القلب المفاجئ، هو درجة مفرطة من كرب حاد مسبب للرجفان البطيني .... يبدوا أن الرجفان هو الأمر الحاسم في الموت القلبي المفاجئ، كما استنتج من دراسات أجريت على الحيوانات؛ (فمثلاً، عشر ساعات من الكرب تجعل الفأر أكثر حساسية وقابلية للإصابة بالرجفان طوال أيام بعد ذلك) ..».

أي أن المجتمعات التي تعيش غزارة الإنتاج بسبب التراكم المعرفي، وبرغم أن أناسها يعيشون عمراً أطول بتقدم الطب، إلا أنهم بسبب نظامهم الاقتصادي الاجتماعي المتخبط الذي نسجه عقلهم القاصر يعيشون هذا العمر في قلق يؤدي بهم لتعاسة تزيد من أمراضهم. وبرغم كل هذا البلاء الذي أنتجه النظام الرأسمالي والديمقراطي إلا أن العالم الإسلامي المعاصر بدأ في تقبل هذه الأنظمة لأنه انبهر بإنتاجهم المادي، فلم يعارض بعض الفقهاء هذا التوجه، بل وبعضهم باركوه وحاول آخرون لي أعناق النصوص حتى يظهر الإسلام وكأنه دين لا يعارض مثل هذه التوجهات. لذلك خصصت فصلاً كاملاً لأقوالهم، وهو موضوع فصل «المكوس».

ومما ساعد على انتشار الشركات هو طبيعة الإنتاجية المركزية التي تتطلب قيام مؤسسات ضخمة بالأعمال. فالكهرباء مثلاً عبارة عن شبكة من الكابلات التي تسيطر عليها شركة واحدة. وهذا ليس ضرورة، بل هو واقع فرضته مجتمعات الحداثة التي اتبعت أنماطاً من الملكية التي تعكس التفكير المركزي في الحلول. فبالإمكان إيجاد شبكات أو شبكة واحدة ذات ملكيات متعددة كما وضحت في مثال الأنبوب لنقل النفط. ولكن على العموم، فإن هذه الشركات أيضاً أدت إلى إيجاد أفراد لا يملكون، أي أنها أهرام، ولكنها ليست حكومية. وهناك أهرام مشتركة بين الحكومات والأفراد، إذ أن بعض الحكومات تشترك في ملكيات أسهم بعض الشركات الكبرى كشركات النقل والكهرباء. أي أن معظم من يعملون في الشركات لا يملكونها، وهذا أدى إلى هدر كبير في المجتمع إلا أننا لا نراه لأن التراكم المعرفي والتقدم التقني زادا من الإنتاجية بدرجة تغطي مساوئ التخلف والضياع في نظريات الاقتصاد. لذلك اعتقد الناس أن الازدهار الإنتاجي هو بسبب الأنماط الاقتصادية التي يعيشها البشر. وبالطبع فإن هذا غير صحيح (وهذه مسألة موضحة بالتفصيل في مواضع مختلفة من كتاب قص الحق بحمد الله).

شركات الأدوية: علاج أم سرقات

وبالطبع ولأن النظام الرأسمالي يتيح الاحتكار فلا فكاك إذاً من البحث عن الربح حتى في أكثر النشاطات إنسانية باحتكار المعرفة والتلاعب بها. فالطب كما هو معلوم تخصص يُعنى بعلاج المرضى سواء كانوا فقراء أو أغنياء، فهذا حق للفرد على مجتمعه مهما كان النظام اشتراكيا أو رأسماليا أو إسلاميا، لكن الرأسمالية جعلت كشف المرض وتقديم العلاج سلعة، لا بل أيضاً جعلته سلعة ليس للمرضى فقط، ولكن الأدهى هو إيهام المستصحين بأنهم مرضى ما أدى لإمراضهم بالأدوية كما في علاج الأمراض النفسية، ناهيك عن ألاعيب أخرى من خلال التسويق والتسييس والسيطرة. إنه لوضع مفزع يكشف عن شرس الرأسمالية التي تغنى بها الكثير وفي أكثر المسائل إنسانية. ولإثبات هذا اخترت وثائقيتين عن العلاج في الولايات المتحدة الأمريكية كمثال لأنها من أهم الدول الرأسمالية أولاً؛ ولأنها من أكثر الدول تقدماً في الطب ثانياً؛ ولأن الفارق الزمني بين الوثائقيتين كاف لدحض مصداقية التقرير الأول إن كان مغرضاً. وهنا أود التوضيح بأن جميع الآتي من معلومات عن العلاج في الولايات المتحدة مأخوذة من الوثائقيتين: فالأولى نشرت سنة ٢٠٠٤، والثانية سنة ٢٠١٥م. الأولى في اليوتيوب بعنوان: Big Bucks, Big Pharma: Marketing Desease & Pushing Drugs والثانية بعنوان: {an Exposé Death By Medicine on the Errors & Terrors of Big Pharma}

مما لا شك فيه فإن للطب الذي تطور في الغرب مساهمات بارزة في إراحة الناس. ومن أشهر الأمثلة مثلاً دواء فينتولين الذي لا يستغني عنه معظم من يعاني من مرض حساسية الصدر (الربو)، ناهيك عن العمليات الجراحية والمضادات الحيوية و و و من إنجازات يصعب حصرها. لكن السؤال هو: هل كان بالامكان ظهور هذا العلاج في مجتمع ليس رأسمالياً أو ليس ديمقراطياً؟ للإجابة يجب علينا أولاً أن نتقصى مهنة مزاولة الطب في الولايات المتحدة الأمريكية كمثال لنرى هل أصبح الطب مهنة رأسمالية متأثراً بمحيطه السياسي الاقتصادي، أم أنه استمر كعمل إنساني برغم أن المحيط رأسمالي ديمقراطي؟ إن التقريرين الذين أشرت إليهما يؤكدان صحة العديد من الدراسات والأبحاث التي فضحت استغلال شركات الأدوية للمرضى للمزيد من الربح وذلك كالآتي: لأن الربح يأتي من بيع الأدوية والتي زادت مثلاً سنة ٢٠٠٤ عن ٥٥٠ بليون دولار، ولأن شراء الدواء لا يكون إلا من خلال الوصفة، فقد اتجهت نشاطات الشركات لتستهدف السياسيين ومتخذي القرارات والجامعات ومراكز البحث العلمي، والأهم هو استهداف الأطباء وكل من له حق وصف العلاج كالمتخصصين في التخسيس والعلاج الطبيعي. ثم في السنين الأخيرة وجدت شركات الأدوية وسيلة للمزيد من البيع باستهداف المرضى مباشرة وليس بالضرورة استهداف من يعملون في القطاعات الصحية فقط. فقد زادت نفقات الدعايات لتثقيف المرضى ما بين سنة ١٩٩٦ و ٢٠٠٤ لتصل إلى ٥٠٠٪ لدرجة أن المرضى أصبحوا يعرفون الأدوية قبل ذهابهم للطبيب ويطلبون منه العلاج الذي رأوه في الدعايات وبالذات في الأمراض المعروفة كالسكر والضغط.

لقد تبنت شركات الأدوية عدة استراتيجيات، منها مثلاً إيجاد سمات تثقيفية تسويقية للأدوية Branding Drugs ما يعني إيجاد علاقة حميمية بين أخذ الدواء والسعادة أو النجاح أو القوة الرياضية أو أو ... بحسب نوع الدواء. فعلى سبيل المثال، فإن دعايات دواء سِنجُلير Singulair لتخفيف أعراض مرض الربو تُظهر الأطفال وهم يلعبون بسعادة فقط لأنهم تناولوا الدواء. فالدعايات تصور الحياة وكأنها كئيبة إن لم يتناول الأطفال الدواء. فتُصمم الدعاية وكأنها لعطر أو لعلاقة حب وليس لعلاج المرض. لهذا فلن ترى في الدعاية المريض المتألم أو الطفل في المستشفى أو أو أو. ولكن ترى الإنسان السعيد الممتلئ حيوية وقوة وسعادة لأنه أخذ الدواء. يقول الدكتور Har-vey Cox من جامعة هارفارد بأن الحملات الدعائية التي تظهر السعادة على من يأخذون الأدوية هي «كذبة كبيرة» تعاد مرارا وتكراراً. وهي إحدى أهم مسببات التدهور الصحي في الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الأدوية وبرغم أنها من وصفات الأطباء، كانت خامس مسبب للوفيات في الولايات المتحدة الأمركية سنة ٢٠٠٤م. ففي كل سنة يموت حوالي مئة الف شخص بالإضافة إلى ١,٥ مليون إنسان يُدخلون المستشفيات بسبب مضاعفات الأدوية المقنعة بالدعايات. وهناك إحصائية ظهرت سنة ٢٠١٥ تقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت حوالي مليون شخص في السنوات التسع الأخيرة بسبب المضاعفات الجانبية للأدوية.

لنأخذ مثالاً: فالدواء فايُكس Vioxx المهدئ لآلام المفاصل، وبعد الكثير من الدعايات، ارتفع استهلاكه إلى عشرين مليون مستخدم مع أن معظم الناس لا يحتاجونه كعلاج. فقد ظهرت أكثر من مئة وستين ألف حالة إصابة بالسكتة القلبية بسبب الدواء الذي سُحب لاحقاً من الأسواق. ففي عام ٢٠٠٠ أنفقت الشركة المصنعة للدواء أموالاً تفوق ما أنفق دعائياً على دعايات كل من بيبسي كولا ومشروب بادوايزر الكحولي معاً. بالطبع سيقول الرأسماليون بأن هذه الدعايات ما هي إلا لتثقيف العامة. لهذا ظهر سؤال: هل إمطار الناس بالدعايات الجديدة

لكل جديد هو في مصلحتهم؟ تقول أحد الناقدات، بأنها لاحظت أن ١٤٪ من الأدوية التي وضعت في الدعايات هي أدوية مستحدثة (بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٤)، لكن السؤال هو: هل هي أدوية ذات فائدة تفوق ما هو متواجد في الأسواق آنذاك؟ لهذا ظهرت عبارة «حتى أنا دواء me too drug». وهي عبارة ساخرة للتعبير عن ظهور دواء جديد بحلة جديدة في تعليبها أو في شكلها لتنافس دواءً متواجداً في الأسواق وأثبت أنه يدر أرباحاً. فقد ظهرت العديد من الأدوية لتنافس دواء كلارتين claritin الذي يعالج الحساسية، فهو دواء جنى حوالي ثلاثة بلايين دولار في سنة واحدة. لهذا ظهر له المنافسون ليقتطعوا قطعة من الكعكة الربحية. وهنا يظهر سؤال عن التسويق الإعلاني: هل المنتجات الجيدة التي يحتاجها الناس بحاجة للدعاية؟ أنظر إلى شركة أبل Apple، فهي لا تعلن إلا عن موعد إطلاق منتجها الجديد أو عن عرض لتخفيض بعض الأسعار. ومع هذا فالناس يهرعون إلى متاجرها لاحتياجهم لمنتجاتها. أما مع الدواء فالوضع مختلف، فالشركات بحاجة لدفع الناس لشراء ما قد لا يحتاجونه. كيف؟

إن نشاطات شركات الأدوية لا تقتصر على العلاج فقط، ولكن أيضاً على الأدوية التي تركز على المستحضرات التي تؤثر في نمط الحياة. وكمثال على هذا فإن دواء ليبتور Lipitor المعروف بتخفيض الكليسترول في الدم ما هو إلا جيل رابع من نفس التركيبة لتخفيف الكلسترول ولكن بإسم جديد. ولعل دواء نكسيوم المعروف Nexium لتخفيف آلام الحموضة في المعدة والمريئ مثال صارخ لكيفية تلاعب الشركات بمنتج قديم ظهر في التسعينات واسمه بيرلوسيك Prilosec ومن ثم وضعه في إطار جديد بموافقة هيئة الغذاء والدواء FDA. فهذا الدواء كان يجني ستة بلايين دولار سنوياً من البيع، ولأن الشركة ستفقد حق الابتكار للدواء ما قد يؤدي لتصنيعه عن طريق شركات أخرى، فقد قامت بتغيير بسيط جداً في التركيب والذي لن يضيف إلى فعالية الدواء أو لن يخفف من مضاعفاته الجانبية، ومع ذلك فقد رفعت الشركة السعر من ٢٤ دولاراً لدواء بيرلوسيك إلى ١٧١ دولار لدواء نيكسيوم.

وبالاضافة لإقناع الناس بأخذ أدوية محددة خوفاً على مستقبلهم كاستراتيجية، فقد اعتمدت الشركات المنتجة على عدة استراتيجات أخرى منها مثلاً ما عُرف بتسليع المرض أو disease mongering وذلك لدفع الناس للمزيد من الاستهلاك للأدوية. وخير مثال لهذه الاستراتيجية هو تغيير تعريف أو معايير مرض ما من مستوى لآخر، مثل تخفيض الرقم الذي يحدد مستوى الكلسترول المقبول في الدم لكي لا يكون الإنسان مريضاً ليزداد عدد المستهلكين. فقد ثبت أن ستة من الخبراء المتخصصين الذي وضعوا معايير مستويات الكلسترول كانت لهم علاقات مع شركات الأدوية من خلال دعم أبحاثهم أو دعمهم مادياً لظهورهم للحديث عن منتج ما. فقد رفع هؤلاء مستوى الرقم المطلوب ليكون الفرد سليما إلى مستويات أعلى من الكلسترول ما يعني أن الملايين من الناس أصبحوا في إطار المعيار الجديد مرضى وعليهم تناول الدواء المعروف ب statin drugs وهم ليسوا كذلك.

ومن الاستراتيجيات أيضاً دخول شركات الأدوية في تحوير ظاهرة طبيعية ما على أنها مرض بالإعلانات المستمرة بذريعة توعية الناس. فعلى سبيل المثال فقد أعلنت الشركات أن النسيان إشكالية وبالتالي على الناس العلاج منها بينما هي ظاهرة طبيعية. فمثلا، أعلنت شركة عن أن الأرق (بسبب تذكر مواعيد أعمال الغد) هو اشكالية ويمكن علاجها بدواء لونستا Lunesta الفعال لينام الإنسان مطمئناً. وبهذا فقد أوهمت الشركات الأفراد الأصحاء أنهم مرضى ليأخذوا الدواء والذي بالطبع له مضاعفات جانبية. وهكذا تبلورت بالخبرة لدى الشركات استراتيجية

البحث عن ظواهر سلبية لتصفها الشركات على أنها أمراض لتعالجها بأدوية معروفة ولكن في حلة جديدة لدواء قديم. وما هذا إلا لأن النظام يجيز للشركات استخدام نفس الدواء لعلاج ظواهر أخرى ما سيؤدي لإطالة مدة حقوق الملكية الفكرية للدواء لفترات جديدة. ومثال لذلك ظاهرة الإحباط Major Depressive Disorder التي عولجت بأدوية مثل Zoloft . فهذه أدوية وُصفت كعلاج لما قالوا عنه بأنه ظواهر حالات الإرهاق أو القهر أو أو Obsessive Compulsive Disorder. فقد قامت شركة Paxil بالتسويق لوهمٍ سمته الشركة ب «الاضطراب بسبب القلق الاجتماعي Social Anxiety Disorder» مثل الخجل عند الحديث مع جماعة من الناس أو السلوك المضطرب أمام العامة في حفلات الزواج أو حفلات التخرج مثلاً، ما يعني أن الإنسان قد يكون مريضاً. وفي هذا يقول باري براند Barry Brand مدير شركة بيكسل Paxil للإنتاج: «إن حلم كل مسوق هو العثور على سوق غير معروف أو غير محدد ومن ثم تطويره. هذا ما تمكنا من القيام به مع ظاهرة اضطرابات القلق الاجتماعي». هكذا نُشرت الدعايات التي تظهر الناس الخجولين وكأنهم مرضى. ونقداً لهذا يقول الدكتور Larry Sasich بأن تحويل طبيعة البشر العفوية كالخجل إلى ظاهرة مرضية فتح باباً للربح من العلاج. ومع انتشار تعاطي هذه الأدوية وبالذات بين الصغار سناً ظهرت مأساة اقدامهم على الانتحار. ففي سنة ٢٠١٥م كان عدد المتعاطين للأدوية المضادة للاكتئاب anti-depressants قد وصلت إلى مليون طفل بسبب وصفات الأطباء للأدوية التي تضاعفت ثلاث مرات مقارنة بالعقد السابق.

ومن أشهر الأمثلة لتلاعب الشركات هو تلاعب شركة Eli Lilly بدواء Prozac الذي أعيد بيعه تحت اسم Sarafem وبثلاث أضعاف السعر كمهدئ للإناث من الكآبة قبل الدورة الشهرية. لقد كان هذا الدواء يدر بليوني دولار سنوياً للشركة، ولضمان استمرار بيعه بكميات كبيرة دون فقدان الشركة للملكية الفكرية، غيرت الشركة إسمه وعلبته وحتى لون الدواء تغير من الأخضر إلى الوردي. وللتضليل فقد قامت الشركة بحملة إعلامية كلفتها ثلاثين مليون دولار لإقناع الناس بالدواء الجديد. هكذا ظهر العديد من الأطباء الذين نقدوا مثل هذه التصرفات كالدكتورة Elizabeth Praston والذين بينوا أن الملايين من الأمريكان أُقنعوا مع أطبائهم بالاعتماد على أدوية ضررها أكثر من نفعها ناهيك عن الخسائر المالية للمرضى. فبدل التركيز على البيئة التي تسبب مرض الربو مثلاً ذهب الأطباء المدعومون من الشركات لعلاج المرض بوصفات ذات مضاعفات، وبدل النظر للمحيط الاجتماعي الذي يسبب الخجل ذهب الأطباء للمواد الكيميائية التي تزيد الإشكالات النفسية. وهكذا لن تجد طبيباً (إلا فيما ندر) ينصح المرضى بطرق أخرى للعلاج كالرياضة أو تغيير طريقة التغذية أو البحث عن بديل طبيعي للدواء. لهذا ظهرت مواقع الكترونية توضح للناس مخاطر هذه الأدوية مثل موقع worstpills للأدوية. إلا أن هذه المواقع وما شابه من تحركات لتوعية الناس لن تستطيع مجابهة شركات الأدوية وإعلاناتها لقوتها المالية. وفي هذا يقول الطبيب J. Abramson والطبيبة Jeanne Lenzer بأنه حتى المواقع التي تظهر بأنها نزيهة في الشبكات العنكبوتية والتي تحاول إيقاظ الناس من تلاعب شركات الأدوية، هي مواقع مدعومة مالياً من شركات الدواء لتضليل الناس. وكردة فعل ظهرت عدة مواقع للكشف عن مقدرات الأدوية المختلفة لعلاج مرض واحد مقارنة بالسعر.

لكن شركات الأدوية تعرف كيف تمسك زمام الأمور من جذورها. فمن الاستراتيجيات التي اتبعتها الشركات للربح إغواء الأطباء. فكلا التقريرين أكدا بأن للشركات يد طولى على الأطباء بإغرائهم بالدعم المالي

للأبحاث وللسفر للمؤتمرات مثلاً. فهناك في الولايات المتحدة الأمريكية ما لا يقل عن مئة ألف مسوق رئيسي للأدوية. فالشركات تخترق المؤتمرات العلمية للأطباء بدعمهم مادياً في ملتقياتهم وفي مطبوعاتهم من خلال المسوقين الذين يسعون جاهدين لتسويق الأدوية، فهذا عملهم الذي إن لم يتقنوه فقدوا مصدر رزقهم. فأي مريض مثلاً يدرك تماماً إن زار أي طبيب كيف أن شركات الأدوية تغرق مكاتب الأطباء بالهدايا مثل الساعات والسماعات الطبية والأقلام. تقول Marcia Angell المحررة السابقة لمجلة New England Journal of Medicine أن أخلاقيات الأطباء مع هذه العلاقات بشركات الأدوية قد تدنت. يقول الدكتور Larry Sasich إن هذه الإشكالية تبدأ مع طلاب كلية الطب قبل التخرج بسنتين مثلاً والذين تطالهم شركات الأدوية بهدايا بسيطة، ومع مرور الزمن وتخصص الأطباء تزداد الهدايا إلى وجبات الغذاء المجانية في أرقى المطاعم والاستضافات في المنتجعات للطبيب مع أسرته لأيام: سفرات وعطل لأفضل الأماكن. يقول الدكتور Gene Carbona: إن الشركات تدرك تماماً أنها كيفما أنفقت الأموال على الأطباء فستعود لهم مضاعفة. والعجيب أن القانون يمنع الإنفاق على الأطباء إن كانت من باب التسويق كما تقول السيدة Angell، لكن الشركات تصفها على أنها تثقيفية وليست دعائية. لهذا تقوم الشركات بالدورات التثقيفية في أرقى المنتجعات وتستضيف الطبيب وأسرته في هذه الدورات الشكلية. وبالطبع فإن الشركات ليست مغفلة، بل تتابع الطبيب من وصفاته للدواء قبل وبعد دعمه أو دعوته أو استضافته. يقول الطبيب Gene Carbona أن بعض الشركات بالطبع سترفض هذه الاتهامات وتصفها بالهراء، لكن الحقيقة التي تتأكد يوماً بعد يوم هو أن مندوبي المبيعات يبتكرون باستمرار الطرق لصرف المبالغ الطائلة على الأطباء الذين يصفون للناس دواء الشركات المضيفة أو الداعمة لهم. يقول الدكتور J. Hoffman الأستاذ بكلية الطب بجامعة كاليفورنيا (لوس انجلوس) بأن العلاقة الحميمية بين الطبيب وشركات الأدوية لا تبدأ بعد التخرج، ولكن أحياناً من السنة الأولى كطالب طب وحتى في اليوم الأول أحياناً بإهدائه كتاب طبي ثمين أو سماعة طبية وما شابه من متطلبات علمية تجعل الطالب يرتاح للشركة ما يؤدي لتوطيد علاقة حميمية بين الطرفين. فطالب الطب يرتاح للشركات لأنه يظن أنه اجتهد وأن المجتمع لم يقدره كما تفعل شركات الأدوية. فيبرر الطالب لنفسه العلاقة بأنه مع شركات الأدوية في خندق واحد ضد المرض.

وكما هو معلوم فإن من وسائل ترويج الأدوية هي العينات المجانية مصحوبة مع ورقة علمية تثبت جدارة الدواء. ففي سنة ٢٠٠٤ قدمت جميع شركات الأدوية في الولايات المتحدة ما مجموعه ١٦ بليون دولار من الأدوية مجاناً. وهكذا تجتمع للمريض الدعاية الإعلانية وتوثيق الطبيب بالورقة العلمية والعينة المجانية ليجربها المريض ليشفى مؤقتاً على حساب المضاعفات التي لن تظهر إلا مستقبلاً كما تقول Katharine Greider .

لهذا ظهرت الحركات المضادة من بعض الأطباء الذين رفضوا هذا التخطيط من الشركات. فظهرت حركة تنادي بأن شركات الأدوية بالطبع مطلوبة لكن ممثلي الشركات من المسوقين والمندوبين هم المرفوضون. فظهرت المطالبات من التنظيم القانوني في واشنطن لعمل شيء تجاه هذا الاستغلال. لكن شركات الأودية متواجدة هنالك أيضاً، فهي تشتري ذمم المسؤولين في أعلى المستويات بدعوى تثقيف الناس. هي تدعمهم في الانتخابات بالأموال ليتساهلوا معها إن وصلوا للسلطة. فالشركات الكبرى من خلال مجلسي الشيوخ والإدارة الأمريكية تسيطر على هيئة الغذاء والدواء FDA. يقول السناتور Chuck Grassley بأنه على قناعة بأن العلاقة بين شركات الأدوية

وهيئة الغذاء والدواء حميمية جداً. ويقول عضو مجلس الشيوخ من الحزب الديمقراطي Dennis Kucinich بأنه من الواضح أن هناك خللا جذرياً، فالإنفاق على العلاج بالأدوية يزداد يوما بعد يوم بشكل لا يتلاءم مع الزيادة السكانية. ويقول المحامي Jonathan Emord أن الشركات أنفقت أكثر من بليون دولار في العقد الأخير في ردهات الديمقراطيين والجمهوريين في الحكومة الأمريكية. وهناك عشرات الباحثين ممن أكدوا أن النظام الديمقراطي الذي المفترض به أن يحمي الناس، هو الذي يهلكهم، ذلك أن بعض من وصلوا لمناصبهم لم يصلوا ولم يستمروا فيها إلا بدعم شركات الأدوية التي تدعم حملاتهم الانتخابية. حتى أن باحثاً قال: يندر أن تجد مسؤولا نظيفاً لم تلطخه شركات الأدوية بالهبات. فيقول مثلاً Mike Adams بأن الكونجرس الأمريكي أصبح عدواً لصحة الشعب الأمريكي. والمفارقة هي أن الشعب الأمريكي يخاف الإرهابيين الذين لا يقارنون أبداً من حيث عدد الضحايا بما تقتله شركات الأدوية.

ولكن كيف سيطرت شركات الأدوية على مسؤولي وأجهزة الدولة؟ يقول الطبيب J. Abramson بأن الحكومة الأمريكية كانت هي الداعم للأبحاث التي تبحث عن الدواء حتى سنة ١٩٨٠، لكن مع قدوم الرئيس ريجن تغير الحال. فمع الخصخصة التي قادها ريجان مع تاتشر في انجلترا بدأت الشركات الصانعة للأدوية تدعم الأبحاث، وقد رحبت الشركات بهذه الخطوة كثيراً. هكذا سُحبت الأبحاث من سيطرة الجامعات لتذهب للشركات. وبالطبع فقد كان هذا في أول الأمر مقبولاً جداً إذ لا بيروقراطيات ولا تعطيل، بل الأبحاث بدأت تنمو وتزدهر. لكن السلبية هي أن الشركات الربحية سيطرت تماماً على أبحاث الدواء من خلال دعم ما تريده من نتائج قد تزيد من بيع الأدوية. لقد ازدادت سيطرة الشركات لدرجة أن الباحثين أحياناً لا يرون نتائج أبحاثهم التي اقترحوها أو بدؤوها. حتى الأبحاث التي قاموا بها، فلن يروا تراكمات ما قام به الآخرون على أبحاثهم من إضافة أو تجديد. كل يعمل في قوقعته والشركة هي التي تحفتظ بجميع التجارب والنتائج أو بالأحرى بالأسرار العلمية. يقول الدكتور Hoffman في هذه المسألة: إن شركات الأدوية هي التي تقترح الأبحاث وتضع لها الميزانيات والأهداف ناهيك عن تأثير الشركات على المجلات العلمية التي تنشر الأبحاث. وهكذا فما نظنه بحثاً مطلوباً للعلاج إنما هو بحث عن مركب كيميائي للمزيد من الربح. تقول الدكتورة Jeanne Lenzer بأننا لاحظنا أن الأبحاث تنشر ويعاد بحث نتائجها وتنشر مرات ومرات للتأكيد على نجاعة علاج بمركب معين تمتلكه الشركة المصنعة للدواء. كما أن الأطباء عادة ما يؤكدون بأبحاثهم ما تريده الشركات من نتائج لأن الشركات هي الداعمة مالياً. ثم يقول موضحاً: قد تكون هذه الأبحاث صحيحة أو قد لا تكون، لكن الأفضل هو سماع الحكم ممن لم يمولوا الأبحاث.

وقال الدكتور John Abramson إن ما تفعله الشركات عادة هو حفظ البيانات الأولية للأبحاث بطريقة سرية وكأنها وصفة مشروب الكوكاكولا. ثم يستمر مؤكداً: إن نشر البيانات بالتأكيد سيؤدي إلى قيام باحثين مستقلين بالتأكد من صحة هذه المعلومات والبيانات. وفي هذا تضيف الدكتورة Jeanne Lenzor أن الشركة المصنعة للدواء هي الجهة الوحيدة التي عادة ما تمتلك المعلومات عن مضاعفات علاج ما. فلا نعلم عدد الوفيات جراء أخذ علاج ما مثلاً لأن نظام هيئة الغذاء والدواء تعتبر البيانات من حقوق الشركات. وفي هذا قال المحامي Alex Sugerman-Brozan إن إحدى مشاكل صناعة الدواء هي أن الدراسات أشارت إلى أن الحقائق عادة ما يصعب الوصول إليها أو أن الشركات تتلاعب بالبيانات، ومن الأمثلة على ذلك بيانات النوبة القلبية في حالة أخذ

علاج Vioxx، بينما أدوية أخرى مثل دواء Nexium تُنشر المعلومات للمضاعفات الجانبية عنها بطباعتها بخط صغير وبطريقة يصعب على الكثير من الناس فهمها، فلا فائدة منها إذاً لتوعية المريض.

وما يجعل الوضع أكثر سوءا هو أن بعض الأبحاث التي تنشر عادة ما تقوم بها الشركات المصنعة للأدوية وليس الأطباء، ثم تضع الشركة أسماء أطباء معروفين كباحثين مقابل نفع مالي للأطباء. أو حتى قد تقوم بالأبحاث شركات بحثية ثم توضح أسماء أطباء يعملون كمستشارين للشركة ثم تنشر وكأنها من إنتاجهم البحثي. هذا ما قاله Sugerman-Brozan. وأضاف: إن معظم الأبحاث إما أن يقوم بها أطباء لهم علاقات مع الشركات المصنعة أو لهم مخصصات مالية كمستشارين في الشركة أو يقوم بها آخرون ومن ثم توضع أسماؤهم على الأبحاث لتأخذ مصداقية أعلى. ويؤكد الدكتور Hoffman قائلاً: إن الأبحاث عادة ما يكتبها مجهولون ومن ثم توضع عليها أسماء الأطباء المستفيدين من الشركات المصنعة. وهذا تضليل. وقال الطبيب أبرامسون Abramson ضارباً لمثال أن بحثاً نشرته مجلة New England Journal of Medicine العريقة في أغسطس سنة ٢٠٠٠ عن مستويات الكلسترول وتخفيض احتمالات الجلطة باستخدام دواء ما، وأنه شك في مصداقية البحث، فقام بنقده، ثم زار باحثاً متخصصاً في مدينة بوسطن لمراجعة أخطاء البحث معه. فوافقه الباحث على ملحوظاته، فدعاه أبرامسون لكتابة بحث معاً لفضح ما نُشر. إلا أن الباحث اعتذر بحجة أن له أعمال استشارية مع الشركة.

وهكذا أُلبست عمليات التسويق على أنها علم (Marketing dressed up as science). فيقول الدكتور Abramson لتأكيد هذه العبارة بأن الجهات الحكومية المفترض بها أن تلاحق شركات الأدوية للسيطرة على جودة الدواء وصحة الناس، أصبحت مؤسسات فاقدة للسيطرة لأن شركات الأدوية قد سيطرت عليها. تأمل الآتي لترى السيطرة: أكثر من نصف ميزانية الجهة التي المفترض بها أن تقوم بإصدار تصاريح الأدوية مدعومة من شركات الدواء، و ٩٠٪ من الأبحاث السريرية عن الأدوية مدعومة من شركات الدواء، و ٥٩٪ من المتخصصين الذين يكتبون التعليمات الصحية لهم علاقات استشارية مع مصنعي الدواء، وحوالي ٧٠٪ من نفقات نشاطات الجهات المتخصصة في تنظيم الدورات للأطباء ولمنح التراخيص مدعومة من شركات الدواء، وكان هذا سنة ٢٠١٥؛ وهكذا زادت نسبة الأدوية لدرجة أنها وصلت إلى دواء واحد مقابل كل ٤,٥ من الأطباء الممارسين كما قال الدكتور المختص Abramson. أي أن الشركات تنفق للتسويق سنوياً ٣٠ ألف دولار مقابل كل طبيب، وكان هذا سنة ٢٠٠٤؛ ثم ازداد حتى وصل إلى ٦١ ألف دولار سنوياً لكل طبيب سنة ٢٠١٥؛ هذا ما قاله الطبيب Len Saputo.

ويقول الدكتور Bob Goodman من جامعة كولومبيا أن نفقات التسويق ارتفعت سنة ٢٠٠٥ إلى عشرين بليون دولار. ويقول المحامي Alex Sugerman-Brozan أن شركات الأدوية تنفق على التسويق عادة ضعف ما تنفقه على تطوير الأدوية، وهذا رقم تخميني، فالرقم الحقيقي تخفيه الشركات. وهكذا فإن الشركات أكثر إبداعاً في التسويق منها في استحداث أدوية للعلاج. وهذا الموقف الإنفاقي (كما يصف) يقف منطقياً ضد ما ينادون به في الشركات بأنهم يرفعون أسعار الأدوية لحاجتهم للمال للأبحاث والتطوير. وتقول الباحثة Jeanne Lenzer إن معظم الأموال تنفق لأبحاث أدوية ما تُسمى «حتى أنا دواء me too drug» السابقة الذكر. أي أن الشركات تحاول إعادة تصنيع دواء ثبت نجاحه لتأخذ جزءاً من أرباح ذلك الدواء من شركة أخرى. ويقول الدكتور Hoffman أنه برغم آلاف المجلات العلمية والأبحاث، إلا أن القليل من الأدوية المستجدة ظهرت مقارنة بالكم الهائل للمال

المنفق. وهذا ما لاحظه في حياته العملية التي زادت عن ثلاثين سنة كطبيب.

ويقول Scott Schuiz الذي عمل كمسوق في شركة للدواء: كل ما عليك فعله هو تغيير بسيط في التركيبة الدوائية لتحصل على حقوق براءة الابتكار لسنوات أخرى. ويقول الطبيب Hoffman إن اعترفت لك شركات الدواء بالحقيقة بأن هذا الدواء هو الشكل الجديد المحسن والتاسع عشر من دواء سابق وله نفس المفعول، فلن يشتري أحد الدواء. لهذا فهم أذكياء لضرورة إقناع الجميع بأن كل دواء هو علاج جديد أو أنه متطور عن سالفه. لهذا تستنتج الباحثة Jeanne Lenzer بأن الأبحاث التي تصدرها الجامعات المرموقة في الغالب وكأنها ترتدي العلم بينما هي تسويقية، وكأنك وضعت «أحمر شفة على خنزير» لتسويقه. ويقول الدكتور Ervin Laszlo بأن شركات الدواء ليست متشجعة لعلاج الناس لأنها ستخسر عملها، بل تريد استمرارهم أحياء ولكن بطريقة مريضة لتبيع لهم الأدوية.

والعجيب هو أن الدعايات تطلق أولاً ثم ترسل لأخذ الموافقة من هيئة الغذاء والدواء والتي قد تتأخر في إصدار الموافقة أو الرفض للدعاية لمدة قد تقل عن ستة أشهر، عندها تكون الدعاية قد أنهت مهمتها. لهذا يستنتج الطبيب Hoffman بأن الدولة مرتبطة بالشركات أكثر من الشعب المفترض به أنها تمثله، ولذا فلن يتغير هذا الحال إلا إن هب الناس للتغيير. وهذا أمر بعيد الاحتمال. فالشركات أسرع وأنشط من الجميع لأنها ترى المال ينهال عليها من الدعايات التي أثبتت جدواها. حتى أن أحد الأطباء قال: أحياناً يأتيك المريض وهو مصر على دواء ما لأنه تأثر بالدعاية، ومهما نصحته فهو مصر. وإن لم تصف له الدواء ذهب لطبيب آخر للحصول على الوصفة ليشتري الدواء الذي أقتنع به إعلامياً. هكذا هي قوة الدعاية. وما يزيد الوضع سوءاً في الرأسمالية هو أن شركات الإعلان وشبكات نشر الإعلانات لن تسأل عن محتوى الإعلان وضرره على الناس لأنها هي التي ستتضرر مالياً إن قللت شركات الأدوية من الحملات الدعائية على الأدوية. يا لها من مفارقة!!!

ولتثبيت نفسها، فقد نشرت شركات الأدوية إعلانات توضح فيها كيف أنها حرصت وأنفقت الكثير من الأموال للوصول إلى الوصفة المثلى للدواء. فدعاياتها وكأنها تقول: نحن نصنع المعجزات لعلاجكم، لهذا فنحن بحاجة للمزيد من الأموال. وتستنتج Katharine Greider بأن الدعايات وكأنها تقول للمجتمع: إياكم وأن تبخلوا علينا بشراء دواء أقل سعراً مما ننتجه أو بمجادلة أسعارنا أو بالوقوف ضدنا نظاميا. وهذا بالطبع يخيف الناس الذين يخافون من مرض السرطان أو الزهايمر مثلاً والذين يقتنعون بأن المزيد من الشراء للدواء ليس في الواقع هدراً بل هو استثمار لعلاج قادم لا محالة لينقذهم من مرض قد يصيبهم مستقبلاً. وتقول أيضاً بأنك إن نظرت إلى وثائق دفع الضرائب لهذه الشركات سترى أن المال الذي ذهب كأرباح لمالكي الشركات أكثر بكثير من المال المستثمر في إيجاد علاج جديد، ناهيك عن نفقات الإدارة الباذخة لهذه الشركات ونفقات الدعايات. فالأسعار لا تعكس إذاً تكلفة الدواء وربحه، بل تعكس استطاعة المضطرين من المرضى. أي أن السعر إجابة على السؤال: كم سيضطر المريض ليدفع لينقذ صحته أو حياته؟ بالطبع سيدفع الكثير جداً أو حتى كل ما عنده، وهذا ما تستغله الشركات.

وبالنسبة لظاهرة Drug Reps أو مندوبي المبيعات، وهم الموكلون بالترويج للدواء، فهم ليسوا من المتخصصين في الصيدلة أو الطب، لكنهم من المهرة في البيع من خلال التخصص في علم التسويق. والعجيب أنهم

يحاولون اقناع الأطباء بضرورة وصفة علاج من خلال الأبحاث التي يحملونها معهم مع الهدايا. فعندما يصف الطبيب الدواء لمريض فإن الوصفة تدخل في بنك المعلومات عن طريق الصيدلية. بهذا تستطيع الشركات متابعة همة الأطباء في تصريف الدواء كما تقول الدكتورة Jennifer Daniels. فإن كان الطبيب نشيطاً ووصف أكثر حصل على هدايا أثمن. لكن البلوى هي أن من لا يصف الدواء بسبب نزاهته، فقد يتأثر في عمله لأن شركات الدواء التي تؤثر على المستشفيات ستؤثر عليه سلباً.

وتقول ممثلة البيع السابقة Gwen Olsen والتي اضطرت لترك العمل لنزاهتها ولمرضها مما باعته من دواء، بأنها دُربت على بيع الدواء وبغض النظر عن صحة ما تنقله من معلومات للأطباء. فمهتها هي البيع ولا حق لها في مساءلة صحة المعلومات التي تنقلها للأطباء. فعليها مثلاً أن تخفف من خطورة الأعراض الجانبية للدواء إن سئلت عنها. وعندما أخطأت وأخذت العلاج لمرض عابر ظهرت عليها الأعراض الجانبية لمرض عقلي. ولأنها ذات خبرة في مضاعفات المرض، ترجت أهلها أن لا يأخذوها للطبيب في حالة ظهور أعراض أمراض نفسية عليها لأنها أرادت معالجة نفسها بتنظيف جسدها من الدواء بالعيش على المواد الطبيعية لأنها كانت تعلم ما الذي سيحدث للمرضى النفسيين في مستشفيات الأمراض العقلية والنفسية والذين كانت تبيع لهم الدواء. ففي تلك المستشفيات، فإن أفضل طريقة للعلاج هي المزيد من الأدوية المهدئة التي تزيد الوضع سوءا على المدى البعيد. فبدأت بالتوقف عن الدواء لتنظيف جسدها من ترسبات الأدوية والتي أخذت منها ١٢ سنة. لذا قررت فضح شركات الأدوية بعد أن عملت مندوبة للمبيعات. وهنالك تقرير اختص في فضح آفات أدوية الأمراض النفسية Psychotropic Drugs الأشد فتكاً بالناس مع مردود نفعي أقل بوصفها بأنها ليست مبنية على العلم مقارنة بأدوية الأمراض الجسدية. يقول الدكتور Stephen Stein بأنك إن ذهبت إلى طبيب نفسي فاحتمال أن يصف لك دواء هو ٩٩,٩٪. وهناك إحصائية بأن عدد المرضى بالآثار الجانبية للأدوية النفسية وصلت سنة ٢٠١٥ إلى ٧٠٠ ألف مريض، وأن عدد المتوفين بلغ ٤٢ ألف إنسان، بينما الشركات باعت بحوالي ثلث ترليون دولار، أي ٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار (عنوان الفيديو في يوتيوب هو: Big Pharma Big Money : Documentary on the Money and Corruption of Big Pharma-ceutical Companies).

وكما ترون فإن الشركات تدفع الجميع بالقبول بالمركبات الكيميائية التي تصنعها وهي التي تمتلك بالتالي أسرار تركيباتها. وبالطبع في ظروف كهذه لابد وأن تحارب الشركات كل علاج ليس من إنتاجها. لهذا قال عدد من الباحثين بأن الأغذية الطبيعية هي من أهم أعداء شركات الأدوية. فهم لا يريدون الناس أبداً أن يستعينوا بالمنتجات الطبيعية مثل زيت الزيتون أو الليمون. وهذا وضع طبيعي جداً لأنهم إن فعلوا سيفقدون الأسواق. ليس هذا فحسب، بل أن الحكومة الأمريكية بإيعاز من شركات الأدوية تحارب كل من يحاول الترويج للمنتجات الطبيعية على أنها علاج لمرض ما بأنه مجرم لأنه لا يمتلك بحثاً علميا يدعم نشاطه الترويجي. فيقول مثلاً المؤلف Mike Adams بأنه لا جدال أبداً في هيمنة شركات الأدوية على عمل هيئة الغذاء والدواء FDA. لذا فإن الهيئة تحارب وبعنف كل من يمس مصالح الشركات. وكلما نجحت الجهات التي تسعى لعلاج الناس بالمواد الطبيعية أكثر كلما كان الهجوم عليها عنيفاً أكثر. يقول المخرج السينمائي Michael Moore بأنه سيأتي يوم ويستيقظ الجميع على هذه المؤامرة. فهو يسأل: لماذا تحارب الدولة ممثلة في هيئة الغذاء والدواء FDA المزارعين والتجار الذين

يبيعون المواد الغذائية كعلاج؟ وقد اعترف الطبيب David Graham والذي عمل في هيئة الغذاء والدواء FDA كمساعد للمدير بأن الهيئة لا تستطيع الوقوف في وجه شركات الأدوية وبالتالي لن تستطيع حماية الشعب الأمريكي. والعجيب والمرفوض عقلاً هو أن ٥٪ فقط من ميزانية هيئة الغذاء والدواء مخصصة للكشف عن سلامة الأدوية، برغم أن هذا هو عملها الذي أنشئت من أجله. وهذه النسبة متدنية بسبب الكونجرس الأمريكي الموجه من شركات الأدوية والذي فرض هذه التركيبة لميزانية هيئة الغذاء والدواء لتكون في صالح شركات الأدوية. فعندما تتقدم شركة دواء ما بعلاج ما للحصول على الموافقة تأتي الضغوط للتسريع في إصدار التصريح للدواء لأن كل يوم تأخير تفقد فيه شركات الأدوية مليون أو مليوني دولار كما يقول. وهكذا وصلت شركات الأدوية لأعلى مستويات الهيمنة، فقد كان مثلاً رئيس هيئة الغذاء والدواء الدكتور Lester Crawford مالكاً لأسهم في شركات الأدوية، وعندما افتضح أمره، نجى من السجن وعمل في إحدى الشركات في العاصمة التي تعمل للدفاع عن مصالح شركات الدواء (اللوبي).

وماذا عن المستشفيات؟ تقول Luanne Pennesi والتي عملت كمديرة مستشفى بأنها دُربت وعُلمت بأن الطب ليس لعلاج الناس. قالت بكل صراحة بأن الطب إنما هو عمل ربحي، وأنهم ما وُجدوا في المستشفيات إلا لسحب الناس للعودة للمستشفيات مراراً وتكراراً بتطويل مدة المرض حتى يستمر المريض مراجعاً للمستشفى قدر المستطاع وبالذات ذوي الأمراض المزمنة. تقول: نعالجهم بالكيماويات أو الأشعة أو العمليات ونرسلهم لمنازلهم ليعودوا إلى المستشفيات مرة أخرى، وهكذ حتى يموتوا. كما أن المستشفيات عادة ما تستخدم أعلى درجات التقنية حتى لتشخيص مرض معروف لامتصاص مال المريض.

وماذا عن التأمن الصحي؟ هي أيضاً آفة أخرى. يقول الطبيب Quentin Young سائلاً: لماذا لم ننجح في معالجة الناس برغم كل هذه الموارد؟ فيجيب: لأننا نعتمد على شركات التأمين وبالتالي فنحن ننفق من ٣٠ إلى ٣٢٪ من الأموال المخصصة للصحة على المسائل الإدارية والدعايات وكمرتبات للموظفين الكبار. فالرئيس التنفيذي لشركة Cigna للتأمين الصحي مثلاً حصل عام ٢٠٠٨ على أكثر من ١٢٠ مليون دولار لعمله خمس سنوات. فبرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق ضعف ما تنفقه دول أخرى على الصحة، إلا أن ترتيبها من حيث الجودة في الخدمات الصحية هو ٣٧ على مستوى العالم. ولا نريد أخي القارئ أن ندخل في هذه المقالة في آفة شركات التأمين، فهي بحاجة لمقالة أخرى، لكن لتتصور سوء الوضع تأمل ما لاحظه الدكتور David Perlmutter إذ أنه قال: إنه إن رآى كطبيب أن مريضاً ما لابد له من العلاج بوسيلة ما، فقد ترفض ذلك شركة التأمين لارتفاع التكلفة وتفرض عليه علاجاً بوسيلة أرخص حتى لا تخسر الشركة، وهذا ليس في صالح المريض.

وماذا عن التعليم الطبي؟ تقول الدكتورة Jennifer Daniels أن شركات الأدوية تقرر وتؤثر على ما يدرس في كليات الطب من خلال الأموال الداعمة للأبحاث. وتقول الدكتورة Elisabet Sahtouris من جامعة ماساتشوستس ومن MIT بأن نظام التعليم الطبي تغير بفعل شركات الدواء. فمن خلال دعم شركات الأدوية المالي للجامعات تحول تعليم الطب تدريجياً من تعليم يعتمد على منابع شتى مثل الطب الوقائي أو الطب الذي يعتمد على الأعشاب أو الذي يعتمد على الطب الصيني أو أو أو إلى منهج تعليمي يعتمد على المنتجات الطبية الذي تنتجه الشركات الدوائية. تقول: لا مفر من هذا لأن الشركات أصبحت تسيطر على صناعة الدواء الذي تسخر كل شيء

لبيعه من خلال السيطرة على السياسيين وعلى شركات التأمين وعلى الأطباء وحتى للشركات مخالفة القانون دونما حساب لتمكنها المالي الذي يستطيع شراء الذمم.

وأخيراً تدبر ما يقوله المحامي Mike Adams. يقول: بأننا أصبحنا نعيش في مجتمع يفرض على الناس العلاج بالكيماويات. فأنت لست مخيراً بأن تعالج نفسك بطرق غير كيميائية بسلطة القانون. فإن ثبت مثلاً أن طفلاً لديه سرطان وحاول والداه علاجه بالطرق غير الكيميائية فإن الدولة بسلطة القانون (الذي أثرت عليه شركات الأدوية) تستطيع أن تأخذ الطفل من والديه قسراً لعلاجه لأن الوالدين لم يؤمنا بالعلاج بالكيماويات السامة.

الأدوية مع تطبيق الشريعة

إن الإشكالية التي يقع فيها الكثير من الباحثين هو عزلهم لمسألة فكرية ما عن مجموع المسائل الأخرى في المجتمع فلا يروا المسألة بوضوح، تماماً كعزل الملكية الفكرية عن حقوق استخراج المواد الخام أو عن كيفية الاستيطان في المدن أو عن التصاريح لايجاد المصانع أو عن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: ﴿لا ضرر ولا ضرار﴾. ومن جهة أخرى، فهم لا يربطون الآفات، بل يفرزونها عن بعضها. فكما وضحت فإن الرأسمالية أوجدت الهموم والأمراض ثم أوجدت العلاج لأمراض الرأسمالية الذي أدى لأمراض أخرى، وهكذا. ولعلك إن راجعت عناوين هذه المقالة تستنتج ما أقصد. وبالطبع إن كنت أخي القارئ أختي القارئة ممن يدافعون عن الرأسمالية ستقول: ولكنك يا جميل اخترت في نقدك لتصنيع الأدوية دولة تطرفت رأسمالياً فاستشرى الفساد فيها، فالوضع ليس كذلك في الدول الاسكندنافية مثلاً؟ فأجيب: نعم، فالولايات المتحدة الأمريكية هي الأوضح صورة في استحواذ شركات الأدوية على سوق الدواء واحتكارها. وفي هذا مؤشر واضح بأن الفساد منتشر ولكننا قد لا نراه أحياناً كما في بعض الدول الرأسمالية الديمقراطية الأخرى. فأهم شركات الأدوية مثلاً هي شركات عالمية عابرة للحدود مثل شركة فايزر. لهذا فنفس قيمها الاحتكارية تحاول تطبيقها في كل مكان، فتختلف درجات نجاحها من مكان لآخر حسب حزم المسؤولين. لهذا فإن الفساد الاحتكاري للأدوية موجود لكن بنسب متفاوتة. ولم أقم بتقصي هذه المسألة بدقة لأن المسألة واضحة. فالقاعدة هي أن هناك أهواء بشرية توقع بعض المسؤولين فيتنازلون، بينما مجتمعاتهم لا تعلم عنهم إلا إن افتضح أمرهم.

لكنك قد تستطرد بأن الشعب إن اختار ممثلين في برلمان نقي أمين سيضعون قوانين تسيطر مع إدارة قوية على تصنيع الدواء من التلاعب وبالذات إن كان الإعلام شفافاً وفاضحاً وقوياً كما في الدول الإسكندنافية!!! عندها أقول: إن آليات السيطرة على صناعة الدواء من أنظمة وقوانين ومراقبة مستمرة إن نجحت وأقفلت جميع ثغرات التلاعب (وهذا قد يستحيل) ستؤدي إلى ظهور طبقة من الموظفين البيروقراطيين الذين لا ينتجون في المجتمع إلا التنظيم والمراقبة. تذكر ما قلناه عن وحدات الإنتاج سابقاً. أي أن هناك هدر لما يمكن الإستغناء عنه. فهل هذا الوضع أفضل أم ما تقدمه الشريعة؟ لتوضيح المسألة أقول وبالله التوفيق:

كما قلت في أول المقالة: فإن المعرفة مشاعة إن طبقت الشريعة وليست محتكرة لمن ابتكرها كما هو الحال مع تطبيق النظم البشرية. ألم يقل الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه أحمد: ﴿من كتم علماً يعلمه

جاء يوم القيامة ملجماً بلجام من نار﴾؟ ألم يقل أيضاً في الحديث الذي رواه ابن ماجة: ﴿من كتم علماً مما ينفع الله به في أمر الناس، أمر الدين ألجمه الله يوم القيامة بلجام من النار﴾؟ ولعلك تقول: ولكن الحديث ضعيف وفيه تثبيط معرفي لأنه لا ملكية فكرية فيضمحل الإنتاج! ولعلك تضيف: إن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم هو عن كتم العلم الشرعي وليس بالضرورة عن كتم العلم التقني! فأجيب:

إن الحديث ضعيف وليس بموضوع. بالإضافة إلى أن هناك فرق بين قيام المجتمع بحماية الملكية الفكرية من خلال الدولة وبين قيام الناس بذلك لأنفسهم. فالشريعة تحث الناس على نشر العلم ولكنها لا تفرض ذلك عليهم، فمن أراد الأجر وخاف العقاب نشر علمه، ومن بخل بعلمه على الناس لأنه أوجد وصفة لدواء ما مثلاً وأنفق عليها أموالاً طائلة وسهر على اكتشافها أو ابتكارها عشرات السنين فهذا شأنه إن تمكن من حفظ سر هذا الدواء وحسابه على الله. أما إن فك باحث آخر سر هذا الدواء وصنع مثله فإن هذه ليست بسرقة لأن فيها خير عميم لملايين المرضى. كيف؟

إن الشريعة لا تقول للأمة أوجدي جهازاً حكومياً رقابياً لحماية فكرة كدّ عليها زيد من الناس لأن في هذا الاستحداث لهذا الجهاز الرقابي بذرة لقيام الدولة بمهامها الحالية. فهذا الجهاز للحماية الفكرية، أو بالأصح للاحتكار الفكري، بحاجة إلى رجال ومرتبات ومكاتب، وبالتالي بحاجة للأموال، فمن أين تأتي الأموال إلا من المكوس (الضرائب) أو من منع الناس من الوصول إلى الخيرات لتحتكرها الدولة لنفسها ثم لتبيعها؟ وهذه من بذور الدولة المؤدية للطبقية والفساد والتي تزيد في ضررها عن ضرر عدم حماية الملكية الفكرية، ناهيك عن التلاعب الحادث على أيدي هذه الأجهزة الرقابية لأنها تحت سيطرة أفراد لهم أهواء. فقط تدبر الآتي: عندما أخذت شركة مايكروسوفت طريقة عمل جهاز أبل ماكنتوش للحاسب الآلي في أواخر القرن الميلادي الماضي لم تستطع شركة أبل إيقاف شركة ميكروسوفت لقوة شركة مايكروسوفت المالية التي سخرت الملايين للمحامين للدفاع عن السرقة. ثم قارن هذا بالصراع بين شركة أبل الأمريكية وشركة سامسونج الكورية في الهواتف الذكية في أوائل القرن الميلادي الحالي. فقد خسرت شركة أبل المعركة القضائية في كوريا الجنوبية، بينما كسبتها في الولايات المتحدة الأمريكية في نفس القضايا. فمع من الحق في الملكية الفكرية؟

ولعلك هنا تُصر قائلا: ولكن سيتوانى الناس عن الابتكار وبالتالي يتأخر المجتمع في إنتاجه! فأجيب: إن الابتكار ذاته شيء، وتطوير الابتكار شيء آخر. فبرغم وجود بعض الاستثناءات إلا أن معظم ما استخدم من تقنيات ظهرت ابتكاراتها على أيدي أفراد لم يقوموا بتطويرها، فالمحرك النفاث أوجده السير فرانك Frank ولم يلتفت أحد لأهمية اختراعه إلا بعد أن صور فلماً عن أهمية النفاث ثم طورتها الشركات المصنعة لمحركات الطائرات مثل شركة رولزرويز، بينما لم يكسب هو من اختراعه ومات ناقماً على الشركات. والتلفاز أوجده شاب أمريكي وطورته شركة أر سي أي RCA الأمريكية. وأول حاسب إلكتروني شخصي طوره شابان في الجراج ثم أوجدا شركتهما (أبل Apple) فأتت شركة آي بي إم IBM وأخذت الفكرة وطورتها بطريقة مختلفة فانتشر الحاسب الآلي الشخصي. وهكذا دواء البنسلين. فمعظم المنتجات والتي تخصص اليابانيون مثلاً في تطويرها بعد فك أسرار أفكارها الأساسية كانت من ابتكار الآخرين. وكما هو معلوم فإن عشرات السيارات من أوائل ما تنتجه مصانع مرسيدس أو شركة بي إم دبليو مثلاً لا يركبها الزبائن، ولكن تقوم شركات السيارات الأخرى بتفكيكها للاستفادة من تقنياتها.

أي أن الابتكار شيء والتطوير شيء آخر كما هو معلوم. ولعل في الصاروخ مثال ساطع. فالذي وضع أسس صناعة الصواريخ هو شخص أمريكي اسمه جودارد. فكان همه تطوير كل شيء متعلق بالصاروخ، مثل الوقود الصلب وانسيابية شكل الصاروخ والغرفة التي في رأس الصاروخ التي توضع فيها أجهزة التوجيه. وقد أنجز جودارد كل هذا بمجهوده الشخصي وبالقليل من المال، ثم استقطبه الألمان واستثمروا الكثير معه ليطور لهم الصاروخ، ثم التفتت الولايات المتحدة الأمريكية لأهمية الصواريخ فبدأ السباق بين الدول لتطوير الصواريخ.

أي أن التقنيات تطورت كثيراً على أيدي دول أو شركات لم تدفع للمخترع أو المكتشف حقه المعنوي أو المالي الذي تقرره الأنظمة في بعض الأحيان. وبالطبع فهناك استثناءات وبالذات في برمجيات الحاسب الآلي مثل تطبيق فيس بوك Facebook. فمن الملاحظ هو أن هذه البرمجيات تبدأ صغيرة وقد لا يُلتفت لها، وبالتدريج تقوى وتحتكر ذلك المجال لنفسها ولن تستطيع الدول أو الشركات الكبرى منافستها لأنها تمتلك من المال ما يكفي للملاحقات القانونية ضد من يمس ملكيتها الفكرية. أما إن لم تتمكن الشركة من الانتشار فعادة ما تجد الشركات الأخرى الطرق الملتوية لتلافي دفع الحقوق إن كانت كبيرة من خلال المحامين أو من خلال إيجاد بدائل تقنية تخدم نفس الهدف التقني إذ أن الفكرة الأساسية قد ظهرت وثبتت جدواها الاقتصادية. وفي المقابل، فإن التطوير بالطبع في الغالب خارج مقدرة المكتشفين أو المخترعين في النظم الرأسمالية لأنها بحاجة للكثير من الأموال كما هي حال صناعة الأدوية مثلاً.

ونظراً لأن الرأسمالية تحاول تطبيق حق الملكية الفكرية، فإن التطوير العلمي والتقني لمنتج ما إن نجح ولم يُسرق فقد حُصر في من ابتكرها أو في من اشترى حقوق ابتكارها أو في من سرقها وقادر عن الدفاع عن السرقة. أي أن التطوير حُبس في جماعة صغيرة، بينما السواد الأعظم مرغمون على استهلاك ما تنتجه الشركات دون المشاركة في التطوير. أي أن مجرد فكرة حماية مبتكَر ما تعني تراكم الأموال عند المنتجين على حساب باقي أفراد المجتمع بسحب أموال المحتاجين للمنتج، وهذا ما تفعله الشركات الكبرى: فهي تسرق فكرة ثم تطورها ثم تمنع الآخرين من الاستفادة منها إلا بمقابل. ولحسن الحظ قد تفشل أحياناً إن كانت الشركة متعسفة. فقد ظهر مثلاً في شهر مارس سنة ٢٠١٣م الحكم في قضية رفعتها شركة سويسرية ضد شركة هندية لصناعة أدوية تعالج السرطان في الهند، وقد خسرت الشركة السويسرية القضية لتباع الأدوية بأقل من مئتي دولار بدل ألفي دولار إن ربحت الشركة القضية (ولعل النتيجة ستكون عكسية إن رُفعت القضية في سويسرا). حتى وإن توصلت شركة أخرى لنفس الابتكار فإن النظام الوضعي سيرفض حق إعطاء المبتكر الجديد براءة الاختراع إلا بعد إثباتات بأن الابتكار مختلف في طريقة عمله. وهذا يجعل كل مطور يبتعد عن تطوير ما أُبتكر خوفاً من الملاحقة القضائية وبالذات إن كانت الشركة المالكة شركة قوية سياسياً أو مالياً. وبمثل هذه الحقوق التي تُفاضل بين الناس كحقوق الامتياز وحقوق الملكية الفكرية وحقوق النشر تظهر الشركات القوية كشركات الأدوية والسيارات. وبمثل هذه الآليات الرأسمالية تتراكم الأموال عند طبقات على حساب طبقات أخرى. والطبقات الثرية كما هو معلوم لها نمطها الخاص بها في الحياة، وبالتالي لها نمطها المختلف من المتطلبات ومنها الأدوية مثلاً، ولعل أوضح مثال هو الأمراض المتراكمة من البدانة. لهذا فإن صناعة الأدوية ستذهب لإيجاد العلاج والأدوية لهؤلاء لأن المال لديهم. وهذا مثبت فعلياً في عالم الطب، فهناك ما يعرف بالأمراض المهملة كما وضحت في كتاب قص الحق والتي لن يتصدى لها إلا

بعض فاعلي الخير. قال لي طبيب يـزوال المهنة في الولايات المتحدة الأمريكية: «هناك عـدة أدوية بجودات متفاوتة لعلاج نفس المرض، وأسعارها بالتالي مختلفة. ونحن نصف الدواء بناء على قيمة التأمين ومقدرة المريض المالية». فالدواء الأفضل هو للأثرياء بالطبع.

أي أن نجاح حماية الملكية الفكرية (وفي ظل مجتمع رأسمالي) يعني أن الشريحة الصغيرة المنشغلة في البحث والتطوير ستركز على ما هو أكثر ربحاً كما مر بنا في صناعة الأدوية، لهذا تجد أن الأموال التي أنفقت على علاج مرض الإيدز تفوق كثيراً ما أنفق على علاج الملاريا، وتجد أن ما ينفق على أبحاث حفظ وتعليب أكل كلاب الأثرياء بنكهات مختلفة يفوق ما ينفق على أبحاث إيجاد وسائل تسهيل استخراج الماء للفقراء في المناطق القاحلة. وهكذا تتجه المجتمعات إلى المزيد من البحث العلمي لما هو ترفي والذي لا يلبي احتياجات البشر عموماً. فهل من حكمة في تطوير سيارة تُغلق أبوابها أوتوماتيكياً كما تفعل شركة مرسيدس الألمانية مثلاً ليزداد سعر السيارة آلاف الدولارات في وقت لا يجد فيه ثلثي البشر عربة بدائية للنقل. أي أن حماية الملكية الفكرية ما هي إلا أداة في النظام الرأسمالي قد تؤدي للمزيد من الظلم.

أما إن طبقت الشريعة وكان للناس حماية ما ابتكروه «بأنفسهم» بكتمانه إن أرادوا (وهذا لا تحث عليه الشريعة، ولكن لا تفرض على الناس إفشاء أسرار ابتكاراتهم برغم أنهم قد يؤثمون)، فإن في محاولات فك أسرار هذه الابتكارات دفع جديد للعلم، وكل جماعة تحاول فك سر ما للكسب من الإنتاج ستحاول أيضاً إضافة ابتكار جديد للمنتج لتتميّز في بيعه، وهكذا من إضافات لجذب المستهلكين. كما أن كل جماعة تفك السر قد تحتفظ بالمعرفة لنفسها لتتقاسم الأرباح مع الجماعات التي فكت السر، وهكذا تتكاثر المحاولات لكشف الأسرار فيزداد المجتمع معرفة. وهذا يختلف عن النظم التي تمنع وتحارب محاولات فك الأسرار ما يثبط التقدم المعرفي.

والآن تذكر ما مر بنا عن الضروريات والحاجيات والكماليات. فلأن الناس متقاربون في الدخل، فإن المبتكرين، ولأنهم يبحثون عن الربح، فعادة ما يندفعون لخدمة الشريحة الأكبر لأن مستهلكاتهم هي الأكثر وبالتالي فما يُباع لهم سيأتي بالربح الأكبر، وبهذا تزداد الضروريات جودة وإتقاناً، وتظهر المزيد من الكماليات الواعدة لتصبح من الضروريات وعلى أيدي السواد الأعظم من الباحثين عن الربح بالاقتباس من ابتكارات الآخرين. أي وكأن جميع الناس سيلبسون ساعات متقنة الصنعة بجودة ساعات أوميجا السويسرية مثلاً، ولكن بأشكال لا حد لها لأن المصنعين كُثر وفي كل مكان، فلا تتشابه الأسواق في إنتاج الضروريات شكلاً ولكن تتشابه جودة لأن المنتجين يبحثون عن التميز في الإنتاج. وبهذا تكثر المنتجات وتزداد جودة. وهكذا سيصبح جميع المجتمع باحثاً ومطوراً للمنتجات الأكثر استهلاكاً. عندها فإن مسألة سرقة الأفكار لن تكون إشكالاً يتألم منه المجتمع، فكلمة «سرقة» لن تطلق على الاستفادة من فكرة أوجدها آخر، وبهذا تصبح الأفكار مشاعة، وفي هذا صلاح للمجتمع. قارن هذا بالرأسمالية: فالشركات توجد الأفكار أو تسرق الأفكار ثم تطورها لتحتكرها، فالتطوير داخل أسوار الشركات على أيدي أناس مأجورين وقد لا يكونون من ذوي الاهتمام الشديد بالتخصص. وإن كانوا فلن يثابروا كمثابرة من هم ملاك، فهم أجراء. أما إن تمت إشاعة المعرفة فإن المهتمين بها والمنتشرين في جميع أرجاء الأمة سينجذبون إلى كل فكرة جديدة ويتلقفونها ويجرون بها لتتطور أكثر وأكثر لأن هذا في مصلحتهم. ناهيك عن أن الأفكار الجديدة ستُنسب لمن أوجدوها وليس للشركات كما في شركات الأدوية الاحتكارية مثلاً، وفي هذا حافز كبير

للمزيد من الابتكار. فقد تأخذ الأدوية بجانب الاسم العلمي أسماء مبتكريها أو داعميها من أفراد، وليس اسم الشركة، وهذا سيدفع المبتكرين والداعمين للمزيد من الإصرار في التطوير.

وإليك المزيد من الأرقام لعلي أقنعك (إضافة لما ذكرته في تصنيع الدواء)، قال أندرو لك بيكر Andrew Luck-Baker في التلفاز البريطاني BBC بأن «شركات الأدوية لا تريد للأبحاث عن الغذاء الطبيعي أن تنتشر، بل تريد البحث عن مركبات غامضة» وذلك حتى لا تصل لأيدي الناس مجاناً. وتقول باحثة في نفس البرنامج: «إن المسألة ربحية، فهم [أي شركات الأدوية] لا يدعمون الأبحاث للبحث عن أفضل المأكولات الطبيعية ولكن للبحث عن مركبات يجهلها الناس سعياً للمزيد من الربح». ويقول الباحث فورد Ford في محطة CNN الأمريكية بأن ٧٠٪ من نفقات شركات الأدوية تذهب للتسويق وليس للأبحاث، وأن ٨٠٪ من منتجات الشركات هي أدوية كمالية، وأن هذا بسبب نظام الملكية الفكرية patent.

ومن الحركيات الحاثة على نشر المعرفة إن طبقت الشريعة حركيات الشراكة: فبسبب فتح أبواب التمكين وبالتالي تقارب الناس في الدخل وانعدام البطالة ستظهر الشراكات التي يمتلكها العاملون بها كنمط إنتاجي. فعندما يجتمع الناس شراكة لعمل مصنع ما وتنتشر المعرفة بينهم، قد يخرج أحد الشركاء لخلاف ما فيذهب لتكوين شراكة جديدة، أو قد ينضم لجماعة أخرى فينقل المعرفة إليهم، وهذا من حقه. أي أنه لا احتكار معرفي. أي أن حركيات الشراكة تؤدي لنشر المعرفة أكثر وأكثر. وهكذا يزداد التكاتف المعرفي والإنتاجي بزيادة الرقعة الجغرافية بزيادة عدد المبدعين في المجتمع. لماذا؟ الإجابة هي: لأن تقارب الناس في الدخل هو صفة المجتمع، ولأن هؤلاء كثيرون جداً، ولأن المنتشر من المصنوعات هو من الضروريات، فإن «القناعة» هي الصفة السائدة بين الناس لأنه لا ترفيات فارهة في الأسواق ناهيك عن سمو المجتمع أخلاقياً لانعدام الفارق الطبقي المالي بينهم، عندها فإن تبرع بعض هؤلاء الكُثر لدعم بحث علمي ما، فإن المال المجموع من هؤلاء سيكون أكثر بكثير من دعم حكومي أو دعم من عدة أثرياء. وبالتأكيد سيزداد المال المجموع كثرة لدعم بحث ما إن ثبت أن فيه خير للناس من خلال خطباء المساجد مثلاً والمثقفين الذين سيحثون الناس على الإنفاق على البحث. أي أن القليل من المال من آحاد الكثير من الناس سيفوق الكثير من المال من الدولة أو من الربح الفاحش من بيع الدواء (كما في الرأسمالية). هكذا سينجذب عدد أكبر من الناس للانخراط في البحث عن الابتكارات أو لتطوير تقنيات معروفة لتسهيل الحياة على الناس طلباً للأجر الأُخروي أو الدنيوي. عندها سيكون الإنفاق على البحث والتطوير جهاداً حقاً، ويكون العامل فيه مجاهداً حقاً إن خلصت النيات. وإن لم تخلص فإن الربح الدنيوي أكيد إن وُجدت الابتكارات لأن المال المخصص للبحث العلمي كثير ويذهب لمن هم أهل له. فكل داعم للبحث العلمي سيحاول أن يدفع المال لمن هو أهل له من المبتكرين وينتظر نتائج البحث (وليس كأيامنا هذه التي تذهب فيها أموال الدولة المخصصة للبحث العملي لمن هم أقرب من ذوي النفوذ). فإن أثبت باحث ما جدارته البحثية، فسيحصل على المزيد من الدعم لاحقاً. أي أن المال والمجهود القليل القادم من الكثير من الناس لدعم البحث المعرفي إن طبقت الشريعة سيتكاثر ويزيد عما قد تنفقه شركة ما لمرض ما لخدمة القلة من الأثرياء. فالناس كُثر ومتقاربون في الدخل ويستطيعون التبرع، ناهيك عن أن أمراضهم قد تتشابه بسبب تشابه أنماط حياتهم لتقاربهم في الدخل، وبهذا ينتعش الطب لكثرة المال ولتشابه الأمراض. وهذا بالطبع لا ينطبق فقط على الطب، ولكن على كل التخصصات. وكل هذا بسبب

فتح أبواب التمكين كإحياء الأرض أو حق الناس في الحصول على المعادن ما أوجد بيئة خصبة لظهور الشراكات التي يملكها من يعمل بها.

إن بعض مفكري العالم الرأسمالي يقتربون تدريجياً من الإسلام. فقد ظهر في الآونة الأخيرة من الباحثين من دعم فكرة مشاركة الناس في مجالات الابتكار والتصميم. وظهر القبول بين الباحثين بأن هذا لا يؤدي إلى الفوضى، بل إلى المزيد من الإبداع لأن عدد الناس المشاركين كبير كما هو حادث مثلاً في الأفلام التي تعرض على الشبكات العنكبوتية بالقليل من الإمكانات، وكما هو حادث في تطوير التطبيقات الحاسوبية للهواتف الذكية. وفي هذا يقول كورتيس كارلسون، الرئيس التنفيذي لشركة إس آر آي SRI الدولية في وادي السيليكون:

> «في العالم الذي يحصل فيه الكثير من الناس على التعليم وأدوات زهيدة الثمن للابتكار، يميل الابتكار الذي يظهر من الأسفل للأعلى ليكون فوضوياً ولكن بذكاء، وبالعكس فإن الابتكار الآتي من الأعلى للأسفل فيظهر منظماً ولكن بغباء. ... [وبهذا كما يقول:] فإن الموضع الجميل للابتكار يتحرك للأسفل بعد ظهور التقينات الحديثة بالقرب من الناس ذلك أن الناس معا [أو جماعة] أكثر ذكاء من فرد واحد لأن لدى الجميع الأدوات اللازمة للابتكار والتعاون».

والآن تصور أن الفيس بوك ليس حكراً لمن أوجده، ستظهر العشرات من منصات التواصل الاجتماعي لتنافسه، ولتتغلب عليه فقد تنسق بعض هذه المنصات برمجياً فيما بينها لتعمل كمنصة واحدة ودونما احتكار ودونما فرص هتك الأسرار. فشركة فيس بوك كما هو معلوم تمتلك المعلومات الخاصة عن مستخديمها من صور وهوايات واهتمامات و و و. ولا خيار للناس إلا الرضوخ أو خسران الموقع. فالشركات هي المهيمنة لأنه لا أحد غيرها. فهاهم يقفلون حسابات من يظنون أنه ضد السامية في تويتر مثلا، أي أن هذه الشبكات سلاح ضد من يعاند الغرب إلا أنه لم يستخدم بعد، وهذا احتكار بعيد المدى، فلعله يأتي زمان ويستخدم بأمر رئاسي لحفظ الأمن القومي الأمريكي مثلاً ورغما عن الشركات، إلا أن هذا نادر الحدوث. وإن قرأت قص الحق بإذن الله ستستنتج أن ما قاله كارلسون لا ينطبق فقط على المجتمعات المعاصرة التي وفرت لعموم الناس أدوات الابتكار في بعض المجالات (كاستخدام الحاسب الآلي في صناعة الأفلام مثلاً)، ولكن ينطبق بشكل أقوى على أي مجتمع يطبق الشريعة حتى وإن كان في مراحله الأولى من التطور العلمي والتقني. تدبر المثال التالي لعلك تقتنع:

لعلك تستنكر السابق وتقول: ألا ترى الهواتف الذكية التي أنتجتها الرأسمالية وكيف أنها تتطور بشكل سريع؟ فأجيب: لنأخذ الهواتف الذكية إذاً كمثال، فأقول: لأن المعرفة ليست مشاعة في النظام الرأسمالي، فإن الإنتاج في تخلف لأن المصنعين يحاولون جاهدين تقنياً وقانونياً احتكار التصنيع بطريقة لن تمكن الآخرين من تقليد ومن ثم تطوير ما ابتكروه، وهذا يحرم الكثير من المهندسين الناشئين من المشاركة في التطوير ليظهر التخلف. وقد اخترت الهواتف الذكية كمثال لأنها تقدمت كثيراً في وقت قصير، ولتستنتج أنه إن طبقت الشريعة لتقدمت أكثر وأكثر. كيف؟

لقد ظهرت «حركة» في الشبكة العنكبوتية تنتقد التلوث الحادث في الكرة الأرضية بسبب تراكم النفايات من الأجهزة الإكترونية، ومنها الهواتف الذكية. فبظهور هواتف أكثر تقدماً كل عدة أشهر يُضطر الناس للتخلص من هواتفهم القديمة. وقد نادت الحركة الناس للتظاهر في الشبكة العنكبوتية يوم ٢٩ أكتوبر لعام ٢٠١٣م للضغط

على الشركات المصنعة للهواتف لإعادة النظر في طريقة الإنتاج. والطريقة التي اقترحتها الحركة بالطبع ستفشل في مجتمع رأسمالي، وقد فشلت. فالحركة تريد تحرير تصنيع الهواتف الذكية من احتكار الشركات. فالشركات المعروفة مثل أبل وسامسونج ونوكيا، تصنع الهواتف بطريقة تدفع الزبائن لتجديد هواتفهم كل فترة وأخرى فيزداد التخلص منها لتتراكم وتلوث الأرض. وبالطبع فإن هذه الشركات لا تسعى لتلويث الأرض، بل تسعى لزيادة أرباحها ما يؤدي لسياسات تزيد استهلاك الزبائن. فكانت الحركة تنادي بإيجاد هاتف يتجدد في أدائه إلا أنه لا يُلقى، بل يعاد استخدامه. وهذا ممكن جداً كما وضحت الحركة لأن أي هاتف ذكي ما هو إلا عبارة عن أجهزة صغيرة مصنعة تعمل معاً، ولكل جهاز وظيفة محددة: كمكبر الصوت والمايكروفون والكاميرا والبطارية ومعالج المعلومات والذاكرة والشاشة ووحدة الواي فاي، وما شابه من أجهزة أدق. وهذه الأجهزة الدقيقة تُثبت على لوح خلفي وكأنه وعاء لجمع الأجهزة ومن ثم توصيلها فيما بينها لتعمل كهاتف، بينما الشاشة هي الغطاء الأمامي. وما كانت تدعو إليه الحركة هو توعية الناس لمطالبة الشركات بتغيير هذه الإستراتيجيات الإنتاجية إلى إنتاج لوح بحيث يمكن تثبيت الأجهزة الصغيرة فيه وبطريقة تعطي الناس الحرية في الاختيار. فإن ظهرت معالجات بسرعات أكبر، فكل ما على الزبون فعله هو تغيير المعالج بآخر أسرع منه، ولا حاجة لتغيير اللوح وما به من أجهزة أخرى كمكبر الصوت أو الميكروفون أو عدسة التصوير. وإن تطورت الشاشات في أدائها وصفاء عرضها للصور فبالإمكان تغييرها فقط بشاشة أخرى دون تغيير الجهاز. كما أن بإمكان الزبائن تكييف الهواتف لتناسب احتياجاتهم: فإن كان الزبون يستخدم مواقع الذاكرات البعيدة والمعروفة بالذاكرة السحابية cloud عندها فباستطاعته تصغير ذاكرة الهاتف والاستفادة من فائض المساحة لتثبيت بطارية أكبر إن كان الزبون ممن يحبون السفر، أو باستطاعة الزبون اختيار عدسة أفضل لتصويرٍ أنقى بسعر أعلى على حساب مكان مكبر الصوت إن كان ممن يهوون التصوير. أما كبار السن والذين قد لا يكترثون للتصوير ولا يتنقلون وباستطاعتهم الاعتماد على الكهرباء في المنزل لشحن هواتفهم، فبإمكانهم الاستفادة من المساحة التي تحتلها البطارية الكبيرة لتركيب مكبر أكبر حجماً بصوت أفضل للاستمتاع بسماع ومشاهدة المحاضرات أو المقاطع الفكاهية التي تهمهم من مواقع التواصل الاجتماعي بصوت أعلى يناسب ضعف سمعهم.

وقد تقول: لكن قد تأتي شركة واحدة وتصنع كل هذه الأجهزة مع اللوح بمقاسات وجودات متفاوتة لتلائم رغبات الناس المختلفة ولتقلل من النفايات على الأرض! فأجيب: هذا قد يحدث. فقد تأتي شركة وتطبق الفكرة لتحقق للزبائن رغباتهم المختلفة، إلا أنها ستحاول دفع الناس للمزيد من الاستهلاك بدفعهم للتجديد أكثر لأن هذا هو سبيل الربح. إلا أن الأكيد هو أن الشركة ستحارب الشركات الأخرى التي تستخدم تقنياتها، فيبقى التطوير حبيس موظفي الشركة، وهؤلاء قلة. أما إن كانت المعرفة مشاعة كما تنص الشريعة وتنافست الشركات باستخدام منتجات أو برامج الشركة المبتكِرة، عندها قد يظهر عدد من المنتجين ليتكاتفوا، عندها فإن هذا سيتطلب نوعاً من التنسيق بين الشركات في التخصصات المختلفة. فعلى شركة واحدة أو جماعة من المهندسين وضع المواصفات التي تنظم تثبيت وتوصيل هذه الأجهزة ذات الوظائف المحددة. أي أن شركة تتولى التصميم وشركات أخرى تصنع الأجهزة: شركات تصنع مكبرات الصوت، وأخريات الشاشات، وثالثات الكمرات ورابعات وحدات المعالجة للمعلومات، وخامسات وسادسات وسابعات تطور البرامج التشغيلية. وبالطبع لا ننسى عشرات آلاف الناس ممن يهوون تطوير التطبيقات. أي أن ما حاولت الحركة فعله هو إيجاد أرضية تجمع بعض المصنعين ليتعاونوا فيما بينهم،

كل في مجاله لإيجاد هذا الهاتف الذي سيعاد استخدامه لسنين عديدة. لكن بالطبع فإن المصير هو الفشل لأن المعرفة محتكرة للشركة المبتكرة، فالنظرة لا تزال رأسمالية. ولأهمية هذه المسألة سأضعها بصيغة أخرى.

لنتذكر أولاً أن معظم الناس ليسوا بفقراء وأن عليهم دفع الزكاة إن طبقت الشريعة، وأن أموال الزكاة لابن السبيل ومنهم التقنيون والباحثون، أو أن الصدقات قد تُدفع للمنتجين الذين يَعدون المجتمع بإنتاج باهر إن أتيحت لهم الفرصة ودُعموا مالياً، عندها فسيظهر الكثير من الشباب الأفذاذ ممن يعشقون الأعمال الكهربائية والإليكترو ميكانيكية، كل واحد منهم، أو كل شراكة منهم تجتهد لوضع التصورات لهذا اللوح الذي يجمع الأجهزة ذات الوظائف المحددة كالميكروفونات الصغيرة. وستظهر الجماعات الشبابية التي ستطور البرامج التشغيلية. وبالطبع فإن منها ما سينجح ومنها ما سيفشل، وبالتطوير ستنطلق الشراكات التي تصنع هذه الأجهزة الصغيرة (في المنطقة س مثلاً) وتنسق فيما بينها لتتكاتف منتجاتها ليعمل الهاتف. وهناك جماعات أخرى في مناطق أخرى تفعل الشيء ذاته إلا أن كفاءة هاتفها قد يتفوق على هاتف المنطقة س في جوانب ويتخلف عنها في جوانب. فتبدأ المنافسة والسباق والجري للاستفادة من نجاحات الآخرين، عندها قد تظهر مجموعة ثالثة بتصنيع هاتف يستفيد من تجربة المنطقتين السابقتين فيسحر الناس، ثم مجموعة رابعة ثم خامسة، وهكذا من تطوير. فهذا شاب متفرغ ويعمل طلباً للرزق، وذاك هاوٍ ويعمل للتسلية، هكذا يجتمعون ويتشاركون. تصور ما قد يحدث أخي القارئ من انطلاقٍ وابتكارٍ وتطويرٍ لاسيما إن وضعت في ذهنك الآتي: إن متوسط عمر العاملين في اكتشاف المريخ في برامج الفضاء الأمريكية كان ٢٧ سنة، ومتوسط عمر العاملين في مشروع أول إنزال على القمر كان ٢٤ سنة. أما شباب المسلمين في هذا العمر فهم في همّ وغمّ بحثاً عن مسكن أو عن عمل حتى وإن كان متدنياً بسبب قفل أبواب التمكين. فتصور الوضع إن تحرر هؤلاء الشباب بفتح أبواب التمكين إن طبقت الشريعة التي تتفوق على جميع النظم البشرية في التمكين. فلهم التمتع بجميع ما مر بنا من تحررات (بالاضافة لتحرات أخرى)، ولهم الانطلاق في استحداث المصانع دونما موافقات من أي كائن كان. فالموارد والموافقات والمعرفة مضمونة للجميع في ظل مجتمع عادل لأنه مجتمع غير طبقي ولا يحكمه سلطان مستبد (لأنه لا مال للسلطات إن طبقت الشريعة ولا وجود بالتالي لحكومات بيروقراطية تقتل المبادرة والإبداع والإنتاج، ولا موارد للملك أو الرئيس ليلتف حوله المنافقون، ولا أموال لدولته ليعمل لها البلداء). هكذا ينطلق الناس لصناعة الهواتف الأذكى بسبب «التصنيع» الذي تدفع إليه الشريعة. ومسألة الدفع للتصنيع هذه لم أتطرق لها هنا أبداً، فهي بحمد الله في فصل «الفصل والفصل» في كتاب قص الحق.

أخي القارئ، أختي القارئة، بالطبع ستثور في أذهانكم الكثير من الأسئلة التي تشكك في فكرة إشاعة المعرفة. ولعلي لم أوفق في إقناعكم في هذه المقالة. فهذه المقالة فقط مقتطفات من كتاب قص الحق، ولعل الصورة الأكبر ستضح لكم بإذن الله مع قراءة كتاب قص الحق. وفقك الله الجميع.

اسطنبول، تركيا

الأحد ٢٨ جمادى الآخرة ١٤٣٨ هجرية الموافق ٢٦ مارس ٢٠١٧